

أحمد لطفي السيد

معاركه السياسية و الاجتماعية

د. عواطف سراج الدين



أحمد لطفي السيد
معاركه السياسية والاجتماعية

دكتورة
عواطف سراج الدين



العنوان:

أحمد لطفي السيد
معاركه السياسية والاجتماعية

تأليف:

د. عواطف سراج الدين

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 977-14-4228-7

رقم الإيداع: 2010/10793

الطبعة الأولى: يناير 2011



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة

تليفون: 33466434 - 33472864 02

فاكس: 33462576 02

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com

E-mail: publishing@nahdetmisr.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾

صدق الله العظيم

تقديم

الموضوع الذي تناولته الباحثة في عملها لا يقتصر على دراسة شخصية من الشخصيات، بل يتعدى هذا إلى التعامل بصورة أو بأخرى مع تاريخ مصر الحديث والمعاصر خاصة الجانب الفكرى.

فالشخصية التى اختارتها الباحثة لعملها قد عاشت لفترة ليست بالقصيرة، فميلاد أحمد لطفي السيد في عام 1872 شهد العديد من التحولات فى تاريخ مصر والمنطقة العربية، فمن هجمة غربية شرسة إلى ردود أفعال متباينة من قبل المصريين وغيرهم.

عاش أحمد لطفى السيد طفولته وشبابه مع مقدم الاحتلال البريطاني على مصر، فتعمق لديه الإحساس بضرورة إمعان العقل وعدم الاندفاع وراء العاطفة، يحركه في ذلك انتماؤه الطبقي ومعتقده الفكري وهو ما ركزت عليه د.عواطف سراج الدين التي استطاعت أن تخرج بنا من إطار العموميات إلى التركيز على إسهامات هذا المفكر الذي لعب دورًا لا يستهان به في الحياة الفكرية والسياسية لهذه الأمة.

ولقد امتد به الأجل، فعاش ما بين خديوية إسماعيل في سبعينيات القرن الـ 19 إلى وقوع ثورة 1952. إن طول فترة حياته قد ساهمت - بلا شك - فى استيعابه المتغيرات والتي استطاعت الباحثة أن ترصدها في عملها بصورة واضحة.

إن هذا العمل الذي بين أيدينا يسلط الضوء على جوانب غير معروفة لأبناء هذا الجيل عن أستاذ الجيل الذي كان صاحب المقولة الشهيرة «إن خلاف الرأي لا يفسد للود قضية» وما أكثر ما اختلف، وخاصة في وجود معارك فكرية ضد الموروث من الأفكار، ومع هذا ظل صامدًا متحدِّيًا رأي الأغلبية العظمى من الشعب، ساعيًا أن يرتفع بهذه الجماهير إلى مستوى الفكر الإنساني العالمي، ضاربًا عرض الحائط بجماهيريته.

لم يشأ أحمد لطفي السيد أن يتحول إلى زعيم «ديماجوجي» بل آثر أن يظل في مكانه معلمًا مفكرًا فيلسوفًا ناطقًا بما يمليه عليه عقله غير عابئ بأصوات الجماهير التي تريد من يشنف آذانها بعبارات تلهب الحماس.

وهنا يأتي دور الباحثة الجادة (د. عواطف سراج الدين) في رصدها بأنها أعطت لنا صورة عن أحمد لطفي السيد الإنسان المفكر الواعي بما يدور حوله من تطورات وتحديات، وهذا ما نجحت فيه من خلال صفحات عملها.

والله الموفق

أ.د. محمد عبد الوهاب سيد أحمد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بجامعتي عين شمس والشارقة

مقدمة

في حياة كل أمة شخصيات عظيمة، تؤمن بقيمة الزمان والمكان والإنسان والتاريخ، وتعرف جيدًا ما في الحياة من معانٍ وأهداف، وتعي قيمة الحلم والطموح والمثابرة، وتتفانى في تغليب المصالح العامة على أنانية الفرد، وحماية الماضي وصناعة الحاضر وتأمين المستقبل.

في حياة كل أمة شخصيات عظيمة همها وشغلها الشاغل، مواجهة التخلف والرجعية والدفاع عن الحريات ونشر الديمقراطية والأخذ بيد الناس من ظلمة الجهل لنور المعرفة، من متاهة الفوضى لطريق النظام والنهضة والتطور، من مرارة اليأس لمنتهى الأمل.

ومصر النيل والأهرام والمساجد والكنائس والمعابد والطبيعة الخلابة، أنجبت لنا الكثير من الشخصيات العظيمة، أعطتهم، بقدر ما أخذت منهم، أثّرت فيهم، وتأثّرت بهم، وتجاوزت بفضلهم من المحن مالا يقع تحت حصر.

ومن أعظم من أنجبتهم مصر، الفيلسوف السياسي والسياسي الفيلسوف، «أحمد لطفي السيد»، أبو الليبرالية المصرية وأفلاطون الأدب العربي وأستاذ الجيل والكاتب الكبير والصحفي القدير وصاحب الأقلام والمنابر، ذلك الرجل الذي كان ولا يزال - رغم رحيله عنا منذ نصف قرن تقريبًا - أفصح المتحدثين وأنبغ المفكرين وأهم رواد

النهضة والتنوير في مصر، ذلك الرجل الذي لعب دورًا مهمًّا في صناعة فصل من أبرز فصول تاريخها المعاصر، وحمل على أكتافه هموم هذا الوطن منذ نعومة أظفاره وحتى وفاته، ذلك الرجل الذي استطاع بما فجره من قضايا فكرية وبما سطره من آلاف المقالات على صحيفة الجريدة منذ صدورها عام 1907م إلى وقت احتجابها عام 1915م، أن يشق للفكر المصري طريقًا جديدًا يوجهه وجهةً علمانيةً حديثةً، وقد أعلن مبادئه وآراءه السياسية من خلال حزب الأمة الذي كان – في ذلك الوقت – فيلسوفه ونبض فكره، قال عنه الدكتور «طه حسين»: (أريد أن أعلم إلى أي كاتب أو إلى أي مفكر في مصر أو في الشرق العربي كله، نستطيع أن نقرن الأستاذ أحمد لطفي السيد، أما أنا فلست أعرف له نظيرًا في الكتابة ولا في التفكير ولا في الترجمة، وأزعم أن ليس بين المصريين وغير المصريين من يستطيع أن يجد له نظيرًا في هذه الوجوه الثلاث، وليشهدن التاريخ بأن مصر مدينة بالشيء الكثير جدًّا للأستاذ لطفي السيد في نهضتها العقلية والسياسية والاجتماعية) ومن المعروف أن لنشأة لطفي ولثقافته القانونية والأدبية أبعد الأثر في توجيه فكره وارتقائه لما يليق به من مكانة اجتماعية مرموقة.

وقد سمحت له ثقافاته المتعددة بحضور طاغٍ على كل المستويات: فكان سفيرًا للمعرفة يترجم لنا النتاج الفكري لمشاهير الفلاسفة اليونانيين، خاصةً مؤلفات أرسطو التي نقل منها إلى العربية: (الأخلاق عام 1924م، الكون والفساد عام 1932م، الطبيعة عام 1935م ، السياسة عام 1947م) بأسلوب يتميز بالدقة والسلاسة والوضوح، يبرز

المعنى، ويزيل الإبهام عن الفكرة، ويخفي أي ركاكة في التعبير، وكان من أئمة الصحافة منذ بداية القرن العشرين، وواضع اللبنة الأولى فى بنيانها، ونشر فيها من إبداعاته الفكرية ما ضمن له موقعًا متميزًا بين صفوف المثقفين المستنيرين، وجعل له تلامذة شرفوا التاريخ المصري أمثال: «محمد حسين هيكل وطه حسين وأحمد حسن الزيات وسلامة موسى وغيرهم»، وكان عضوًا في الكثير من المجامع العلمية المرموقة، مثل: (المجمع العلمي العراقي، المجمع العلمي المصري، الجمعية الجغرافية المصرية) وكان أحد أهم مؤسسي حزب الأمة، والذي انضم إليه نخبة من أعظم رجالات مصر وزعمائها، وكان من ذوي المناصب الرفيعة التي اختارها لنفسه أو اختارها له مؤيدوه أو أصحاب السلطة، فوجدناه مرةً محاميًا وثانيةً برلمانيًا فعّالاً في الحياة النيابية وثالثةً وكيلاً أول لنقابة الصحفيين ورابعةً مديرًا للجامعة المصرية وخامسةً وزيرًا للمعارف وسادسةً وزيرًا للخارجية وسابعةً نائبًا لرئيس الوزراء في عهد حكومة إسماعيل صدقي وثامنةً رئيسًا لمجمع اللغة العربية.

كان الكثير والكثير، المفكر المناضل المؤمن بضرورة حل مبدأ المنفعة السياسية، محل عشوائية الفكر، وحرية الإنسان في التعبير عن نفسه، مقابل احترامه لحقوق الآخرين في هذا الصدد، وإن خالفوه الرأي، إيمانًا منه بأن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.

كرّس حياتـــه وفكـــره وقلمـــه، للإعلاء من قيمة العقل، وضرورة الأخذ بأسباب الحضارة، ونفض الخمول عن المجتمع حتى يصحو على الواقع الذي يحياه، كما تبنى المفهوم الليبرالي للحرية وحتمية

غياب رقابة الدولة على المجتمع وقيام الحكم على أساس التعاقد الحر بين الحكام والمحكومين ، ودعا للقومية المصرية أساسًا لانتماء المصريين، وإعطاء الشخصية المصرية حقها ووزنها، بوضعها في مكانها الصحيح، وتمكينها من أن تستقل عن تأثير الأتراك أو العرب أو العالم الإسلامي، ودافع كذلك عن أهم مبدأ دعا ولايزال يدعو إليه معظم شرفاء الأمة، وهو أن «مصر للمصريين»، لكونهم أبناءها، وأدرى بهمومها، والمسئولين عن حمايتها واستقلالها فلا حرية لأمم لم يدفع أبناؤها ثمنها، ولا تَحَرُّر لمن أوكل للغير زمام الأمر واتخاذ القرار والنضال من أجل القضايا المصيرية ولا دولة قوية بدون رأي عام مؤثر، وكان يقول دائمًا: (على قوة الرأي العام، يتوقف النجاح السياسي، فلا تيئسوا من رفض مطالبنا، فإنها ستجاب).

وعى الأستاذ بضرورة إنشاء جامعة أهلية، يتلقى الطلاب تعليمهم بها، فبذل قصارى جهده لجمع التبرعات من أجل هذا الغرض، وتحقق للمصريين الحلم، وكان لطفي بك سندًا للجامعة المصرية الوليدة، وأسهم فيها برأيه وفكره، ومن حسن حظ التعليم الجامعي أنه كان المدير الأول لجامعة فؤاد وقد أرسى تقاليد ورؤى، ما أحوجنا إليها هذه الأيام، كما اعتنق فكرة إنشاء مجمع لغوي، يتعهد العربية ويسير بها في سبيل التطور والتجديد، وتبنى الفكر الذي نادى به الإمام محمد عبده أواخر القرن التاسع عشر، بضرورة إنشاء دار للكتب، ولم يتردد في أن يضعه موضع التنفيذ عام 1912م، فيما سمي بـ «مجمع دار الكتب»، وقد كان مديرًا له - كما سبقت الإشارة- وهو نفسه الذي

حول هذا المجمع الأهلي إلى مجمع أميري يوم أصبح وزيرًا للمعارف عام 1932م.

ومما يحسب له ثقته المطلقة في الشباب، وإيمانه بضرورة أن يكون دوره محوريًّا في الحياة المصرية؛ لذلك كان من أكثر المناصرين لحركة شباب الضباط الأحرار، التي قامت بثورة يوليو عام 1952م، وقال يومها قولته المشهورة: (لأول مرة تُحكَم مصر بأبنائها) وعرف له رجال الثورة هذا التأييد، واعتزوا به اعتزازًا كبيرًا، حتى أن الدكتور «إبراهيم مدكور» عضو مجمع اللغة العربية يحكي واقعة تعبر عن إيمان الأستاذ بالثورة، وبشباب الثورة والاحترام الذي كان متبادلاً، يقول: (يوم أن خلا مكان رئيس الجمهورية بعد اللواء «محمد نجيب»،عُرِضَ على لطفي السيد أن يخلفه، وأظن أن كثيرين لا يعرفون هذا العرض، وقد حدثني عنه في حينه، وتدارسنا الأمر طويلاً، لكن قراره النهائي، أن هؤلاء الشباب بدأوا الشوط، ويجب أن يسيروا في طريقهم إلى النهاية).

والخلاصة لقد جاء أحمد لطفي السيد في تلك الفترة من تاريخ مصر، في صورة معلم، أخذ يُعرِّف الناس ما غاب عنهم، وكشف لهم عن حقيقة حوافزهم ونزعاتهم التي تاهت وضلت سبيلها لعقولهم وقلوبهم، كان الناس ينشدون الحرية بإحساسهم، فعلَّمهم كيف ينشدونها بعقولهم، كان الناس يطلبون الاستقلال، ولا يعرفون حقيقته، فعرَّفهم أن الاستقلال هو حماية الوطن وحرية المواطن، كان الناس ناقمين على الاستبداد والحكم الجائر، ولا يعرفون له ردًّا إلا في إرادة

الحاكم المنصف العادل، فعرَّفهم أن الحكم الجائر، مصدره غفلة الأمة عن حقها، وليس بوسعهم استرداد هذا الحق إلا إذا كانوا المصدر الوحيد للسلطة، التي تكفل المساواة بين الناس في الدين واللون والجنس والصحة والإسكان والتعليم، تحت مظلة الديمقراطية، بوصفها العنوان الأوحد لحرية واستقلال واستقرار الشعوب.

هكذا أمضى أستاذنا أكثر من نصف قرن، يعطي لمصر، ويتحمل كل أشكال المعاناة من أجل مصر، ليزرع فيها أعظم بساتين الثقافة والعلم، التي رواها من أيامه وأحلامه وآماله وآلامه في مواجهة تيارات هادرة من موجات الصراع الفكري والسياسي والاجتماعي، تعرضت لها مصر في أخطر مراحل تاريخها.

التقى الأستاذ بمعظم مفكري عصره وسياسييه، التقى بـ«محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وقاسم أمين وسعد زغلول وعبدالعزيز فهمي»، وكثيرين غيرهم ممن كانت لهم بصماتهم الواضحة في صياغة مرحلة من أخطر مراحل تاريخ مصر.

ورغم كثرة ما تركه أستاذنا أحمد لطفي السيد من مقالات سواء في جريدة «الجريدة» التي أنشأها وترأس تحريرها في عام 1907م وغيرها من الصحف السيارة، فإنه لم يصلنا من مؤلفاته وكتبه سوى ثلاثة كتب فقط جمعها صهره «إسماعيل مظهر» هي: (المنتخبات، تأملات لصفحات مطوية في تاريخ الحركة الاستقلالية، بالإضافة لمذكراته التي تضمنت قصة حياته).

تناوله الكثيرون بالدراسة و البحث والتحليل، وهو أهل لما كُتب عنه وأكثر، ومع ذلك فرضت عليَّ ثراء شخصيته وتنوع أفكاره وعمق تجاربه، أن أعايشه فترة من الزمن، وأغوص في فكره، لأتعمق ما كَتَبَه، وما كُتِبَ عنه، ما نقد به غيره، أو انتُقِد به، وبعد طول بحث وتأمل، وجدت أن الجانب السياسي والاجتماعي عند أحمد لطفي السيد، لا يزالان في حاجة إلى بعض الجهد لتغطية هذين الجانبين من زواياهما المختلفة؛ لذا بذلت ما في وسعي؛ لأضع بين يديك - عزيزي القارئ- خلاصة ما تصورته مناسبًا لتعريفك بهذين الجانبين المهمين من جوانب حياة أستاذنا، والله أسأل، السداد في الخطوة والتوفيق في العمل وحسن الاستفادة.

د.عواطف سراج الدين

الفصل الأول

من البداية إلى الانطلاق

- عصره وبيئته.
- جذوره ومولده ونشأته.
- لطفي السيد في القاهرة.
- نقطة تحول.
- لطفي السيد في سويسرا.
- بداية مسيرة حياته العملية.
- لطفي السيد والحركة الوطنية.
- موقف لطفي السيد من بطرس غالي حول مد امتياز قناة السويس.
- مرحلة انتقالية جديدة.
- لطفي السيد، وثورة 1919م.
- شخصيته وأهم سماتها.

أحمد لطفي السيد
عصره وبيئته

من الناس من يأتي للحياة متفرجًا، يؤثِر السلامة دائمًا ويعيش الحياة بحلوها ومرها، لا يُغير ولا يَتغير، لا يصنع الأحداث بل تصنعه الأحداث، يعيش في داخله في سياق من السكينة يعوده الرضا بالحاصل والقناعة بالممكن والمتاح وانتظار الفرج من السماء، وهؤلاء كثيرون.

ومن الناس من فُطِرَ على التطلع والطموح والسعي الدائب والاتساق بالواقع لتغييره، فيرفض ما يخالف طبعه وعقله مما استسلم له المجتمع، من سكوت على العادات الموروثة والتقاليد الضائعة وحب للخضوع- إن كرهًا أو طوعًا - وهؤلاء هم العظماء من صناع الأمم وبناتها، ومنهم كان لطفي السيد، أحد أهم عناوين النهضة المصرية الحديثة.

لقد عاش أستاذنا في مجتمع كتم الاستعمار أنفاسه وتلاعب بحكامه، بل وسيطر على الشعب العربي والإسلامي سيطرةً كاملةً في شتى مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

وعندما يحل المستعمر كابوسًا فوق صدر الأوطان، يحاول أن يُرسخ في أهلها الفقر والخوف والقهر والجهل والعنف، ويروج لثقافة المصلحة الخاصة على حساب المنفعة العامة؛ ليَغفل الناس

أمر أنفسهم، بالانشغال بأنفسهم، وتُختَزَل قضاياهم المهمة في تعويق دوران عجلة الزمن بحيث تعود للوراء جاعلةً من الماضي معبدًا، يلتف حول محرابه أشباه المثقفين وأنصاف الموهوبين، ممن يرون اليوم في الأمس والواقع في التاريخ، والغد في التشبث بما أصبح في ذمة العصور الضائعة.

وكانت أزمة مصر الحقيقية في عصر أحمد لطفي السيد، هي تَمَزُّقها بين أسوأ أنواع الاستعمار التركي والإنجليزي:

- **الاستعمار التركي**، والذي رأى الناس في التقرب منه والخضوع لأوامره والامتثال لمشيئته، طاعةً وجوبيةً للخلافة العثمانية، بحكم الرابطة الدينية الإسلامية، التي تجعل من الخروج على ولي الأمر، نوعًا من العصيان لله والخروج عن شريعة الإسلام.
- **الاستعمار الإنجليزي**، والذي احتل مصر عام 1882م، وسعى منذ وطئت أقدامه أرضها، لسلب عقول الناس وإفهامهم- بطريق مباشر أو غير مباشر - مدى حرصه على العمل من أجل تحقيق التقدم والحرية، وراح بمكر ودهاء، يتغلغل بنفوذه عبر ما تيسر له من عملاء ووكلاء من أجل تركيع الشعب وإجباره على القبول بالهيمنة والوصايا الاستعمارية.

وهكذا، لم يعد أمام المصريين سوى اختيارين، أحلاهما مر: فإما الرضوخ للعثمانيين المتسترين خلف الدين، وإما الرضا بالإنجليز المحتلين المتطلعين لتغريب شعب بأكمله وطمس هويته وفصل

جذوره عن ماضيه وأمسه عن غده؛ وبالتالي انقسم الناس بين مؤيد لهؤلاء وأولئك، وانشطر المجتمع لأطياف وطوائف، وتفشى الخلاف بين المسلمين والأقباط، ولم يُفسَح للتعليم مجال كبير، واكتُفي فيه بالمدارس الابتدائية لإعداد صغار الموظفين، وتعطل الفكر وضعف الشأن العام وسُلِبَت الحرية الشخصية والسياسية للفرد والجماعة على السواء.

وعلى هذا تنبه أبناء الوطن الحقيقيون، إلى أن لمصر حقًّا عليهم، يجب الدفاع عنه بكل ما استطاعوا من قوة، خاصةً بعد أن وجدوا المجتمع منقسمًا بين طبقة كادحة، لا تملك إلا بكاء الديار والوقوف على الأطلال ولا حول لها ولا قوة، وطبقة متوسطة، تسعى للمشاركة السياسية إلا أن إمكانياتها المحدودة، تحول بينها وبين ما تصبو إليه، وطبقة الأعيان من الأغنياء، وهم قلة همها وشغلها الشاغل، جمع المال والتنعم بالجاه والتمتع بخيرات هذا البلد والتهافت على شرف وهمي دون مبالاة بمعاناة الوطن وهموم أبنائه والدفاع عن مجده ورفعته، إذا استثنينا من ذلك الشخصيات الوطنية من هذه الطبقة أمثال: «عبد الخالق ثروت وسعد زغلول ومكرم عبيد ومصطفى كامل وويصا واصف ومحمد فريد ومصطفى باشا النحاس وفؤاد باشا سراج الدين وغيرهم».

وفي هذا الجو، وُلِدَ لطفي السيد، ونشأ في بيت من بيوت الأعيان، لكنه لم يرضخ لرغبات النفس والهوى، حتى أنه رفض الأطيان التي أراد والده أن يشتريها باسمه، ووقف أمام الاستعمار بحسم، إيمانًا منه

بمصريته، وآثر أن يعيش بروحه مع الطبقة الكادحة؛ ليفتح لهم آفاق المستقبل، ويهديهم للمعرفة والنور، وقد جسد أحمد لطفي السيد، سوء ما آلت إليه أوضاع البلاد بقوله: (لبعض الهنود تمثال يصنعه بيده، فإذا هب من نومه في الصباح، لا ينطلق إلى عمله، إلا إذا قدم لذلك الإله الذي صنعه بيده آيات الحمد والشكر، وهذه هي صلاة الصباح عنده، وأظن أننا لا نملك أنفسنا من الابتسام تجاه هذه القصص، ولو رجعنا لأنفسنا، لوجدنا أننا نعمل كل يوم أعمالاً مضحكةً، الحكومة مع الأمة والموظف مع الأفراد، كلها تكاد تكون في أصلها، كعمل ذلك الهندي، وإن كانت صورتها أقل جفاءً) فالمجتمع - كما رآه لطفي السيد - غير مبالٍ بالمصلحة العامة، غير مكترثٍ بما يدور حوله، معنيٌّ بتعظيم العظماء، و الطرق على أبوابهم بأي طريق، لتحقيق المآرب، مهما كان الثمن.

ولم تكن مثل هذه الأوضاع المزرية سوى الشعلة التي ألهبت فتيل الصحوة واليقظة عند لطفي السيد وغيره من رواد النهضة في ذلك الزمن، وعن ذلك يقول المرحوم الدكتور «شوقي ضيف» أستاذ الأدب العربي القديم بكلية الآداب جامعة القاهرة: (وكان لهذه الطبقة من الكتاب المفكرين، «علي يوسف ومصطفى كامل وفتحي زغلول ومحمد عبده والأفغاني ولطفي السيد» .. وغيرهم ممن كانوا يصارعون الفساد الاجتماعي والفساد السياسي والفساد الديني، أبعد الأثر وأعمقه في حياتنا المصرية، فهم الذين حملوا راية الإصلاح في كل جانب من جوانب حياتنا، ولا تزال دعواتهم الإصلاحية حيةً ومؤثرةً في نفوسنا،

فقد أشعرونا بحقوقنا وواجباتنا، وما يشوه حياتنا من أسباب التأخر والانحطاط، وعلَّمونا كيف نعيش حياتنا في وطننا أحرارًا، وكيف نضغط لتحقيق استقلالنا وضمان حياة كريمة لنا؛ وبذلك أثاروا فينا العناصر الكامنة من قوانا) ووقفوا حجر عثرة في طريق الاستعباد، الذي حاولت قوى الشر فرضه بالقوة والجبروت.

وقد بدأت عملية الإصلاح خطوةً خطوة، بدايةً من الثورة على التقاليد الأدبية البالية، وانتهاءً بالدعوة إلى الليبرالية الأوربية التي رآها البعض أهم نوافذ الإصلاح، حيث تم التخلص من قيود الصنعة اللفظية التي كانت تكبل الفكر والإبداع، وتبسط سلطان السجع والجناس والطباق والتورية وغيرها من المحسنات البديعية على المقال الصحفي، وبعد أن كان مقياس التميز لكاتبه، يخضع لقدرته على توظيف الجرس الموسيقي فقط، أصبحت الفكرة ومدى جدَّتها، هي التي تضع الكاتب فيما يليق به من مكانة، خاصةً بعد أن اختلطت الثقافة العربية بالثقافة الغربية، وحدث نوع من حميمية الامتزاج بين ما هو أصيل في التراث وبين ما هو وافد إليه.

وبهذا الانفتاح يُستَخلص الفكر الجديد من بوتقة المعاصرة، وتنشأ ثقافة قوامها الرأي والرأي الآخر، ومن الإصلاح الفكري، ينشأ الإصلاح الاجتماعي والديني والسياسي، والذي تجلت معالمه خلال هذه الفترة في ظهور الحركات الإصلاحية والجمعيات السرية وتحولها فيما بعد إلى أحزاب مطالبة بالاستقلال والدستور والحكم النيابي؛ للأخذ بيد الأمة من ظلمة الحكم الشمولي إلى الديمقراطية الحقيقية.

وعن هذا الأمر يقول أستاذ الجيل: (يسرني أن أقول لكم: إن الأمة يجب أن تستقبل تأليف هذه الأحزاب بالسرور، وأن تعتمد عليها في كل الشئون، والذين يقولون إن تعدد الأحزاب مُضرٌّ وغير نافع، لا يزالون إلى الآن، يجهلون طريق ترقي الأمم، بل لا يزالون ينكرون قاعدة بديهية من قواعد العمل، وهي أن للفرد أثرًا في عمله من الجماعة، وإني أشعر أنكم جميعًا مغتبطون بتأليف هذه الأحزاب وبدئها في العمل، وهو اغتباط في غير محله).

ومن يقينه في عدم قدرة الناس على قبول الإصلاح بسهولة ودفعه دفعةً واحدة، يدعو أن يكون هذا الإصلاح تدريجيًّا، حتى تتهيأ له الأمة وتعرف طريقها الصحيح للاستفادة منه، من هنا اتسمت دعوته بالاعتدال، واكتسبت قدرتها على الاستمرار، فالإصلاح لا يأتي فجأةً، والقيم السلبية لا تموت فجأةً، والتوفيق بين الحضارة الإسلامية والمدنية الأوربية ممكن ولا غنى عنه ؛ لأن المجتمعات الحرة لا تحيا في الماضي فقط ولا تتخذ من الثقافة الوافدة مرتكزًا تقيم عليه أعمدة بنائها.

سار الأستاذ على هذا المنهج الإصلاحي الجديد، ثم توسع بعد الاستقلال والحرية، فدعا إلى التجديد السافر في غير تحفظ، وإلى الحرية ولو كان فيها شطط – حسب تعبير الأستاذ «عمر الدسوقي» في كتابه «في الأدب العربي الحديث» – والشطط الذي يقصده الدسوقي: هو التطرف في تجاوز الرأي للدين والأعراف، وهو ما لا أظنه حاصلاً بالنسبة لأستاذنا، فكل آرائه جاءت كرد فعل طبيعي لاتجاهات متعددة،

حكمت على الأمة بالجمود فترة كبيرة من الزمن، وما كتبه عن هذه الاتجاهات لا يجاوز حلم مُصْلِح يفتش عن التغيير، ولا يتعدى الأعراف والدين إلى غير اللائق، فقد كان يدعو دائمًا إلى نفض الجهل عن الأمة، ورأى أن سبب تخلف مصر والعرب والمسلمين عمومًا؛ راجع للتمسك الأعمى بالتراث في عصر انحطاطه، وأن الدين مصدر للأخلاق، ينقي السلوك ويقومه، ويجب ألا يكون مصـدرًا للحكم، ولا أظن في مثل هذه الدعوات أي شطط على الإطلاق؛ لأن الدولة التي يحكمها الدين فقط، قد تُميز بين أبنائها في الحقوق والواجبات، وقد تُحابي البعض على حساب البعض، وقد تكون إلى جانب الأغلبية على حساب الأقلية، وكلها أمور من شأنها تقويض الحريات والتمييز بين الناس على أساس الدين وليس على أساس الكفاءة، أما الدولة المدنية المحكومة بالمؤسسات والقانون والدستور والديمقراطية، فهي ملك لكل المواطنين على أساس حق كل فرد في المواطنة، ونشر مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

لقد كان أحمد لطفي السيد بأفكاره هذه، منطلقًا من شفافية نفسه ومتحديًا لسلبيات مجتمعه، ومن إخلاصه للوطن وأهل الوطن، كان منتميًا لطبقة الأعيان اجتماعيًّا، لكنه كان منتميًا لمصر بعقله ووجدانه وكل جوارحه، كان بوسعه أن يغض الطرف عما يحدث ويترك القافلة تسير والشعب يُستعبَد، لكنه أبى أن يذوب في مصالحه، ويترك الناس تذوب في القهر.

لقد عاش لطفي السيد عصرًا مستعمرًا، لكنه كان حرًا أبيًا، فاتخذ المواقف المشرفة التي رفعته من مجرد تحقيق الثراء المادي وامتلاك

الأطيان، للثراء بإعجاب الناس به، وإيمانهم بفكره، وتَحَوله لشخصية مصرية من الطراز الأول؛ وبذلك استحق أن يُنسَب لعصره، وأن يُنسَب عصره إليه، وفي الصفحات التالية سأحاول الوقوف عند أهم المحطات في حياته، للتعرف على ملامح فكره السياسي والاجتماعي.

جذوره ومولده ونشأته

ضرب أحمد لطفي السيد بجذوره في عمق التراب المصري، ويعود نسبه لطبقة مصرية عريقة، ميسورة الحال، تنتمي إلى طبقة أعيان الريف المصري، المعروفين بتملكهم لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وطبقة الأعيان هذه لم يكن لها وجود قبل عصر الخديوي «سعيد»، الذي تولى الحكم عام 1854م - 1863م، إذ كان الفلاح المصري على هامش الحياة، ولا وجود له إلا بوصفه أجيرًا، يحرث الأرض ويزرعها، دون أن يكون له أي حق في تملكها أو التصرف في محاصيلها، وعاش فترات طويلة رهنًا لنظام الإقطاع الذي كرسه المماليك، ونظام الاحتكار الذي صنعه محمد علي.

ويدرك الخديوي سعيد خطورة ما آلت إليه أحوال الفلاحين خصوصًا والمصريين عمومًا، ويرى بمجرد توليه الحكم عام 1854م ضرورة إصلاح أحوالهم، وتحريرهم من المظالم التي حاقت بهم، إلى درجة أنه خطب خطبةً عصماء في مأدبة أقامها بقصر النيل، أمام مجموعة من العلماء وكبار الموظفين ورجال الحكم بالدولة، قال فيها: (لقد نظرت إلى أحوال الشعب المصري من حيث التاريخ، فوجدته، مظلومًا مستعبدًا من أمم الأرض؛ ولأنني أعتبر نفسي مصريًّا، أرى من واجبي إعانة أبناء هذا الشعب ورفع الظلم عنهم وإصلاح أحوالهم

ومساعدتهم على استرداد بعض ما فقدوه من حقوق، ليكونوا نافعين لبلادهم، صالحين لخدمتها خدمةً صحيحةً نافعةً).

وبالفعل لم يتردد سعيد باشا في تحسين أحوال الفلاحين، وأصدر اللائحة «السعيدية» في الخامس من أغسطس عام 1858م والتي أعطت - لأول مرة - الفلاحين الحق في تملك الأرض والتصرف فيها بالبيع أو الرهن، وتعتبر هذه اللائحة الأساس الأول للتشريع المتعلق بملكية الأطيان الزراعية في القطر المصري، وعلى أساسها فتح الخديوي سعيد الباب على مصراعيه لبيع الأرض المملوكة للدولة إلى الراغبين في شرائها، وأعفى الفلاحين من الديون والمتأخرات التي كانت عليهم، وكانت تقدر وقتها بحوالي 800 ألف جنيه مصري، وتمم الخديوي سعيد مفعول هذه اللائحة، بإلغاء نظام احتكار الحاصلات الزراعية الذي كان متبعًا في عصر والده محمد علي، وإعطاء الفلاحين حق التصرف في محاصيلهم، واختيار أنواع الزراعات التي يرونها مناسبةً لهم، بعيدًا عن قيود الحكومة ورقابتها.

وهكذا، أصبح بوسع من يرغب من الفلاحين أن يزرع ويجني حصاد ما زرع، أن يرتقي بنفسه وبأسرته ماديًا واجتماعيًا، بالتوسع في الزراعة، والمزيد من تملك الأرض.

وانطلاقًا من هذه اللائحة السعيدية، تكونت طبقة من ملاك وأعيان الريف المصري، استطاعت - إلى حد كبير - أن تجعل لنفسها جاهًا وسلطانًا، تُنافِس به طبقة الأتراك المهيمنة أصلاً على مقدرات المصريين، وقد ثُبِّتَت أقدام هذه الطبقة الجديدة بعد أن جاء الخديوي

«إسماعيل» إلى الحكم عام 1863م - 1879م، وتوسع في إعطاء الامتيازات للفلاحين، فأصدر «لائحة المقابلة» والتي لا تقل أهميةً عن اللائحة السعيدية؛ لأنها أسهمت في تحول المزيد من الأراضي الزراعية التي كانت تملكها الدولة، إلى ملكيات خاصة، بدءًا من عام 1871م، وبذا يتحول اقتناء الأرض وحيازتها لغاية يتفانى القادرون من الفلاحين في بلوغها، وتتسع طبقات الأعيان هيمنةً، ليس في المجال الزراعي فحسب، وإنما في المجال الإداري أيضًا، بعد أن قرر الخديوي سعيد، إشراك المصريين في ثلث المناصب الإدارية، التي كانت حكرًا - في السابق - على الأتراك وحدهم، وسار الخديوي إسماعيل على نفس النهج، وسعى لأن يصنع لنفسه قاعدةً عريضةً من المصريين، تساعده في الحكم، وتشاركه في اتخاذ القرارات، خاصةً بعد شعوره أن مقتضيات المرحلة الجديدة تستوجب منه إعادة النظر في تقييم أداء الأتراك لمهامهم، وعندما تكشَّف له أن هذه الطبقة لم تَعُد قادرةً على إدارة شئون البلاد، قرر هو الآخر زيادة إشراك المصريين في إدارة شئون بلدهم، وتوليتهم الكثير من مناصب الدولة، لترسيخ دعائم الحكم، وتقوية النظام الإداري بما يحتاجه من النابهين من خريجي الأزهر والمدارس المدنية والمتعلمين في أوربا، ولا نكاد نصل إلى عام 1869م حتى نجد جميع مناصب مديري المديريات وقفًا على المصريين.

وبالإضافة إلى ما سبق، حدثت تحولات ثقافية وفكرية مهمة داخل المجتمع المصري، نتيجة انفتاحه على الغرب؛ فعرف قيمًا وأفكارًا لم تكن موجودة من قبل، كما عرف المدارس المدنية، بعد أن كان الأزهر

منبعًا أوحد للمعرفة، وقرأ الصحف، وتأثر بالغرب عن طريق كتبهم التي نُقِلَت إليه، سواء بالتمصير أو بالترجمة.

وقد أسهمت هذه التحولات في تمهيد الطريق أمام الليبرالية «الحرية الفردية» والتي انتشرت في أوربا، ثم تحمست لها الطبقة الجديدة من الأعيان المصريين، ودافعت عنها باستماتة، وهكذا أصبح للطبقة الجديدة صوتها المسموع، وبرزت على سطح الحياة العامة كقوة اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية لا يُستهان بها، وراح أبناؤها يرتقون درجات السلم الاجتماعي، مستندين إلى قيم الثقافة والتعليم الحديث، ونفوذهم المادي حتى شكلوا ما يشبه اللوبي المصري المحصن ضد الاختراق، وانتشروا في مجالات الحياة المختلفة، واحتلوا من مقاعد النيابة عام 1879 م عن الأقاليم 47 مقعدًا من أصل 55.

ومن طبقة الأعيان هذه كان «سيد باشا أبو على أبو السيد أحمد»، والد أستاذنا وكان عمدة قرية «برقين» التي ولد بها، وواحدًا من أثرياء المديرية ومن أولئك الذين جمعوا بين كثرة المال وفضل العلم.

وُلِدَ أحمد لطفي السيد بقرية برقين من أعمال مركز السنبلاوين بمديرية الدقهلية، في 15 يناير عام 1872م، وتقع هذه القرية إلى الجنوب من المنصورة بحوالي عشرين كيلو مترًا، وكان يبلغ تعدادها في ذلك الوقت تقريبًا مائة نفس، كلهم من الزراع المهرة المشهورين بالجد والنشاط والاستقامة، وقد اعتادوا أن ينطقوا القاف «جافًا»، والجيم «جيمًا» معطشة، كسائر أهالى مركز السنبلاوين، كان أبوه رجلاً عصاميًا تقدميًا، حتى إنه بعث بجميع بناته غير المتزوجات إلى

المدرسة ليتعلمن، مما زاد من ذعر أقاربه، حتى اعتقد بعضهم بأنه قد جُن، كما كان مَهيب الشخصية، واسع الثقافة، قوي الشكيمة، عطوفًا على أهله وناسه، حريصًا على احترامه لهم وحبهم له، كان من حفظة القرآن الكريم ومن المهتمين بعلومه، لذا وضع في ابنه بذرة الثقافة الإسلامية وحبب إليه التعرف على علومها وحفظ القرآن الكريم كي يكون الامتداد الطبيعي له، وقد جمعت بينهما علاقة جد متميزة، ويبدو أن سبب هذا التميز أن أحمد لطفي السيد كان الابن الأكبر لأربعة عشر أخًا وأختًا، وكان معروفًا أن للابن الأكبر والأصغر مكانة خاصة، عند الأسر الريفية المصرية، ويعبر أحمد لطفي السيد عن حسن علاقته بوالده، وانفرادها بطابعها المتميز، قائلاً: (أذكر أنه ما قسا يومًا عليَّ، ولا وجه إليَّ كلمة نابية، أو عبارة تؤلم نفسي، بل كان - طَيَّبَ الله ثراه - عطوفًا حكيمًا في تربيتي وتربية إخوتي، يُعنى بالقدوة الحسنة وحسن التوجيه والإرشاد) ومن المؤكد أن هذه الحكمة وهذا العطف و التراحم، أمور يمكن استيضاحها تمامًا، من هذه الحادثة الطريفة التي تعرض لها أحمد لطفي السيد، وهو لم يتجاوز بعد مرحلة الصبا، فبعد أن أتم حفظه للقرآن الكريم، كافأه والده سيد باشا أبو علي بأن اشترى له مهرة من بادية الشام، لم تألف رؤية قطار السكة الحديد، ونصحه بألا يذهب بالمهرة تجاه القطار حتى لا تصاب بالذعر، كان أحمد مغرمًا برياضة ركوب الخيل، لذا فقد فرح بمهرته فرحًا شديدًا، وراح ينطلق بها مزهوًا بين أترابه هنا وهناك، ويبدو أن شدة الزهو قد أنسته نصيحة والده الغالية، وكادت توقعه في المحظور، ففي ذات يوم امتطى

مهرته كعادته، وسار بها إلى عزبة لهم في منطقة قريبة من قريتهم كانت تسمى «طرانيس العرب»، وفي طريقه إلى العزبة، جرى بمهرته على خط السكة الحديد، وهو ما سبق أن حذره والده من فعله، وبينما هو كذلك، فوجئ بالقطار ينطلق نحوه بسرعة، وللنجاة من موت محقق، قفز من فوق مهرته وتركها، فجرت مسرعة حتى عادت إلى برقين، فذُعِرَ الأهل وهاجت القرية، وظن الجميع أنه أصيب بمكروه، وما كاد القطار يقترب منهم حتى راح السائق يشير إليهم بمنديل أبيض، فاطمأن بالهم، ثم أخبرهم السائق بما فعل الصبي، فبعثوا إليه بحمار عاد عليه إلى بلدته، غير أنه خاف من غضب والده ومن عقابه، فقرر الهرب، ليعثر عليه رجل طيب من رجال القرية وكان يُدعَى «عوض بدران»، فعاد به ثانيةً إلى والده، مهنئًا إياه على السلامة، وهو يقـــول: (بركة عيشـــك يا أبو علي) وتَعني هذه الجملة الحمد لله على السلامة، وقف أحمد لطفي السيد أمام والده مضطربًا متخوفًا قلقًا من العَلْقة التي في انتظاره، لكن الوالد الحكيم العطوف هدأ من روع الصبي، وهو يرمقه بنظرات حنون، ويربت على كتفه قائلا: (لا تقلق، ولا تُخالف أمري يا ولدي، ولا تسر مرةً أخرى بمهرتك على السكة الحديد) فوقعت الكلمات على نفس الصبي بردًا وسلامًا، وازداد حبًّا وإعجابًا وتعلقًا بوالده طيلة حياته.

عُنِيَ السيد أبو على بتعليم ابنه تعليمًا مناسبًا، وألحقه بكتاب القرية وكانت صاحبته - فيما يُروَى - سيدة تُدعَى «الشيخة فاطمة»، وقد مكث في هذا الكتاب مدة ست سنوات، يتعلم القراءة والكتابة ويحفظ

القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، ويدرس أصول الفقه، ويقرأ أشعار العرب وسيرهم، ولا شك في أن الشيخة فاطمة هذه، كانت ذات طبيعة متميزة، وفكر مختلف، بحيث حفرت مكانها في ذاكرة الصبي، وظلت عالقة بها حتى كَبر، وقد عبر عن امتنانه بشخصيتها واحترامه لها ولدورها، بقوله: (لقد عاشت الشيخة فاطمة بفكر تقدمي في عصر متخلف، وأكبر دليل على ذلك، طلبها للعلم، ثم فتحها له دارًا؛ يتعلم فيها الرجال)، ولعل هذه السيدة هي صاحبة الوحي على أستاذ الجيل، في دعمه ومناصرته للمرأة فيما بعد، ووقوفه إلى جانب «قاسم أمين» في دفاعه عن حقوقها وحريتها.

وما إن شاءت له قدراته وسمحت سنه باستكمال مسيرته التعليمية، حتى رغب والده في أن يبعثه للدراسة بالأزهر، وتصادف في ذلك الوقت أن جاء «إبراهيم باشا أدهم» مدير الدقهلية حينئذ؛ مدعوًّا على الغداء، ما إن دخل الصبي لتحيته، سأل والده: إلى أي مدرسة ستذهب بأحمد؟ فأجابه سيد باشا: إلى الأزهر الشريف إن شاء الله يا إبراهيم باشا، فأشار عليه الأخير أن يبعث به إلى مدرسة المنصورة الابتدائية، المدرسة الحكومية الوحيدة في الدقهلية كلها،فاستجاب الأب بعد أن اقتنع بأهمية التعليم المدني بالنسبة لابنه، وبالفعل، ألحقه أبوه بمدرسة المنصورة الابتدائية عام 1882م، وعاش فيها حياةً صعبةً، بعيدةً كل البعد عن الرفاهية والنعيم، إذ لم يكن يرى أهله إلا على فترات، لبعد المدرسة عن المنزل، مما اضطر والده لإلحاقه بقسمها الداخلي، أما عن ناظرها الأستاذ «أمين سامي»، فحدث ولا حرج، فقد كان حاسمًا،

حازمًا، قاسيًا عندما تقتضي الضرورة، معروفًا - بين إدارة المدرسة وتلاميذها - بالدقة والصرامة، فلا يتسامح مع من يجد منه تقصيرًا، وقد يبالغ في العقاب أحيانًا إلى درجة وضعه لرجل التلميذ المذنب بين قضبان حديدية، ثم ينهال عليها بالسياط، وزاد من إحساس لطفي السيد بصعوبة الحياة وقسوة التربية، التغذية غير اللائقة وغير المرضية له، والتي لم تكُن تزِد طيلة أيام الأسبوع عن العدس والفول والجبن وقدر محدود من اللحم والفاكهة، وبينما هو في المدرسة جاء إليه والده لزيارته يوم الجمعة كما كان يفعل دائمًا، فأبدى إليه الصبي أسباب تعبه وضيقه من المدرسة، ومما قاله له: (يا أبي، إنني غير مبسوط هنا، وأخشى أن أنسى بسبب هذه المدرسة ما حفظته من القرآن الكريم، فيعاقبني الله بالنسيان وقد قال تعالى : (وكذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى)، فابتسم رحمه الله، وهو يقول لي: (اقرأ كل يوم جزءًا من القرآن ولن تنساه إن شاء الله وابقَ في المدرسة) فاستمع الصبي لنصيحة والده، ومنذ ذلك الحين، ظل الأستاذ مرتبطًا بالمدرسة غير متبرم بها أو متمرد عليها، خاصةً أن فيها أستاذًا يأنس له ويجله ويحترمه، وينهل منه العلم، وهو «سيد أفندي محمد» مدرس اللغة العربية، ذلك الرجل الذي كان يملك قدرات فائقة على توصيل المعلومة، وتفصيل غوامض اللغة؛ وهو ما جعله يحظى بشعبية وحضور طاغ بين تلاميذه، وتأثير خاص فيهم، وعلى يده نبغ كثيرون، وبفضله أمضَى لطفي السيد ثلاث سنوات، انتقل بعدها لمرحلة تعليمية جديدة.

لطفي السيد في القاهرة

سافر الأستاذ إلى القاهرة عاصمة الثقافة العربية، ليُكمِل دراسته الثانوية بمدرسة الخديوية وينفتح على آفاق جديدة من العلم والمعرفة، ويظل في صخب المدينة الساحرة، وتياراتها الفكرية الهادرة، وكانت هذه المدرسة بمثابة نقلة نوعية مهمة في حياته، ففيها اتسعت علاقاته ومعارفه، ونمت قدراته العلمية والتثقيفية، وأولى الدرسَ والمذاكرة كل عناية، فلمعت شخصيته، وتفتحت مواهبه، وتوطدت صلاته بأساتذته، الذين أعطوه كل الاهتمام، خاصةً أستاذَيْ اللغة العربية: «الشيخ محمد حسنين البولاقي، والشيح حسين والي».

ومن أهم المواقف التي كشفت مبكرًا عن شخصيته القيادية، وتفوقه العلمي في هذه الفترة، هي : (أنه عندما طالب تلامذة البكالوريا بأن يعفيهم ناظر المدرسة من الاختبارات الشهرية، ورفض الأخير، قرروا تصعيد الأمر، وأنابوا لطفي السيد في رفع الطلب إلى وزير المعارف «علي مبارك» للبت فيها، وكان من عادة الوزير وقتها اختبار كل من يأتيه بطلب، وما أن التقاه لطفي وروى له المشكلة، حتى أوقفه الوزير أمام السبورة، وطلب منه، أن يبرهن على نظرية هندسية مفادها: «أن مربع وتر المثلث القائم الزاوية، يساوي مجموع مربعي الضلعين الآخرين» وبثبات المتفوقين الواثقين من أنفسهم، نجح لطفي في البرهنة على النظرية، وبالتالي وافق علي مبارك على الطلب).

وبمجرد إتمامه المرحلة الثانوية، يتطلع لاستكمال دراسته بمدرسة «المهندس خانة»، وما إن شرع في تجهيز أوراقه اللازمة لتحقيق غرضه المنشود، حتى عدل عن فكرته فورًا، حيث اكتشف أن مدرسة المهندس خانة التي كان يحبها ويحلم باليوم الذي يتتلمذ فيه على يد أساتذتها، قد فتحت أبوابها لقبول ناجحي وراسبي البكالوريا في آن واحد، وهو ما اعتبره تقليلاً من شأنه وامتهانًا لقدراته ومجهوداته العلمية ومساواةً غير مشروعة بين من يعملون ومن لا يعملون، لذا تملكته خيبة الأمل والحيرة الشديدة، لتبدد حلمه، فماذا عساه يصنع؟! وإلى أي مدرسة يتوجه؟! حمل همومه وقلقه ومخاوفه وأسئلته الحائرة إلى أبيه، وما إن التقاه حتى قال له: (يا أبي، مدرسة المهندس خانة فتحت أبوابها لناجحي وراسبي البكالوريا، فهل ترضاها لي؟! هل تقبل أن ألتحق بمدرسة تساوي بيني وبين من هم دوني في المستوى العلمي؟! الوقت يمر بسرعة وأنا متردد، فإلى أي مدرسة أتوجه؟!) استشعر الأب ما في نفس الصبي من مرارة، وفي محاولة لتهدئة مخاوفه أجابه ناصحًا: (يالطفي ما خاب من استشار، وفي المقربين منك من هم أعلم مني بضالتك، فلماذا لا تعوذ بهم وتعود إليهم وتسترشد بآرائهم؟!) أجابه لطفي: (صدقني يا والدي لقد سألت واستشرت، لكني أصبحت على يقين بأنه لم يعنِّى على همي ويرشدني لطريقي سواك؛ لثقتي في حبك لي ورجاحة عقلك ونقاء فطرتك وإخلاص نصائحك) وبعد أخذ ورد وتفحص للمدارس المتاحة له ولأمثاله من طلاب البكالوريا، استقر رأيهما على أن يلتحق لطفي بمدرسة الحقوق، وهكذا يتقدم لطفي

السيد إلى مدرسة الحقوق عام 1889م والتي كانت في ذلك الوقت مركزًا للحركات والأفكار السياسية والوطنية، وكانت تجمع بين طلبتها شخصيات لعبت دورًا خطيرًا في دعم مستقبل مصر، مثل: «مصطفى كامل وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقي وعبد العزيز فهمي» وبينما كان أحمد لطفي السيد في مدرسة الحقوق، قاده شغفه باللغة العربية، إلى الصحافة فأسس مع مجموعة من أصدقائه مجلة «التشريع»، لتعريف الطلاب بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، كما تولى ترجمة برقيات لجريدة «المؤيد»، وانتفخ زهوًا، عندما طلب منه «عبدالله النديم»، أن يقوم بقراءة تجارب طبع جريدة «الأستاذ» وتقويمها، وتصحيح ما قد يعتريها من أخطاء لغوية، وقد أنابه عبدالله النديم ذات يوم بأن يقوم مقامه في تصحيح مجلة «الأستاذ»، إذ كان مدعوًّا للغداء عند الأباظية في الزقازيق، وبينما كان لطفي جالسًا في مطبعة «المحروسة» على فروة النديم، يصحح ويراجع ويحذف ويضع، فإذا بـ «إسماعيل بك أبو دبوس» - أحد كبار أعيان البحيرة - يحضر لطبع بطاقة دعوة، ويرى الصحفي الشاب الهادئ منهمكًا في عمله، ويعرف أنه طالب في مدرسة الحقوق، فيقول: (إنكم ياأولاد المساكين مثال الجد والنشاط، أما أولادنا من أبناء الذوات، فيقضون مثل هذا اليوم في ركوب الخيل) والطريف أن أحمد لطفي - كما سبقت الإشارة - كان من أبناء الذوات ومن هواة ركوب الخيل أيضًا، ومع هذا كان متقدمًا في دراسته، وكان ترتيبه السادس في فرقته.

نقطـة تحـول

في حياة كل منا شخصيات كثيرة، بعضها نطمئن إليه، ونرتاح له، وبعضها يمر في حياتنا عابرًا، دون أن يؤثر فينا، وبعضها يستبد بمشاعرنا وعقولنا، ويؤثر في علاقاتنا وأفكارنا وقراراتنا، ويترك بصمته في كل تصرفاتنا وتوجهاتنا، يُعلمنا كيف نستكشف الطريق ونصنع مواهبنا وننميها، وفي حياة لطفي السيد شخصيات كثيرة أحبها واستفاد منها، وسار على هديها، وتواصل معها وعبر من خلالها أنفاقًا مظلمةً، وأمواجًا كثيرًا ما تلاطمت، وبفضل هذه الشخصيات تربع على عرش التنويريين في مصر، ومن أكثر الشخصيات التي تأثر بها أستاذ الجيل شخصيتان عظيمتان مؤثرتان ليستا على لطفي السيد فحسب بل على مصر والعالم الإسلامي كله وهما «الإمام محمد عبده والشيخ جمال الدين الأفغاني»، واللذان أثرا على حياته أعظم التأثير، وقد تعرف عليهما أثناء دراسته للحقوق أيضًا.

ففي سنة 1893م كان بين أسئلة السنة الثالثة بالحقوق السؤال التالي:(ما حق الحكومة في معاقبة الجانى؟) فكانت إجابة لطفي على السؤال إجابة متأنية، فندها من جميع نواحيها، وناقش كل وجوهها، وخلص في النهاية إلى أن الحكومة ليس لها حق معاقبة الجاني، لأن كل حكومة نشأت بالقوة، والقوة لا تعطي الحق، وإنما الذي يعطيه هو

العقد فقط، وليس هناك أي عقد بين أية حكومة وبين أمتها، وخرج من الامتحان وسرد على أحد زملائه ما كتبه، فرد عليه متهكمًا: (يا لطفي، أنا مش عارف فلسفتك دي هاتوديك على فين؟ تأكد أن موضوع إجابتك سيأخذ صفرًا) وظل لطفي مترددًا بين الخوف والرجاء، حتى دخل الامتحان الشفوي، وتقابل مع الشيخ محمد عبده، الذي استقبله بحفاوة، وقال له: (إني أهنئك بما كتبته، وقد أعطيتك أعلى درجة، لا بسبب ثورتك على الحكومات فقط، بل على الإنشاء المتميز) ومن هنا نمت أواصر الحب والصداقة بين الاثنين، خاصةً بعد أن زاره لطفي بمنزله نائبًا عن فريق من الطلبة، والتمس منه أن يقرأ لهم درسًا في التفسير، بـ «مسجد الفتح» القريب من مدرسة الحقوق، فأجاب الملتمس، وانضم للحقوقيين طلبة من دار العلوم، وأصبحوا ما بين الثلاثين والأربعين تلميذًا للشيخ محمد عبده، وفي صيف هذا العام بعد نجاح لطفي في مدرسة الحقوق، سافر إلى الآستانة، وكان جمال الدين الأفغاني مقيمًا بها، وهو ما جعل لطفي السيد يحس أن هناك فرصة عظيمة في انتظاره، وعن هذا الأمر يقول في قصة حياته : (مررت بأحد مقاهي الآستانة، فلقيت فيها بعض المصريين وفيهم «سعد زغلول باشا»، وكان وقتئذ قاضيًا بالاستئناف و«الشيخ علي يوسف وحفني بك ناصف»، وقد تأهبوا لزيارة السيد جمال الدين الأفغاني، فصحبتهم إلى منزله، وكنت أعرف طرفًا من حياته، ولكني لم أكن قد اجتمعت به من قبل، وكان قد ذاع صيته في الشرق الإسلامي كمصلح ديني وفيلسوف جليل وسياسي خطير، ونزل مصر سنة 1871م وأقام بها حتى أواخر

سنة 1879 م وعلى يديه نبغت طائفة من العلماء وكبار الكتاب في القطر المصري، وقد رحل إلى الهند وإيران والعراق وأوربا ثم أقام في أواخر حياته بالآستانة، فنزل ضيفًا على السلطان «عبد الحميد الثاني» في منزل يُدعَى «المسافرخانة»، موفور العيش ووسائل الاطمئنان، وقد قوبل من العلماء ورجال السياسة الأتراك بالحفاوة والإكرام، وكان يخرج عصر كل يوم للرياضة والنزهة في أطراف المدينة على عربة سلطانية خاصة، ولما ذهبت إليه مع إخواني، ألفيته رجلاً مَهيب الطلعة، قوي الشخصية لا نظير له بين أهل عصره في علمه وذكائه وألمعيته، وكان أبيض اللون، ممتلئ البنية، أسود العينين، نافذ اللحظ، خفيف العارضين، مسترسل الشعر، جذاب المنظر، يلبس عمامة وجبة وسراويل على زي علماء الآستانة، وأظهر ما رأيته فيه سعة الاطلاع، وقوة الحجة والإقناع، فكان يستوي في مجلسه الطالب مثلِي وأساتذته الحاضرون.

وفي اليوم الثاني ذكرت لسعد زغلول رغبتي في التلمذة على يد السيد جمال الدين وسألته عن السبيل التي أسلكها لأكون تلميذًا له، فأجاب سعد: اذهب إليه، واطلب منه ذلك، فقصدت إليه، فما كِدت أُقبِل عليه حتى قام لتحيتي كالمعتاد، فقلت له أنا لست زائرًا ولكني تلميذ، فسُرَّ رحمه الله بذلك، وأخذ عليَّ عهدًا أن ألازمه طول إقامتي بالآستانة وقد فعلت وأهم ما أظن أني انتفعت به من السيد جمال الدين الأفغاني في تلك المدة أَنه وسع في نفسي آفاق التفكير وهداني إلى أن المرء لا يستطيع أن يربي نفسه إلا إذا حاسبها آخر كل يوم على ما قدمت من عمل وما لفظت من قول وما خطر لها من خاطر).

وهكذا حرص لطفي على أن يتعلم من الأفغاني كل ما يطمح في تعلمه، وتأثر بأفكاره السياسية والاجتماعية والدينية، ونبتت في نفسه فكرة إقامة دولة في الشرق، تضارع إنجلترا، ولا سبيل إلى ذلك، إلا بالوحدة بين كل عناصر الأمة، إلا أن الدولة التي كان يقصدها الأفغاني، غير الدولة التي قصدها فيما بعد أحمد لطفي السيد، فدولة الأفغاني إنما تعني الوحدة الإسلامية من جميع البلاد العربية، أما دولة لطفي السيد فقصد بها مصر فقط، وحجته في ذلك، أن الاستعمار التركي إنما يجعل البلاد العربية جسرًا يعبر به الطريق، ويتخذ الخلافة الإسلامية ستارًا يستر به استعماره، وزاد لطفي ألمًا أن الأفغاني كان يعيب على المصريين تفرقهم وتخاذلهم وكان يردد دائمًا قولته المشهورة: (اتفق المصريون على ألا يتفقوا)، ثم عاد لطفي السيد إلى القاهرة ليكمل دراسته، ويتخرج من مدرسة الحقوق عام 1894م.

تأثر لطفي بك، بالأستاذين الجليلين تأثرًا عظيمًا، وحمل أفكارهما نبراسًا يضيء له الطريق، وراح يصول ويجول في ميادين السياسة والفكر، جاعلاً من مصر وقضاياها همه الأول، وأحس بشرف انتمائه إليها، وبطيبة أهلها، ومما قاله في هذا الصدد: (نشأت في أسرة مصرية صميمة، لا تعرف لها إلا الوطن المصري، ولا تعتز إلا بالمصرية، ولا تنتمي إلا إلى مصر، ذلك البلد الطيب الذي نشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور، وله من الثروة الطبيعية ومن الشرف القديم ما يكفل له الرقي والمجد) وقال أيضًا: (كذلك نحن المصريين، نحب بلدنا، ولا نقبل مطلقًا أن ننتسب إلى وطن غير مصر، أقمنا في مصر وطنًا لنا،

وعقدنا معها عقد صدق، ترزقنا من خيرها، ونقوم على مصالحها، ونفدي شرفها بأرواحنا) كان هذا هو إحساس لطفي السيد فعلاً، ليس كسياسي أو مفكر فحسب، بل كشاب يحاول أن يدخل لمعترك الحياة، لكنه مثقل بالحرص على التغيير والإصلاح، كان مثل غيره من طلبة الحقوق والمدارس العليا الأخرى، مهمومًا بقضايا الوطن المصيرية، فهناك محتل تسلل إلى مصر عام 1882م، وهناك ثورة عرابية فشلت في مواجهته، وهناك إحباطات أنتجها هذا الفشل، وهناك مشوار طويل من الكفاح والنضال، يجب أن يسير فيه الشرفاء من شباب هذا البلد، لإنقاذه من مستقبل مظلم، سيصل إليه حتمًا إذا استمر دوران عجلة المحتل البريطاني في اتجاه طمس الهوية المصرية.

من هنا اتخذ أحمد لطفي السيد موقعه في صفوف الشباب المناضل، واتفق مع صديقه الحميم «عبد العزيز فهمي»، على إنشاء جمعية سرية أطلقا عليها اسم: «جمعية تحرير مصر» هدفها تخليص البلاد من الاحتلال البريطاني، وتصحيح مسار الحكم والدعوة لتأسيس نظام دستوري وبرلماني، ووضع حد للامتيازات الأجنبية، وسرعان ما اندمجت هذه الجمعية الوليدة في جمعية صغيرة أخرى كان مصطفى كامل يحاول أن يُرسي دعائمها، وأطلق على الجمعيتين المندمجتين «الحزب الوطني» وهو الحزب الذي تزعمه الخديوي «عباس حلمي الثاني» وبارك استمراره، وهكذا بدأ كل من مصطفى كامل وأحمد لطفي السيد رحلتهما فى كفاح مشترك، صحيح أن الرحلة لم تدم طويلاً لاختلافهما حول الآليات والسبل التي يمكن من خلالها خوض

غمار الحركة الوطنية، لكنها فتحت آفاقًا سياسيةً واجتماعيةً متنوعةً، عبرت عن نفسها في صورة تيارات واتجاهات وأحزاب كان لكل منها برنامجه الخاص، وإن اتفقت جميعها على هدف واحد، هو تحرير مصر من الاستعمار الأجنبي.

لم يكن الحزب الوطني السري أول جمعية عرفتها هذه الفترة، فقد سبقتها جمعيات أخرى، فرضها الحكم المستبد وسوء الأحوال الاقتصادية، والتدخل في شئون البلاد، ومن هذه الجمعيات:

- **الجمعية السرية لضباط الجيش**، وتم إنشاؤها في عام 1876م إبان حكم الخديوي إسماعيل، وأول من أسسها الضابط «علي الروبي» ثم انضم إليه الزعيم «أحمد عرابي»، وكان لهذه الجمعية دورها في مواجهة «نوبار باشا» رئيس الوزراء المصري حينها، عندما وضع في الاستيداع أكثر من 2500 ضابطٍ، وحرمهم من معاشهم وكافة مستحقاتهم.
- **جمعية حلوان السرية**، وكانت تضم نخبة من كبار الأعيان والملاك وذلك في عام 1879م، ثم دمجت الجمعيتان في الحزب الوطني الأول، أو الحزب الأهلي أو حزب الفلاحين، وقد واصل هذا الحزب نشاطه ليكون الملهم بإطلاق أذان فجر «ثورة عرابي»، ووقود انطلاقه، في مواجهة «الخديوي توفيق» وسياساته الفاشلة، وعلى الرغم من توقف نشاط الحزب بعد فشل الثورة العرابية، وعلى الرغم من استياء الناس من وقوع مصر أسيرة لاحتلال جديد، إلا أن الروح المعنوية لم تخبُ، وأنوار المقاومة لم تنطفئ، وإن بدت

أول الأمر هادئة، من خلال أحاديث الناس وأسمارهم ومنتدياتهم وجمعياتهم الأدبية، ثم أخذت جذوتها تشتد بطول أمد الاحتلال وتشبثه بالبقاء، رغم أنه منذ الوهلة الأولى كان يؤكد أنه راحل راحل بمجرد استتباب الأمن والنظام، وهو مالم يحدث طبعًا، وبالتالي ازداد رواد هذه الجمعيات وعلت أصواتهم سواء كانت في القاهرة مثل «جمعية الاعتدال الأدبية» والتي كانت تُعقَد جلساتها أسبوعيًا في المدرسة الأمريكانية، و«جمعية الصليبة» التي أسسها الزعيم الشاب مصطفى كامل وهو طالب في المدرسة الخديوية الثانوية، وشارك فيها نخبة من الضباط والأطباء والصحفيين والقضاة .. إلخ أو كانت في الإسكندرية، حيث يجتمع المثقفون في شرفة فندق «سيسيل» أو في فندق «سان استفانو»، المطل على البحر المتوسط في حلقات للنقاش والسمر، ويتناولون الوضع السياسي المتردي في البلاد بتعليقاتهم الساخرة وكانت أشهر تلك الحلقات تُعقَد بصدارة فيلسوف الجيل أحمد لطفي السيد، بالإضافة إلى جمعيات أخرى في أرجاء القطر المصري، كانت بمثابة منابر يتدرب على اعتلائها أصحاب الرأي وأولو العلم والعارفون بالسياسة، وبوصول عباس حلمي الثاني إلى سدة الحكم عام 1892م، يزداد الحراك السياسي توهجًا، وتتحول بعض الجمعيات الأدبية إلى جمعيات سياسية وتنطلق الحركة الوطنية من الصالونات المغلقة والمنتديات إلى عالم آخر أكثر حرية، فالخديوي «عباس» الذي خلف أباه «توفيق» أراد أن يظهر أمام الناس بعباءة مختلفة عن

تلك التي كان يرتديها الوالد، أراد أن يبدو وطنيًا محبًا لمصر غير هياب للاستعمار وأذنابه، وهو ما دفع الناس لتأييده والالتفاف حوله، فور تسلمه مقاليد السلطة، إذ بدا منذ الوهلة الأولى كارهًا للإنجليز ومعترضًا على وزارة «مصطفى فهمي» أكثر الوزارات ولاءً للاحتلال في تاريخ مصر المعاصر، لذا لم يتردد في إقالتها، وقد حظى هذا الموقف من جانب الخديوي عباس بتقدير عموم الناس، وتم التعبير عنه في صورة مظاهرة كبيرة قام بها طلبة الحقوق ومعهم طلبة المدارس العليا الأخرى، تأييدًا لما قام به الخديوي، وبدا الرجل في عيون الأغلبية وكأنه المخَلِّص، وقد تحمس له الزعيم الشاب مصطفى كامل، وكان وقتها لا يزال في السنة الأولى بمدرسة الحقوق، وخرج على رأس هذه المظاهرة امتنانًا وعرفانًا بما للخديوي من أدوار وطنية محترمة، وقد أعجِب به الخديوي وبقدرته الفذة على الخطابة وحضوره الطاغي في الاستئثار بالناس وبعقولهم، وبما عنده من قوة حجة ومنطق، وعندما زار الخديوي مدرسة الحقوق كان مصطفى كامل في طليعة مستقبليه، وقويت بينهما صلة، وَحَّدَتْها أرضية مشتركة، هي ضرورة جلاء الإنجليز عن مصر، وإن اختلفا في دوافعهما، فالخديوي يُعادي الإنجليز، كي يكون الحاكم الفعلي للبلاد، غير معصوب العينين أمام ما يهدد سلطانه خاصةً من جانب المعتمد البريطاني «كرومر» والذي أصبح يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، أما الزعيم مصطفى كامل، فكان هدفه الحقيقي مصر، والدفاع عنها مهما كان الثمن، وهو صاحب

المقولة المشهورة: (لو لم أولد مصريًّا، لوددت أن أكون مصريًّا)
كان يقين مصطفى كامل والخديوي أن بقاء الإنجليز لن يطول كثيرًا، ففرنسا تشعر في هذا الوجود، تهديدًا لمصالحها ومستعمراتها في الشرق، وبالتالي فهي غير مستعدة للسكوت على دوامه، وتركيا ترى في الاحتلال الإنجليزي لمصر، اعتداءً على ملكٍ خاصٍّ بها وجزء من إمبراطوريتها الممتدة، وبريطانيا نفسها تريد حماية نفسها داخل مصر، فتكرر أنها عازمة على الرحيل، لكن بعد أن تستقر الأوضاع ويعم الأمن والاستقرار، وقد وجد الخديوي عباس في الحركة الوطنية وسيلة يضغط بها على إنجلترا للنزول على بعض رغباته، وورقة يمكنه مساومتها بها كلما ضغطت عليه، فسخر كل ما لديه من إمكانيات للتقرب من الحركة الوطنية، ووفر لها ما تحتاجه من دعم حتى تدين له بالولاء والطاعة، ويستغلها للتقدم خطوةً في سبيل توطيد دعائم حكمه، وأولى زعماء هذه الحركات بالدعم المادي والمعنوي، وعلى نفقته الخاصة أرسل بعض شباب الحركة الوطنية إلى أوربا لاستكمال دراساتهم العليا من ناحية، والاتصال بالصحف والجمعيات لتأليب الرأي العام الأوربي على الاحتلال البريطاني من ناحية أخرى، وقد نجح مصطفى كامل في الدعاية للقضية المصرية بمجرد سفره إلى فرنسا بعد تخرجه بعام واحد، ورغم انشغاله بتحصيل العلم، راح يخطب ويكتب في وسائل الإعلام الفرنسية، ويتحدث عن جرائم الاحتلال الإنجليزي في حق مصر، ومن بعده أرسل الخديوي أحمد لطفي السيد إلى

جنيف، للحصول على الجنسية السويسرية كي تحميه عندما يعود إلى مصر، وينشئ جريدة تحت اسمه تدافع عن مصر واستقلالها.

إذًا، كان الخديوي عباس ينظر للشباب الثائر على أنه «سلمه» في مشواره السياسي، وكان مصطفى كامل ولطفي السيد وغيرهما من المثقفين مخدوعين في الخديوي، وينظرون إليه بوصفه شخصيةً وطنية من الطراز الأول، حتى تكشفت نيته من خلال سياسة الوفاق مع إنجلترا، والتي عمد إليها تدريجيًا على نحو سنفيض فيه تفصيلاً بعد ذلك، وترتب عليه انقلابه على الحركة الوطنية وسجن أو نفي بعض أعضائها، وتحوله لحائط سد يعوق مقاومة الاحتلال.

عندما سمع الخديوي عباس عن الجمعية السرية «تحرير مصر» والتي أسسها أحمد لطفي وصديقه عبد العزيز فهمي، أسرع الخديوي إلى مصطفى كامل، وأوعز إليه أن يُخبِر لطفي بك بأن الخديوي على علم بالجمعية السرية الوليدة وبكل ما يدور فيها، وأنه مستعد أن يدعمها، ويضع يده في يد القائمين عليها، بعد ضم هذه الجمعية إلى جمعية مصطفى كامل لتأسيس حزب وطني سري من هاتين الجمعيتين يترأسه الخديوي، وبمجرد وصول الخبر إلى لطفي، لم يتردد في الموافقة، وأعلم مصطفى كامل أنه مستعد للخطوة، لكنه يريد أولاً مقابلة الخديوي للتحدث معه، وأبلغ مصطفى كامل الخديوي موافقة لطفي ورغبته في نفس الوقت في مقابلة سموه، وكان له ما أراد، وعن هذه المقابلة يقول أحمد لطفي السيد: (ذهبت إلى «عباس باشا حلمي» لأتحدث مع سموه، في أغراض الحزب، الذي يريد تأليفه،

وبعد طول أخذ ورد، طلب مني أن أسافر إلى سويسرا لأحصل على الجنسية السويسرية من هناك، ففي حصولي على هذه الجنسية، حصانة تمنع اعتقالي، وتقف ضد مصادرة كتاباتي، والحجر على أفكاري، مثل الحصانة التي يتمتع بها الأجانب في مصر، ثم أعود بعدها إلى القاهرة كي أحرر جريدة تُقاوِم الاحتلال البريطاني، والسبب في اختيار الخديوي لسويسرا دون أية دولة أخرى، هو أنه يمكن لأي شخص الحصول على الجنسية من هذه البلد بسهولة بعد سنة واحدة فقط من إقامته فيها) وبعد انتهاء المقابلة، كان هناك اتفاق على عقد اجتماع سري في بيت «محمد فريد»، حضره الخديوي، رئيسًا للحزب السري الجديد، ونخبة من أعضائه المؤسسين، أمثال: «مصطفى كامل ومحمد فريد وسعيد الشيمي ومحمد عثمان ولبيب محرم وأحمد لطفي السيد»، ومن طرائف ما يُذكَر لضمان سرية ما يحدث، أنه تم الاتفاق على وضع أسماء حركية للمشاركين، فكان الاسم الحركي للخديو «الشيخ» والاسم الحركي لمصطفى كامل «أبو الفداء» والاسم الحركي لأحمد لطفي السيد «أبو مسلم»، وراحت الاجتماعات تتوالى، وحسب الخطة الموضوعة تقرر سفر أحمد لطفي السيد إلى چنيف.

أحمد لطفي السيد
في سويسرا

سافر أحمد لطفي السيد إلى چنيف عام 1897م، ومنتهى أمله هو النجاح في المهمة التي كلفه بها الخديوي، وبوصوله إلى چنيف، يقابل عددًا من أصدقائه، ومنهم: «سعد زغلول وقاسم أمين والشيخ محمد عبده»، ويتباحث معهم في قضايا كثيرة وهموم وطنية أكثر، ربما كان أهمها: ما كان يشغل الرأي العام المصري وقتها، وهو تطورات الحركة الصهيونية في مصر، والتي بدأت تبحث لنفسها عن موطئ قدم في البلاد وتحتل مواقع لها منذ بداية عام 1897م، وذلك بقدوم اليهودي «چوزيف ماركو باروخ» إلى مصر بدعم من المعتمد البريطاني «كرومر»، لتأسيس أول جمعية صهيونية من اليهود «الأشكيناز» القادمين من أوربا، برعاية وحماية وتشجيع إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والتي كانت تعتبر اليهود عبئًا على حياتها، ويُذكَر أنه قد أطلق على هذه الجمعية اليهودية اسم «باركوخيا الصهيونية» .

وعلى الرغم من تباحث الأصدقاء حول الأوضاع في مصر ومدى خطورتها، فإن لطفي السيد لم يخبرهم بمهمته، وبأسباب وجوده الحقيقية، وكان قاسم أمين في ذلك الوقت مشغولاً بتأليف كتابه الشهير

«تحرير المرأة» وحريصًا على أن يقرأ لأصدقائه بعضًا من فصوله، وكعادة الأيام تأبى أن تبقى الأحوال كما هي، والأصدقاء كما هم، وتضطر كلاًّ من «سعد زغلول وقاسم أمين» للسفر إلى مصر، ويبقى مع لطفي صديقه الإما م محمد عبده، الذي لفت نظره إلى أن جامعة چنيف قد أعدت فصلاً دراسيًّا لتعليم الآداب والفلسفة، للحاصلين على درجة الليسانس، فرح لطفي بما سمع واتخذ مكانه في الجامعة السويسرية، واشتركا معًا في حضور المحاضرات، والعجيب أن الشيخ محمد عبده، وهو أقل المجموعة العربية معرفةً بالفرنسية، قد نجح في إجادتها بسرعة، وكان يجلو الغامض منها، ويشرح لأصحابه ما صعب عليهم فهمه.

تحدث لطفي السيد عن إعجابه الشديد بالإمام، وعن استفادته الكبيرة من طريقته التربوية، التي تخلق وجدان الأشخاص وتكون عقولهم فقال: (وأذكر أن أستاذ الأدب كان قد قرر علينا فيما قرر كتاب «روي بلاس» لـ «فيكتور هوجو»، للقراءة والدراسة ثم نناقشه ونقده في الدرس أمامه، فلما جاء يوم المناقشة أدلى كل طالب برأيه والأستاذ يعقب على الآراء، فيُخَطِّئ ويُصَوِّب ويُصحِّح حتى خرج آخر الأمر بطائفة صالحة من الآراء الصائبة، وخرج الشيخ شديد الإعجاب بما رأى وسمع، وقال لي: صدقني يا لطفي هكذا يكون التعليم، نحن في بلادنا لا نُعَلِّم ولا نتعلم، ولابد لكي يكون للعلم فائدة، أن نتبع طرق هؤلاء في التعليم)، وازدادت علاقتهما بلقائهما الدائم عند حلاوانية تجاه الكلية التي كانا يدرسان بها قبل دخولهما المحاضرة،

وكانت هذه الحلاوانية تُدعى «أكسلين»، ويأبى الشيخ محمد عبده إلا أن يسميها «إخصلين» - على الرغم من وسامتها ورقتها - وفي يوم انتظر لطفي الإمام كثيرًا عند الحلاوانية، لكنه لم يحضر، ولم يبق على المحاضرة إلا دقائق، فما كان من لطفي إلا الانطلاق بسرعة حتى لا تفوته المحاضرة، وبمجرد دخوله للقاعة، يتملكه الاندهاش، عندما وجد العمامة التي عُرف بها الإمام دائمًا بين سيدتين جميلتين، وكاد لطفي السيد يستريب الأمر، وبعد نهاية المحاضرة شق الطريق إليه، فما إن رآه الإمام حتى ابتسم في وجهه، وقال له: تعال يا لطفي لأقدمك إلى البرنسيس، وبالفعل قدمه للأميرتين: «نازلي وخديجة» .

وهكذا كانت هذه الرحلة مجالاً رحبًا يتعلم من خلاله لطفي كل ما هو جديد ومثير، سواء من البلد التي وفد إليها ومن عاداتها وتقاليدها وقيمها ومن أساتذتها، أو من الشيخ الإمام محمد عبده الذي تعلم منه في هذه الرحلة الكثير، لم تكن رحلة أحمد لطفي السيد إلى چنيف الرحلة الأولى أو الأخيرة في حياته، وإن كانت الأهم من وجهة نظري، فقد سبقتها رحلات وتلتها رحلات أخرى، فقد كان أستاذ الجيل محبًا للسفر، عاشقًا للترحال، ويعبر عن ذلك بقوله: (في السفر ما يملأ العقل راحةً والنفس رضًا، ويفرج عن القلب همًّا، وما أكثر هموم المصري، وكيف يسري عنه الهم والنظام العملي للعائلة المصرية صار أشلَّ لا تماسك فيه ولا نتيجة من ورائه، والحكومة شخصية لها كل الغُنْم وعلى الأمة كل الغُرْم)، وكانت للأستاذ سياحات عديدة في أوربا وبعض البلدان الشرقية، كان القصد منها

- فوق طلب الرياضة الشخصية والمتعة النفسية - الدراسة العلمية والخُلُقِية والمباحثات السياسية.

ففي سنة 1892م سافر لتركيا، وفي سنة 1893م توجه إلى فرنسا، وفي عام 1897م قصد إيطاليا فسويسرا، وفي سنة 1904م يمم سوريا وجبل لبنان والمدينة المنورة، وفي سنة 1918م وما بعدها سافر لإنجلترا وفرنسا مع الوفد المصري، وتوالت رحلاته بتوليه المناصب وترقيه فيها.

وتُعد رحلته لسويسرا أهم سفرياته على الإطلاق، وكانت هذه الرحلة بحق نقطة تحول في حياته، ففيها تطورت أفكاره وتوجهاته، بعد أن التقى خلالها بالسياسي السويسري الكبير «نافيل» وعايشه فترة من الزمن، وأعجب بأفكاره - أيما إعجاب - خاصةً تلك التي تتعلق باستقلال الأمم، وكان رأي نافيل أن الأمم التي تبحث عن الحرية والاستقلال لا يصح أن تستورد من يحررها، وأنه لن يُحقِّق استقلال مصر إلا المصريون أنفسهم، ولا معنى لاعتمادهم على فرنسا وأوربا في حمل إنجلترا على الجلاء عن مصر، بهذا أتاحت الرحلة للرجل قناعات غير التي كانت راسخة في ذهنه، كما أتاحت له وقتًا ثمينًا ليرى وجهًا آخر من وجوه إشعال وقود الحركة الوطنية، وذلك بتعرفه على نافيل، ويتيقن من أن أي إصلاح هو مرتبط في المقام الأول بفهم ماهية التعليم كأهم الأولويات في تنشئة وتربية أبناء الوطن، وهو خلاصة ما توصل إليه مع إمامه محمد عبده، الذي لازمه الرحلة، وتأثر به أكثر مما كان يعتقد، ولا غرابة في ذلك، فالإمام كان إذ ذاك شيخًا

محنكًا، استوعب عقله التراث وتحصن بالمعاصرة، تملكته الغيرة على الوطن بسبب فشل الثورة العرابية، وقاده الحنق على الجهل والتخلف والاستبداد للبحث في كل سبيل يُعين المصريين على تجاوز واقعهم المأزوم وتغييره وإصلاحه، وتركز غضبه على الحكم وفساد الحكام باعتبارهما أصل الداء وسر الكبوة التي أصابت الوطن في مقتل، وكان لطفي السيد بوصفه شابًّا مستنيرًا، تواقًا دائمًا للعلم والعلماء، حتى إنه اعتبر لقاءه بالإمام في سويسرا فرصةً ذهبيةً قد لا تتكرر مرةً أخرى، لذلك سعى للاستنارة بآراء الإمام وحرص على الاستزادة من إرشاداته وتنوع معارفه وثقافاته، ولا شك في أن أكثر حديثهما في هذه الرحلة القصيرة تركز حول سر التفوق الأوربي وما يناقضه من إعطاء الأوربيين أنفسهم الحق في القيام بالاعتداء على الأمم واحتلالها وسلب ونهب ثرواتها وخنق حرياتها، ولا شك فى أنهما رجعا إلى مصر، وفي ذهن كل منهما قناعات جديدة استمدت جذورها من أن نهضة مصر يجب أن تكون على العلم وحرية الفكر واحترام القانون، ولهذا قرر الإمام أن يترك السياسة ويعكف على الإصلاح في المجالات التي يحسنها «الإصلاح الديني والاجتماعي» بينما واصل لطفي السيد مشوار نضاله السياسي مستخلصًا الدرس الأهم في هذه الرحلة، وهو أن التعليم أولاً وقبل أي حديث، وأنه لا سبيل لتحرير مصر إلا على أيدي المصريين.

بعد أن عاد أحمد لطفي السيد إلى القاهرة، يلتقي بالخديوي ويقدم إليه تقريرًا، جاء فيه : .(لا يمكن أن تستقل مصر إلا بجهود أبنائها، والمصلحة الوطنية تقضي بأن يرأس الخديوي حركة شاملة لنهضة التعليم العام، فالتربية والتعليم هما أهم ضرورات الإصلاح).

بداية مسيرة حياته العملية

حصل أحمد لطفي السيد على ليسانس الحقوق عام 1894م، ليُعين كاتبًا بالنيابة العمومية بوزارة الحقانية، ثم مساعدًا للنيابة فوكيلاً لها بالفيوم سنة 1900م، ثم يُنقل للنيابة في ميت غمر، ثم نائبًا للأحكام بالفيوم مرة أخرى عام 1904م، ثم يُنقل إلى المنيا التي استقال منها سنة 1905م، وذلك لخلاف في الرأي نشب بينه وبين «كوربت بك» النائب العمومي في ذلك الوقت، ويقول لطفي السيد عن هذه الاستقالة: (إنها لم تكن المرة الأولى التي أستقيل فيها من النيابة، بل سبق أن استقلت قبل ذلك، بسبب خلاف قانوني أيضًا، ولكني لم أنجح في الإصرار عليها، وعندما وقع هذا الخلاف ثانيةً بيني وبين النائب العمومي، أصررت على الاستقالة، على الرغم من أنه - أي النائب العمومي - نزل عن رأيه، الذي كونه من خطأ وقع فيه، هو ووكلاؤه في تكييف الوقائع، فقد ضقت باحتمال جو النيابة الخانق، وبعدم قدرتي على الاستقلال برأيي، واتخاذ ما أراه مناسبًا من قرارات، خاصةً أننا كنا مكلفين بألا نتصرف مطلقًا في الجنايات الكبرى إلا بعد أخذ رأي النائب العمومي).

وهكذا يرفض الرجل أن يُوجه أو يُجبر على ما لا يريده، يرفض أن يكون احتفاظه بعمله، ثمنًا لفقدانه حرية عقله وقراره، فجاءت استقالته من النيابة شهادةً على سلامة فطرته وعفة نفسه وبأنه نسيج وحده، حر

رغم كل القيود، وصاحب موقف حتى لو فقد عمله وضاع أمله ومحب للحياة كما يفهمها، وليس كما تُفرض عليه، لكن ماذا يفعل الآن؟! هل يعود إلى قريته «برقين» من جديد ويستأنس بالأرض وبرائحتها الطيبة ويعيش بين البسطاء هادئًا راضيًا مطمئن البال أم يبحث لنفسه عن عمل آخر في القاهرة التي تموج بالصراعات ويكمل مسيرته التي بدأها؟! الأمر محير حقًّا، والخياران أحلاهما مر، فعودته للقرية ستعني، طي ما فات من صفحات حياته، وانسحابه من معركة لم تستعر بعد، ولا يزال بإمكانه أن يحقق من خلالها انتصارات حقيقية، واستمراره في العمل بالقاهرة، سيجعله في صراع دائم بينه وبين نفسه وبينه وبين الآخرين وسيحرمه من متعة التأمل المتأني في واقع ساخن ملتهب دائمًا، وبينما كانت تتجاذبه الظنون والأفكار وتتصارع في نفسه الأمنيات والإحباطات، وبينما هو متخبط بين ما يخاف منه وما يرجوه، بين ما هو حاصل بالفعل وما كان يجب أن يحصل، يأتيه صديقه القديم «عبد العزيز فهمي» مطالبًا إياه، بالقفز فوق الإحباطات وبتجاوز الانكسارات والأحزان، ومؤكدًا له على أنه لا قيمة للحياة إذا عاشها الإنسان منعزلاً، ومقترحًا عليه، أن يفتحا معًا مكتبًا لمزاولة مهنة المحاماة، لأن ما لا يدرك كله، لا يترك كله، لم يقتنع أحمد لطفي السيد بالفكرة في بادئ الأمر، ثم اضطر لقبولها نزولاً على رغبة صديقه وإرضاءً له، وأملاً في فتح باب جديد للرزق، وبالفعل فتحا المكتب وبدءا ممارسة عملهما كمحامين، لكن يبدو أن تردد لطفي في قبول المهنة جعله دائمًا غير مستريح لها، أو مستأنس لعملائها، وكان يشعر دائمًا بثقلها على

نفسه، ولا يوجد في كل ما اطلعت عليه من كتب للرجل أو عن الرجل ما يشير من قريب أو بعيد إلى حبه للمحاماة، وكان يحس دائمًا أنها لا تصلح له أو لا يصلح لها، وكان يفتش دائمًا عن الشعرة التي تصله بها وتصلها به، ليقطعها عندما تواتيه الفرصة المناسبة لقطعها، وقد انتهزها فعلاً في حكايته الشهيرة مع رجل يدعى «عم عزام»، وخلاصتها: (أن جاءه عزام هذا يطلب منه تقديم التماس في قضية حُكِمَ فيها في غير صالحه، ابتدائيًا واستئنافيًا، حاول لطفي السيد أن يفهمه أن التماسه هذا غير قانوني، لكن الرجل أصر على طلبه، ودفع مقدمًا، مبلغًا وقدره عشرون جنيهًا، واضطر الأستاذ أدبيًا أن يُقدم الالتماس في موعده القانوني المقرر، لكن رُفِضَ الالتماس كما توقع الأستاذ، وذات يوم رجع إلى مكتبه، فإذا بعم عزام في استقباله ثائرًا غاضبًا محاولاً دفع الرجل بشدة، وهو يقول: بقا الفلوس، ودفعنا، والقضية وخسرتها، أعمل إيه فيك، لما سمع لطفي عبارة عم عزام شعر بالحرج الشديد وأسرع إلى حجرة مكتبه وفتح الخزينة الموجودة بها، وأخرج منها العشرين جنيهًا، ونادى كاتب المكتب وطلب منه أن يعطيها للرجل ويتلطف معه، ويقول له إن نقوده هذه كانت أمانة بطرفنا، وقد سبق أن نبهناه بأن الالتماس لن ينجح، فلما ألح حفظنا له هذه النقود، على ذمتنا لنردها له عندما تنتهي القضية).

كان أحمد لطفي السيد يستنكر أن تكون المحاماة هكذا، ويستنكر أن تكون مهنته سيفًا مسلطًا على رقبته، تفرض عليه ما لا يحب، أو تُرغمه على الكذب، وقد أحس في الفترة القصيرة التي قضاها في المحاماة

وبين وسط المحامين، أنه وسط فيه ما لا يصح قبوله، أو ممارسته وقد استنكر هذه المهنة في حديثه لصديقه عبد العزيز فهمي، عندما قال له: (قل لي يا عبد العزيز، هل هذه هي المحاماة التي نتطلع إليها؟! وهل هكذا تمارس؟! أنا في غرفة المحامين أسمع من البعض فاحش القول وهجره، وأجد من بعض القضاة غلظة، والعملاء كما تراهم على شاكلة عم عزام، والوسط من أوله إلى آخره لا يُعاش فيه وأشهد الله ثم أشهدك- من الآن فصاعدًا - أنني قد طلقت المحاماة غير آسف عليها)، ويبرر موقفه هذا في كتابه «قصة حياتي» بقوله: (أفليس عجيبًا أن يُنظَر في بلادنا، هكذا إلى المحاماة على شرف مركزها وعلو قدرها بعين الحقارة والضعة؟! ولا يُنظر للتبجيل والرفعة، حتى يرى الناس المحامين بأنهم قوم يلبسون الحق بالباطل، بزخرف القول واختراع الأباطيل، ويموهون على القضاء، بأن ما يقولونه هو الحق والحق من ورائهم)، ثم يتحدث عن انتشار السماسرة في بلاد الريف لتصيد القضايا للمحامين، فيقول في هذا الخصوص: (لا يكفي أن يكون الإنسان صالحًا في نفسه، بل يجب أن يكون مصلحًا لنفسه ولغيره، مهتمًا بهم وبشئونهم).

ولا شك في أن سنواته التي قضاها في الحقوق ثم النيابة ثم المحاماة، قد أكسبته فوق مقدرته الشخصية ومطالعته الخاصة، خبرةً قضائيةً جعلته من صفوة رجال القانون والتشريع، وأكسبته جرأةً في ممارسة السياسة، والتفاعل مع قضاياها، ولا شك في أن تركه مهنة المحاماة يؤكد مرةً أخرى على أن الرجل كان ينطلق في مواقفه من

ثوابت وقناعات لا تتغير، فما دفع به للاستقالة من النيابة هو نفسه الذي أدى به لترك المحاماة، وحرصه على مناخ مناسب لما يتطلع إليه، جعله يرفض أن يكسب عملاً، ويخسر نفسه، أو أن يضحي بكرامته على حساب قيمه، ولهذا يتخذ قراره بالعودة إلى صفوف الحركة الوطنية ويتفرغ للعمل بالسياسة والصحافة، ويقود من خلالهما معارك متواصلة فرضتها خطورة المرحلة وطبيعتها المضطربة المتناقضة، بما فيها من أحداث وصراعات أثرت بشكل أو بآخر على دوران عجلة التاريخ فيما بعد.

أحمد لطفي السيد والحركة الوطنية

وُضِعَت البذرة الأولى لاتجاه الحركة الوطنية في مصر بعد الثورة العرابية، بيد الشباب الثائر وبعصارة طموحاتهم وأمانيهم وأفكارهم النابضة بالحيوية والنشاط وحب مصر، ومن هؤلاء كان مصطفى كامل، مؤسس جمعية الصليبة ومحرر مجلة المدرسة الثانوية التي كان يتلقى العلم بين جدرانها، وها هو ذا يتخذ من الخطابة والكتابة وسيلته للكفاح ومن هؤلاء أيضًا، كان أحمد لطفي السيد، مؤسس الجمعية السرية لتحرير مصر، وقد اتخذ من التنظيم الحزبي وسيلته إليه، وعلى الرغم من اختلاف الوسائل فالغاية واحدة، وقد سبقت الإشارة إلى أن الخديوي عباس حاول استثمار طاقاتهما، وتوجيهها في خدمة تطلعاته، فشاركهما في عمل جمعية الحزب الوطني السري، وفي بادئ الأمر كان أحمد لطفي السيد مقتنعًا تمام الاقتناع بشخصية مصطفى كامل الثائر العاشق للوطن المناضل الذي لا يُشَقُ له غبار، ومن أجمل ما قاله فيه: (كان شعار مصطفى كامل الوطنية وغرضه الوطنية وكلماته الوطنية وكتاباته الوطنية وحياته الوطنية، حتى لبسها ولبسته وسار بينهما التلازم الذهني والعرفي، فإذا ذكرت مصطفى

كامل بخير فإنما تطري الوطنية، وإذا قلت الوطنية فأول ما يتمثل في ذهنك مصطفى كامل)، لقد جمع كل منهما كراهية الاحتلال الأجنبي، وتوحدا على ضرورة كبح جماحه وإجباره على تنفيذ وعوده بالجلاء الفوري عن مصر وانغمسا في السياسة كرائدين من أهم رواد جيل ما بعد الثورة العرابية، وسعيا لتبين طريقهما حثيثًا أملاً في تغيير الواقع واقتناص كل مناسبة للحديث عن المسألة المصرية وإبداء الرأي فيها، والحقيقة أن مصطفى كامل كان أجدر المصريين على المبادرة، وأكثرهم استعدادًا لتحين الفرص، من أجل الإعراب عن رغبته الجادة الصادقة في بعث روح النهضة الوطنية، وكان أحمد لطفي السيد هو الآخر حريصًا على إعمال عقله وتوظيف ما لديه من خبرات أصيلة أو وافدة؛ للدفع التدريجي بعملية الإصلاح والتغيير، وقد بدأ التوتر في علاقتهما والتباين في أفكارهما واتجاهاتهما يتضح أثناء سفر لطفي إلى سويسرا، عندما بعث بخطاب إلى مصطفى كامل يقول فيه: (إذا أصبح الخديوي معوقًا للأهداف الوطنية، فسيكون من واجبنا إزالة هذا العائق) ويأبى مصطفى كامل إلا أن يُسرع للخديوي ويهمس إليه بما ورد في رسالة لطفي، فيستشيط الخديوي غضبًا، ويتأكد من أن أحمد لطفي السيد لم يكن ليقول هذا لولا اتصاله بمحمد عبده الذي كانت علاقته به قد توترت فعلاً في هذه الأثناء، يوعز للباب العالي بالتدخل لدى السلطات السويسرية لحرمان لطفي من التجنس بجنسيتها، ويعود لطفي للقاهرة وفي يقينه أن مصطفى كامل قد أخطأ ليس لكونه يريد الوشاية به، وإنما لأنه أصبح ممالئًا للخديوي ومسترشدًا بمنهجه أكثر

من اللازم، لذلك رأى من اللائق والضروري أن يقدم استقالته فورًا من الحزب الوطني السري، وإن لم يتنازل أبدًا عن كراهيته للإ نجليز، ثم تزداد هوة الخلاف بين مصطفى كامل ولطفي السيد، بعد أن أصدر كامل كتابًا له سنة 1891م تحت عنوان «المسألة الشرقية»، وهو من الكتب المهمة في تاريخ السياسة المصرية وقد ذكر فيه: (إن بقاء الدولة العليا ضروري للجنس البشري، وفي بقاء سلطتها سلامة لدول الغرب والشرق على السواء، واستمرارها بالنسبة لمصر ضروري لتحقيق التوازن العام، وزوالها لا قدر الله مجلبة للأخطار، ومشعلة للنار، يمتد لهيبها بالأرض شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا، وهدم هذه المملكة القائمة على أرض الإسلام مقدمة لثورة عارمة بين المسلمين، وحرب دموية لا تعد بعدها الحرب الصليبية إلا معارك صبيانية، وتقسيم الدولة العليا أو حلها، بمثابة الضربة القاضية لمسيحيي الشرق عمومًا قبل مسلميها، وقد أجمع البصراء العاقلون بعواقب الأمور على أن دولة آل عثمان لا تزول من الوجود إلا ودماء المسلمين تجري كالأنهار والبحار في كل واد، ولقد علمت إنجلترا أن احتلالها لمصر لا يزال سببًا للعداوة بينها وبين الدولة العليا، لأن المملكة العثمانية لن تقبل مطلقًا الاتفاق مع انجلترا على بقائها في مصر، لذلك رأت أن بقاء الدولة العثمانية سيقيم عقبة أبدية في طريقها وفي سبيل امتلاكها لمصر، وأن خير وسيلة تضمن لها بقاء يدها على مصر ووادي النيل كله، هو هدم السلطنة العثمانية ونقل الخلافة من العثمانيين إلى أيدي رجال يكونون تحت وصاية إنجلترا، ويكونون آلةً في أيديهم، لذلك

أخرج الإنجليز موضوع الخلافة العربية مؤملين به استمالة العرب إليهم وتحريضهم على العصيان في وجه الدولة العليا).

ولم يكن في هذه الآراء ما يقبل به ويرتضيه أحمد لطفي السيد، والذي كان يصر على أن مصر هي الخاسر الوحيد من تبعيتها للعثمانيين أو الاحتلال الإنجليزي، لأن كل دولة محكومة بمصالحها ومنافعها، ومصلحة مصر أن تكون حرة بناسها وبمواردها، بقراراتها وبأولوياتها وباستقلالها، ولم تكن هذه القناعات بدْعَ قراءاته وأسفاره فقط، وإنما هو اليقين بأنه لا توجد دولة سوف تدافع عن مصر حبًّا في مصر، ولا توجد دولة تضحي بمصالحها فقط خوفًا على مصالح المصريين، وإنما الذي يكتوي بالنار هو الأولى بإطفائها، والمصريون أولى بحل مشكلاتهم والدفاع عنها، وقد وقعت مصر في تلك الآونة أسيرة مشكلات وأحداث عظيمة، تركت أصداءها على الحياة السياسية والفكرية واختلف حولها رجال الحركة الوطنية، ومن أهم هذه الأحداث:

- **أولاً: حادثة فاشودة:** كان الاعتقاد السائد عند غالبية المصريين أن فرنسا ترفض تمامًا وجود الإنجليز في مصر، ولن تدخر جهدًا في تعكير صفو بقائهم فيها، وستتحين الفرص المناسبة للتعبير عن ذلك التذمر، وكأن المصريين بذلك، قد تناسوا تاريخ هذا التحالف الأنجلو فرنسي، والذي كان سببًا فى تصعيد الخلاف بين «محمد علي» والباب العالي، وتقليص نفوذ مصر من خلال معاهدة لندن سنة 1840م، وذلك لإعادة محمد علي من حيث بدأ، والقضاء على مشروعه بإقامة دولة مصرية حديثة مترامية الأطراف، إذ لم

يكن الخلاف أبدًا بين إنجلترا وفرنسا خلافًا أيديولوجيًا، بل خلافًا على المصالح، يشتعل ويخبو بحسب رغبة كل منهما فيما يتطلع إليه من مكاسب، وفي عام 1898م كان الصراع على أشده بين إنجلترا وفرنسا حول السودان، وكان كل منهما يسابق الآخر من أجل السيطرة عليها، لذلك جردت إنجلترا حملة مصرية بقيادة إنجليزية على رأسها «كتشنر»، نجحت في احتلال الخرطوم ثم اتجهت جنوبًا؛ لتفاجأ بأن الفرنسيين قد سبقوها إلى فاشودة، ورفعوا العلم الفرنسي عليها قبل ثلاثة أيام من وصول الحملة الإنجليزية، وكادت تحدث أزمة دولية كبيرة بين الدولتين المتحاربتين، توهمها المصريون حربًا ستصر فرنسا على خوضها وسيُجبَر الإنجليز بعدها على ترك السودان ومصر أيضًا، وهو ما لم يحدث طبعًا، فلغة المصالح تقضي التوافق بين الفرنسيين والإنجليز، وليس التنافر بينهما في ذلك الوقت، خاصةً أن النفوذ الألماني كان آخذًا في الازدياد إلى حد يهدد مصالح الدولتين، لذلك رضخت فرنسا للإنجليز، وحرصت على إبقاء حبل الود معهم موصولاً، وقررت التنازل عن فاشودة والانسحاب منها فورًا، لتترك السودان كلها لإنجلترا، التي سرعان ما سيطرت عليها، وانتزعتها من العثمانيين انتزاعًا، بل وفرضت على المصريين اتفاقية ظالمة بشأنها عام 1899م – وسوف نتحدث عن هذه المعاهدة تفصيلاً فيما بعد – وبهذا تتحول حادثة فاشودة من بوابة أمل تتطلع الحركة الوطنية للوقوف على أعتابها إلى كابوس مخيف يُنذِر باستمرار الاحتلال البريطاني لمصر فترات أطول.

- **ثانيًا: الوفاق الودي**، بعد حادثة فاشودة وبعد ظهور ألمانيا كقوة عظمى وتحالفها مع النمسا وإيطاليا، تقرر كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا الاتحاد معًا على العدو القادم، ويقوم «إدوارد السابع» ملك إنجلترا بزيارة لفرنسا ويتم توقيع الاتفاق الودي بين البلدين عام 1904م، وبموجبه تعترف إنجلترا أنه ليس في نيتها تمزيق العلاقة بين مصر والسلطان العثماني، وأن فرنسا لن تعرقل بقاء إنجلترا في مصر، مقابل ألا تحول إنجلترا بين فرنسا وبين مستعمراتها في مراكش وبقية دول المغرب العربي، وهكذا يقتسم الاستعمار الكعكة، وتتحول مصائر الشعوب إلى صفقات يُتفق أو يُختلف عليها بحسب المصالح.
- **ثالثًا: حادثة طابا** ، في عام 1906م أثيرت من جديد مسألة الحدود الشرقية المصرية بين مصر وتركيا، وقد سبق أن أثارها الأتراك عندما تولى «الخديوي عباس» مقاليد السلطة سنة 1892م، وعُرِفَت وقتها باسم «مشكلة العقبة»، حيث وجد الباب العالي في تولية الخديوي فرصةً لاقتطاع شبه جزيرة سيناء من مصر وضمها إلى مناطق السيادة العثمانية، في كل من سوريا والحجاز، التي كانت تابعة لها، ثم تمت إعارتها للخديوي إسماعيل لوضع حامياته من الجنود في : «الوِجة والمويلح وضبا والعقبة وسيناء»، وذلك لتأمين قوافل الحج وهي تسلك الطريق البري إلى الحجاز، ثم استعادت الوجة وضبا والمويلح، وتريد أن تستعيد ما بقى من المنطقة لولاية الحجاز، وقد نما إلى علم السفير البريطاني بالآستانة ما تم الاتفاق عليه بين الخديوي والباب العالي، بشأن انتزاع سيناء من أملاك

مصر، وأبلغ الحكومة البريطانية بما تم الاتفاق عليه، فأبرقت لمعتمدها في مصر تطالبه بالعمل على عرقلة صدور الاتفاق حتى تقوم تركيا بالتنازل عن شبه جزيرة سيناء، ،وكانت بريطانيا تنظر لسيناء باعتبارها حاجزًا طبيعيًا لحماية قناة السويس، واقتطاعها يمثل تهديدًا لأمن الشريان الرئيسي لمواصلات الإمبراطورية في الخليج العربي، وأمام تشدد إنجلترا في ضرورة المحافظة على الوضع القائم، تراجعت تركيا، وأرسل الصدر الأعظم برقية إلى وزير الخارجية المصري بترك شبه جزيرة سيناء للإدارة الخديوية المصرية كما يحدها الخط المستقيم والذي يمتد شرق العريش إلى رأس خليج العقبة على أن تكون الجهة الواقعة إلى الشرق من العقبة من ملحقات ولاية الحجاز، واعتبرت البرقية الأخيرة ملحقًا للفرمان وجزءًا منه، ،وتُلِيَ الفرمان على هذا الأساس الذي انتهى إليه في 14 إبريل سنة 1892م، وانتهت الأزمة عند هذا الاتفاق، ولكن تركيا ظلت تتحين الفرص لاستعادة سيناء من جديد كجزء من ولاية الحجاز، وفي عام 1906م قامت القوات التركية باحتلال طابا مرةً أخرى كمقدمة لاحتلال سيناء كلها، مما أثار بريطانيا، وحملها على الاحتجاج ضد تركيا وانتهت الأزمة كما انتهت أول مرة بتراجع تركيا وانسحاب قواتها من طابا، وسُويت مسألة حدود مصر الشرقية على أن تمتد من رفح على البحر المتوسط إلى الغرب من العقبة بثلاثة أميال، وبقيت طابا ضمن حدود مصر والعقبة من أملاك تركيا.

ومن هذه الأحداث يتكشف لبعض الوطنيين المصريين أن أوراق اللعبة لا تصنعها العواطف والتخيلات، ولا توضع لها أرضية من القيم والأخلاق، والمنافع فقط هي القاسم المشترك بين كل الجادين في السعي للنجاح في إدارة وممارسة السياسة، ففرنسا لن تغامر من أجل عيون مصر والسودان بحرب على إنجلترا، بل ستستثمر الورقة المصرية في الحصول على أكبر مكاسب في إفريقيا، على نحو ما اتضح في حادثة فاشودة والوفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا، وتركيا غير معنية إلا بسلامة إمبراطوريتها وغير مستعدة لخسارة نفوذها على أية ولاية من ولاياتها؛ لذا فقد وجدناها تمارس تهديدًا محدودًا مرة بعد أخرى على سيناء للضغط على إنجلترا لضمان تبعية مصر للدولة العثمانية، وعدم تعريض مصالحها لأي نوع من أنواع الخطر، ومن يأس المصريين من دعم فرنسا، ومن محاولات تركيا اقتطاع سيناء وضمها لأملاك الحجاز، تزداد الحركة الوطنية توهجًا واشتعالاً، خاصة أن هناك من المصريين من وقف يؤيد تركيا وينتصر لها في موقفها من حدود مصر الشرقية، كما كان موقفهم عند احتلال الفرنسيين فاشودة عام 1898م، ومما زاد الطين بلة، خروج جريدة «اللواء» والتي كان يرأس تحريرها مصطفى كامل، وإعلانها صراحةً تأييدها للعثمانيين مدعية بأنهم سادة مصر وأن لهم كل الحقوق على الأراضي المصرية، وهو ما اعتبره لطفي السيد هدية تقدم من المصريين مجانًا للمحتل العثماني، فتَعَرُّض أرض مصر للاغتصاب، أمر يستوجب الرفض التام والتصدي له مهما كانت النتائج، وتركيا لم تقدم شيئًا لمصر، تستحق بسببه أن يدافع

المصريون عنها وعن أطماعها، وهمها فقط هو مهادنة إنجلترا على حساب مصر لضمان سيطرتها عليها كمستعمرة تابعة للولاية العثمانية، وكأي مفكر محترم، يتعرض أستاذنا بسبب تلك الآراء الجريئة لموجة انتقادات واسعة وهجوم لاذع، وصل إلى حد التجريح واتهامات من كل صوب وحدب، وعن هذه الظروف الصعبة التي عاشها كاتبنا بسبب حادثة طابا يقول الأديب الكبير «محمد حسين هيكل» - أحد تلامذة لطفي السيد - في كتابه مذكرات في السياسة المصرية: (لقد أثارت آراء لطفي بك حول قضية احتلال تركيا لطابا عاصفة هوجاء ليست من نقدٍ مر فحسب، بل وصلت إلى حد الطعن الجارح، فاتهمه بعضهم بمعاداة دولة الخلافة العثمانية، ورماه آخرون بالإلحاد، كما حملت عليه الصحف حملة شعواء، فهاجمته جريدة «المؤيد» واتهمه رئيس تحريرها علي يوسف بالخيانة العظمى، وبمحاولة شق صفوف الأمة)، وكان لهذه المواقف الغريبة المريبة، ما أثار أحمد لطفي السيد وكثيرًا من أصدقائه، واستفزهم بأن يلتقوا لمناقشة الأمور والمستجدات وقرروا إنشاء صحيفة مستقلة لا تتلقى إعانة مالية لا من السلطان العثماني أو من الخديوي أو من المعتمد البريطاني على العكس من «اللواء والمؤيد والمقطم» وعلى أن يكتب في الصحيفة الجديدة مصريون لمصريين، آخذين في اعتبارهم المصالح القومية لمصر فقط، وفي هذا الصدد دعا أحمد لطفي السيد لاجتماع عاجل يضم النخب السياسية المتميزة، الرافضة لكل أشكال التبعية، وقد استجاب للدعوة عدد لا بأس به من المثقفين والأعيان وعُقد اجتماع كبير

بفندق «الكونتينيتال» بالعتبة الخضراء بوسط القاهرة، كان على رأسه «محمد محمود باشا، عمر سلطان، أحمد حجازي، محمود عبد الغفار وآخرون»، وطالبوا جميعًا بمقاومة الاحتلال البريطاني دون الاعتماد على أي قوى خارجية وأن تكون المقاومة مصرية خالصة، كما تباحثوا في الأسباب الخفية وراء زيارة «تيودور هرتزل» - الصحفي النمساوي اليهودي - لمصر بدعوة من المعتمد البريطاني عام 1904م، وكذلك ازدياد نشاط جمعية «باركوخيا» الصهيونية في مصر، وتأسيس فروع لها بكل من مدن: «الإسكندرية، بورسعيد، طنطا، المنصورة»، وبعد انعقاد مؤتمر الكونتينيتال التقى أحمد لطفي السيد مع صديقه محمد محمود باشا الذي كان يعمل سكرتيرًا لمستشار وزير الداخلية واتفقا فيما بينهما على ضرورة تصعيد قضية الحدود الشرقية المصرية حتى لا تتكرر ثانيةً، وتبين لهما أن ذلك التصعيد لن يتم إلا من خلال وسائل الإعلام، وتوصلا إلى ضرورة إنشاء جريدة مصرية حرة تنطق بلسان مصر وحدها تتحرر من كل ميل إلى تركيا أو إحدى السلطتين الشرعية والتنفيذية، واتفق الرجلان على أن تكون الجريدة الجديدة ملكًا لشركة من الأعيان على أن يكون اسمها «الجريدة» .

وفي شهر سبتمبر عام 1906م عقد «محمود باشا سليمان» اجتماعًا في منزله حضره أحمد لطفي السيد وعدد من الأعيان وتم تأسيس شركة مساهمة لإنشاء صحيفة «الجريدة»، وانتخب «لطفي السيد» مديرًا لها ورئيسًا لتحريرها، وكان رئيس الشركة «محمود باشا سليمان» ووكيلها «حسن باشا عبد الرازق» ومن المشاركين أيضًا: «أحمد فتحي زغلول

باشا رئيس محكمة مصر وأحمد عفيفي باشا مستشار بالاستئناف وعبد الخالق ثروت باشا عضو لجنة المراقبة الذي كان له تأثير كبير في وزارة العدل»، وفي محاولة للحد من نشاط الجريدة، حاول المعتمد البريطاني وأدها في المهد، فأشاع بين العامة أن هذه الجريدة تؤيد الإنجليز، وتدعم وجودهم، وأنها على صلة طيبة بهم، وروج بعض معارضي الجريدة من المؤيدين للتبعية العثمانية، بأن الجريدة ملك لشركة من الأعيان من أصحاب المصالح الحقيقية، من الراضين عن الاحتلال البريطاني لمصر، والحريصين على استمراره، وقد وجدت هذه الشائعات رواجًا في بداية الأمر أقلق لطفي السيد وجعله يكتب في أول مقال له بجريدة الجريدة في عددها الأول في يوم 9مارس 1907م، يقول نافيًا تلك التهمة: (ما الجريدة إلا صحيفة مصرية شعارها الاعتدال الصريح والحض على الأخذ به، وإخلاص النصح للحكومة والأمة بتبيين ما هو خير وأولى، فهي تنقد أعمال الأفراد وأعمال الحكومة بحرية تامة من غير تعرض للموظفين والأفراد في أشخاصهم وأعمالهم التي لا مساس لها بجسم الكل الذي لا ينقسم «الأمة») ويذكر أنه بالإضافة لما كانت تقوم به الجريدة من أعمال صحفية، كانت تحرص على اجتذاب المثقفين إليها، من خلال ندوات ثقافية وعلمية ومحاضرات قانونية وسياسية حول كافة الأحداث التي تمر بها مصر، أو تتعرض لها، ومن هنا كانت الجريدة بالنسبة للطفي السيد بحق نافذته التي يطل منها على قضايا مجتمعه، ويُطِل عليه منها مجتمعه، وفيها تجلت مواهبه بلونها الناصع في مجالها الواسع، فاتجهت إليه الأبصار بعد أن أصبح رجل الأقلام والمنابر،

وصارت جريدته ملتقى للعلماء والمتعلمين، للعامة والخاصة، للرجال والنساء على السواء، وراجت محاضراته ومقالاته وكتبه رواجًا منقطع النظير، اتفق حولها الناس، واختلفوا، وخُلِقَت حالة ثقافية أثارت جدلاً محمومًا بين المتمسكين بالموروث، والمتطلعين للفكر الغربي، بين من يؤيدون خلافة الدولة العثمانية للدول، ومن ينادون بالقومية المصرية والتخلص من كل أشكال التبعية لأي من كان.

وبعد صدور الجريدة بستة أشهر، يُعلن رسميًا عن إنشاء حزب الأمة، ولا يعني ذلك أسبقية الجريدة على الحزب، بل كانت لسان حاله، والمكملة لأهدافه، كانت فكرة الحزب موجودة من قبل، وتم الاتفاق على أن تصدر الجريدة أولاً، لتهيئ الرأي العام لقبول الاتجاه الجديد، وكان النشاط الحزبي في تلك الفترة يعتمد على الصحف كأهم أداة من أدواته، وإن لم تكن الوحيدة، فكل جماعة اتحدت أفكارهم ورأوا مذهبًا واحدًا في السياسة، عبروا عن أنفسهم بادئ ذي بدء بالصحافة، فالأصل هنا هو نشأة الفكرة أو الاتجاه ثم التعبير عنه، وبخصوص حزب الأمة فإن استقراءنا لمصادره يؤكد هذه الفكرة بما لا يدع مجالاً للشك، فـ«إبراهيم الهلباوي» يذكر في مذكراته: (إننا في أواسط عام 1906م، أنشأنا حزبًا سياسيًا هو حزب الأمة برئاسة المرحوم محمود باشا سليمان، وكنت أنا وأصدقائى عبدالعزيز فهمي ولطفي السيد وحسن عبدالرازق من ضمن مؤسسي هذا الحزب، كما أنشأنا له جريدة سياسية باسم الجريدة) وفي خطب الحزب يؤكد «حسن عبدالرازق»: (أن جمعية غرضها ذلك لا يمكن أن تسمى في عرف السياسة إلا حزبًا

سياسيًا ونحن بذلك من يوم اجتماعنا الأول حزب متشابه الأعضاء في المقاصد، متحد الأجزاء في المراكز الاجتماعية، لا ينقصه إلا التسمية اللفظية) ويؤكد نفس المعنى لطفي السيد: (بأنه لما وجدت فكرة تأليف شركة سياسية من المصريين، تصدر جريدة سياسية تعبر عن أفكارهم في أمر بلادهم .. إلخ) وطبيعي أن الشركة السياسية خلاف الشركة التجارية التي تقتصر على إصدار جريدة فحسب، وأكثر من هذا يصرح بأن: (إطراء الجرائد وإظهار ثقتها بهذا الحزب، الذي لم يتألف إلا منذ العام الماضي، دليل يبشر بتوحيد المقاصد) ومما يؤكد نفس المعنى أن الخديوي عندما غضب من فتحي زغلول لسعيه في إنشاء جريدة، وتشكيل حزب ضده، دافع فتحي عن نفسه متهمًا أخاه سعدًا بأنه أراد أن يؤلف من أصدقاء الشيخ محمد عبده وأنصاره حزبًا، وأخيرًا تفصح الجريدة بما لا يدع مجالاً للشك بأن: (أعظم أنباء الأسبوع هو نبأ إعلان حزب الأمة .. أقول إعلان ولا أقول تكوين؛ لأن الحزب كائن الرسم من قبل ولم يكن ينقصه إلا الاسم وإعلانه على رءوس الأشهاد ..).

وفي ميعاد انعقاد الجمعية العمومية لشركة الجريدة صباح يوم 21 سبتمبر عام 1907م، افتتح «حسن باشا عبدالرازق» الجلسة، واعتذر عنها مدير الشركة «محمود باشا سليمان» لأسباب صحية، وقد أعلن حسن باشا في خطبة طويلة تسمية جمعيتهم السياسية بحزب الأمة، بعد مشاورات أفضت لقبول التسمية، كما تناقش الحضور ووافقوا بالإجماع على ما حوته الخطبة، ثم اختير «محمود باشا» رئيسًا للحزب، و«حسن باشا عبدالرازق وعلي شعراوي باشا» وكيلين له، واختير «أحمد لطفي

السيد» سكرتيرًا عموميًا، وبذلك يكون الاختيار مبنيًا على انتخاب سابق لرئيس الشركة ووكيله مع إضافة وكيل آخر هو شعراوي باشا، واتخذ الحزب القاعة الكبرى بإدارة الجريدة مقرًا لاجتماعاته، ويجعل الحزب من الجريدة لسان حاله.

وقد أدت ملكية الجريدة الجماعية بالإضافة إلى نظامها المتمثل في جمعية عمومية ومجلس إدارة إلى تحولها لحزب سياسي بنفس النظام، مع بعض اتساع بسيط في قاعدة جمعيتها العمومية، فشملت من انضموا للحزب واشتروا قدرًا من الأسهم، وعندما أعلن الحزب أصبحت بالفعل الجمعية العمومية للجريدة، جمعية عمومية له، تجتمع في منتصف يناير من كل عام اجتماعًا دوريًا، كما أصبح مجلس إدارة الشركة هو اللجنة الإدارية للحزب.

ويمكن أن نلخص برنامج الحزب فيما يلي: إعداد الأمة بالكفاءات العلمية والاقتصادية ومشاركة الحكومة بعض اختصاصاتها، ووضع تعريف واضح للهوية السياسية المصرية بمعزل عن الهوية العثمانية، وهو ما مكن حزب الأمة من كسب دعم بعض الأقباط البارزين أمثال: «فخري عبدالنور وسينوت حنا».

وقد أثار ظهور حزب الأمة على الساحة السياسية سخط الكثيرين من مؤيدي الخديوي أو الدولة العثمانية، فشككوا في الجريدة وتشككوا في نوايا أصحابها، خاصةً ممن لم يكن لهم تاريخ في الحركة الوطنية، واتهموا برنامج حزب الأمة بتواطئه مع الإنجليز، وأنه مبني على المنفعة ومجرد من الصبغة الچينية ومعني بفصل مصر عن الدولة

العثمانية صاحبة السيادة الحقيقية على البلاد، والاعتدال في معاداة الإنجليز، لذلك لم يمر أكثر من شهر على الإعلان عن ميلاد حزب الأمة - أول حزب مصري رسمي منذ عام 1882م - إذ بمصطفى كامل الذي لم يكن يعتبر الحزب الوطني حزبًا سياسيًّا، يجرده من صبغته الاجتماعية والإصلاحية، وينحو به منحًى جديدًا ويجعل منه حزبًا سياسيًّا، ومن بعده جاء الشيخ «علي يوسف» لينشئ هو الآخر حزبًا تحت رعاية الخديوي سماه: «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية» ثم جاء «حزب الوفد» كحركة شعبية في بادئ الأمر كانت تهدف لتأييد المجموعة المصرية التي تم اختيارها كممثلين عن الشعب المصري في التفاوض مع المحتل من أجل تحقيق الجلاء، ثم يتوالى تكوين عشرات الأحزاب الصغيرة والتي كان معظمها انشقاقات عن أحزاب رئيسية، ولم تزد غالبية هذه الأحزاب عن كونها صحفًا موجهةً إلى الدعاية لفئة ما، أو قضية ما ينضوي تحتها مصالح شخصية، ومن هذه الأحزاب الصغيرة : «حزب النبلاء والحزب الدستوري وحزب مصر والحزب الوطني الحر»، ثم «حزب الأحرار الدستوريين، وحزب الكتلة السعدية» المنبثقان عن حزب الوفد.

موقف لطفي السيد من بطرس غالي حول مد امتياز قناة السويس

دفع التنوع الحزبي لولادة عدد ضخم من الصحف تعددت على أثرها الآراء وتباينت، وشهدت بسببها مصر ثورة صحفية غير مسبوقة، شكلت نافذةً مهمةً للتعبير، وأعادت تشكيل وجدان الناس، بما يتعارض مع تطور طموحات الإنجليز وعملائهم، وشكل خطرًا على بقائهم، ودفعهم للبحث والتنقيب عن آليات يمكنهم من خلالها تفعيل سياستهم المعتادة «فَرِّقْ تَسُدْ» لشغل المصريين بمعارك جانبية لتمزيق أواصر الحركة الوطنية وزرع الشقاق بين مسلميها ومسيحييها، وبناء جسور من المودة بينها وبين ألد أعدائها «الخديوي» لبناء وفاق بينهما على حساب الشعب.

فبعد إسقاط الخديوي لوزارة «مصطفى فهمي باشا»، تلتقي إرادته مع إرادة الإنجليز حول اختيار شخصية قبطية لرئاسة الوزارة الجديدة، يجمعان عليها، هي «بطرس غالي باشا»، ولم تأتِ خطورة اختيار الرجل من كونه قبطيًا، فقد سبقه لهذا الكرسي من قبل قبطي مثله هو «نوبار باشا»، وكان ذلك في عهد الخديوي «إسماعيل»، وإنما كانت الخطورة في اختيار شخص مسيحي لا يتمتع بأية شعبية أو وطنية، بل

جيء به ليلعب دورًا متماشيًا مع السياسة المهادنة، والتي كان الخديوي يرغب في اتباعها مع الإنجليز، كما جيء به لاستفزاز مشاعر الناس، والاتجاه ببوصلة الحركة الوطنية من الدعوة والمناداة للاستقلال، إلى التصدي للقبطي بطرس غالي، وصبغ الصراع الوطني بالصبغة الطائفية، وبذلك بدلا من أن ينطلق الرأي العام من التفكير في فظائع الإنجليز وانتهاكاتهم وتجاوزاتهم،ينشغل بما لا يسمن ولا يغني من جوع، والجدير بالذكر أن بطرس غالي كان مكروهًا من غالبية الشعب المصري، ومتهمًا في ولائه لمصر، وبأنه رجل الإنجليز الأول في مصر وربما هو إنجليزي أكثر من الإنجليز أنفسهم؛ لذلك جعل الإنجليز منه وزيرًا ثم رئيسًا للوزراء فترة زمنية كبيرة تجاوزت 22 سنة، بدأت من عام 1885م، وانتهت باغتياله عام 1910م،مكنهم خلالها من تحقيق مكاسب لا يحلمون بها، عبر أدوار لعبها معهم أسهمت في تكريس الاحتلال، ونالت من الحركة الوطنية وأضاعت على المصريين الكثير من حقوقهم، ومن هذه الأدوار البطرسية المشينة:

- **اتفاقية السودان،** فبعد فشل الثورة العرابية وسقوط مصر في براثن الاحتلال البريطاني، تشهد السودان - الواقعة تحت حكم مصر - قيام الثورة المهدية، والتي انتهزها الإنجليز فرصة ذهبية لوضع يدهم على السودان، فسيروا حملة مصرية تحت قيادة إنجليزية للسيطرة عليها، وتحملت تكاليف الحملة الخزانة المصرية، وكان ذلك في إطار اتفاق مشترك بين الجانبين البريطاني والمصري، وقع عليه كل من «كرومر» المعتمد البريطاني و«بطرس

غالي» وزير الخارجية المصرية، وتم توقيع هذا الاتفاق في عام 19 يناير 1899م، واحتوى الاتفاق على 12 مادة، كانت خلاصتها إنهاء السيادة العثمانية على السودان، بالإضافة إلى فصل السودان عن مصر تنفيذيًّا وتشريعيًّا، وتعيين حاكم إنجليزي يكون له السلطة المطلقة في إدارة شئون السودان، ولا يمكن خلعه أو تهديد سلطاته إلا بإذن من بريطانيا، ويُرفَع العلمان المصري والإنجليزي على أن تتحمل الحكومة المصرية كامل النفقات الخاصة بالحملة الإنجليزية على السودان، ومن هنا وضعت أول المسامير في نعش الوحدة بين دولتي وادي النيل.

في الحقيقة لم يكن هذا الاتفاق سوى تصريح رسمي من الحكومة المصرية بالموافقة على التنازل عن السودان للإنجليز، بالطبع لو كان بطرس غالي رافضًا للاتفاق لكان بإمكانه الاعتراض عليه سواء بالاحتجاج أو حتى بتقديم الاستقالة، لإحراج بريطانيا في إبداء عدم قدرته على المضي مع أطماعها إلى نهاية الطريق، لكنه لم يفعل، بل على العكس، أعطى وهو لا يملك إلى من لا يستحق، وارتضى بتقديم السودان بمواردها وثرواتها وسلطتها، هدية مجانية للاحتلال الإنجليزي على طبق من فضة، وقوض ممتلكات مصر الإفريقية على خط الاستواء، في كل من أوغندا وعدد من الموانئ الموجودة على البحر الأحمر مثل: «زيلع وبربرة»، وكذلك تسبب في إفلاس الخزانة المصرية حتى إن مصر باعت في سبيل هذه الحملة، البواخر الخديوية وعددًا من السرايات

والحدائق والأراضي للإنفاق عليها، لتحصل في نهاية الأمر على اتفاق مهين مذل لم يكن له مثيل في الاتفاقيات الدولية في ذلك الوقت، مما أغضب الرأي العام المصري غضبًا شديدًا، وهاجمته الصحف، واعتبرته سلبًا للحقوق، ومقدمةً لتوغل بريطانيا أكثر فأكثر من أجل بسط سلطانها على إفريقيا كلها، ومن الطريف في هذا الاتفاق أن الحكومة المصرية قامت بعد توقيعه مباشرة، بسداد أكثر من مائتي ألف جنيه من خزانتها لبريطانيا نظير عدد من الجنود والضباط ممن شاركوا في تلك الحملة، ووصفت إحدى الصحف الفرنسية هذا الاتفاق بقولها: (لقد وقعتٍ أسوأ عملية اغتصاب في هذا الجيل وهو عقد الاتفاق الذي أبرِم بين الغاصب القاهر والمغصوب العاجز، حيث وقع وزير الخارجية المصري «بطرس غالي» والمعتمد البريطاني «كرومر»، العقد المشئوم ليس تخليًا عن السودان مؤقتًا فحسب، وإنما تنازل عن ملكية أراضيه الفسيحة للإنجليز، وكعادة المصريين فى إطلاق النكات المعبرة عن الرفض السياسي للمعارضة السياسية، فعندما صعد بطرس غالي من وزير خارجية إلى رئيس للوزارة، قال المصريون إنه جاء ليُسجل عقد بيع السودان بعد أن كان قد وقع العقد الابتدائي في اتفاقية السودان.

- **رئاسته لمحكمة دنشواي:** مثلت حادثة دنشواي نقطة سوداء في تاريخ الاحتلال الإنجليزي لمصر، وملخص هذه الحادثة، أن عددًا من ضباط الجيش الإنجليزي خرجوا لصيد الحمام أثناء خدمتهم العسكرية في دنشواي، فأصيبت إحدى السيدات بعيار

ناري واحترق أحد الأماكن التي يتم فيها تخزين القمح، فاستشاط أهالي القرية غضبًا وقاموا بالهجوم الضاري على عسكر الإنجليز مما اضطر جنود الاحتلال إلى الهرب وأثناء انسحابهم تعرض أحدهم للإصابة بضربة شمس، مات على إثرها فورًا، ولتخويف الناس وإرهابهم، عقد الإنجليز محكمة صورية لتأديب أهالي القرية وللأسف الشديد رأس هذه المحكمة «بطرس غالي» باعتباره كان قائمًا بأعمال نظارة الحقانية، وذلك في 23 نوفمبر 1906م، وقد قضت بالإعدام شنقًا على أربعة من الأهالي وبالأشغال الشاقة مددًا مختلفةً على عدد آخر وبالجلد لمجموعة ثالثة، وتم تنفيذ الأحكام بعد محاكمة لم تستمر أكثر من ثلاثة أيام، وأمام جميع الأهالي.

وبسبب هذه المذبحة هاجت مشاعر الناس وندد مصطفى كامل بالعملية الإجرامية في مقالات نشرها في أوربا، وأخذ أحمد لطفي السيد على عاتقه دون تردد أو خوف تحمل مسئولية الدفاع عن المتهمين المصريين في هذه الحادثة ومحاولة تبرئتهم، لكن أية براءة هذه في زمن لا يؤمن إلا بالقوة والسطوة في إدارة شئون البلاد؟!.

- **العمل بقانون المطبوعات:** صدر أول قانون للمطبوعات في مصر في 26 نوفمبر عام 1881م، في عهد الخديوي «توفيق»، لكن هذا القانون لم يتم العمل به، حتى اشتد ساعد الحركة الوطنية وبان خطرها، خاصةً بعد حادثة دنشواي، وما نتج عنها من حالة غضب عامة؛ لذا طلب الإنجليز من حكومة بطرس غالي ضرورة إعادة العمل بقانون المطبوعات مرةً أخرى، وبالتالي أصدر مجلس

الوزراء في 25مارس 1909م، قرارًا بإعادة قانون المطبوعات للحياة، والعمل به في خطوة كان أهم أهدافها تكميم الأفواه وتكبيل الحريات ومصادرة الصحف وإغلاقها، واغتيال الرأي العام مما زاد من سخط الناس، ودفعهم للقيام بمظاهرات عظيمة ضده، فرقها البوليس بالقوة، وأخذت الجرائد الإنجليزية تقول بأن الأمن في مصر غير مستتب، بينما الجرائد الأوربية تهيج الرأي العام الأوربي على حكومة غالي، واعتبرته مسئولا مسئوليةً كاملةً وتاريخيةً عما حل بالصحافة الوليدة، وقد أيد المعتمد البريطاني «جوريست» القانون، ووافق عليه مجلس الشورى بالأغلبية، وبلغ من غضب الوطنيين بسبب هذا القرار أن قام «محمد فريد» زعيم الحزب الوطني بالذهاب إلى الخديوي «عباس حلمي» في نفس اليوم الذي صدر فيه ذلك القانون، وقدم عريضة احتجاج على ما قامت به وزارة بطرس غالي، وتحرك لطفي السيد ومعه نفر غير قليل من الصحفيين في محاولة لإجراء بعض التعديلات على القانون، وفي صيف 1909م سافر لطفي السيد إلى بريطانيا لمقابلة وزير خارجيتها السير «إدوارد جاراي»، ليشكو له سوء تصرف الإنجليز تجاه حرية الصحافة، لكن وزير الخارجية اعتذر عن عدم المقابلة بسبب مناورة بحرية وأحاله إلى وكيل وزارة الخارجية المستر «ماليت»، فقدم له مذكرة يشير فيها إلى تدخل الإنجليز في شئون العمل الصحفي وهو ما يتعارض قانونًا مع حرية الصحافة، ووعده «ماليت» خيرًا لكن هذا الخير لم يأت، مما دفع أحمد لطفي السيد

للسعي لتأليف نقابة للصحفيين المصريين، تدافع عن حقوقهم وتحفظ حرياتهم وتعينهم على أداء مهامهم، وفي عام 1912م دعا لطفي السيد لتأليف أول نقابة للصحفيين، وقد استجاب لهذه الدعوة عدد كبير من الصحفيين، واجتمعت الجمعية العمومية وانتخب مسيو «كانيفيه» الذي كان مالكًا لجريدة «ريفورم» بالإسكندرية نقيبًا للصحفيين المصريين، وانتخب كل من «فارس نمر وأحمد لطفي السيد» وكيلين للنقابة، كما انتخب كل من «جبرائيل تقلا» مالك جريدة الأهرام والأستاذ «فيزييه» مالك جريدة «لوكير» سكيرتيرين للنقابة، وفي حفل افتتاح النقابة الذي أقيم بمعصرة كوم أمبو قام كل من لطفي السيد والأستاذ فيزييه بتمثيل النقابة، كما خطب كل من « يوسف قناوي باشا وأحمد شفيق باشا» لكن سرعان ما توقفت النقابة بعد ذلك بسبب الحرب العالمية الأولى عام 1914م، وإن بقيت في عيون المؤرخين أول نقابة للصحفيين في مصر.

- **تمديد امتياز قناة السويس:** تمثل قضية تمديد امتياز قناة السويس أخطر القضايا التي استفزت الرأي العام المصري وهزته هزًّا عنيفًا، وقد شهدت الأحداث أن لبطرس غالي دورًا مشبوهًا في إدارتها، كان مشروع مد امتياز قناة السويس يهدف إلى زيادة انتفاع بريطانيا بقناة السويس فترة 40 سنة جديدة مقابل مبلغ من المال تدفعه الشركة الإنجليزية صاحبة الامتياز إلى الحكومة المصرية إلى جانب نسبة معينة من الأرباح تبدأ من سنة 1921م إلى سنة 1968م، وكان بطرس يجتهد لإخفاء مشروع القانون عن الصحافة والحركة

الوطنية حتى يقوم بتمريره دون أية ضجة أو معارضة من الرأي العام المصري، ونجح بطرس غالي في عملية الإخفاء هذه مدة عام، حتى كاد يقترب من تحقيق مأربه، لولا أن محمد فريد استطاع الحصول على نسخة من مشروع القانون، وقام بنشره في جريدة «اللواء» في أكتوبر عام 1909م، وحمل عليه في عنف، وأخذ يهيج الرأي العام ضده، كما حملت عليه كافة الصحف المصرية باختلاف ألوانها ونزعاتها، وكانت الحملة مقصورة في البداية على مناقشة الجانب المالي من المشروع، حتى نشر محمد فريد مقالاً متميزًا في جريدة اللواء تحت عنوان: «مسألة قناة السويس اعتبارات سياسية»، وقد عرض فيه للمشروع باعتباره مسألة تتعلق بكرامة الوطن وحقوقه، وبدأت حملة من الحركة الوطنية لمواجهة عملية التمديد خاصةً أن حصولها كان معناه ترك القناة في يد الأجانب حتى سنة 2008م، وقام حزب الأمة وعلى رأسه أحمد لطفي السيد بالإعلان عن رفض المشروع، وبحث الأمر مع «حسين رشدي باشا وسعد زغلول باشا» واتخذ القرار بعرضه على المستشار المالي الإنجليزي «بول هارفي»، ورئيس الوزراء المصري، لكن المستشار المالي الإنجليزي اعترض بشدة على تأجيل المشروع أو إيقافه، وهنا قرر لطفي السيد الذهاب مباشرةً إلى رئيس الوزراء بطرس غالي في منزله بالفجالة بوسط القاهرة، فاستقبله رئيس الوزراء بلطف وأدب شديدين أو قل بمهادنة لعلمه بما سيعرض عليه، قص لطفي ما حدث بينه وبين المستشار المالي الإنجليزي، وقال لبطرس:

(نحن في حزب الأمة نسعى لعرض الأمر على الجمعية العمومية للبت فيه) فقاطعه بطرس بصيغة الواعظ الناصح الأمين: (يا لطفي انزل شوية من السحاب وخليك معانا على الأرض الإنجليز مش هايتنازلوا أبدًا) وأبى لطفي أن ينزل لهذا المستوى من الاستسلام والهزيمة، واستمر في حملته الصحفية ضد مد الامتياز من خلال جريدة «الجريدة»، ويجعل منها طيلة شهر سبتمبر عام 1909م منصة لإطلاق المقالات التي ليس لها من حديث غير مسألة قناة السويس، ونظم على صفحاتها حملةً شعبيةً بعنوان: «صوت الأمة- مسألة القناة»، تتلقى فيها آراء المصريين وتنشرها،كما تنشر برقياتهم التي يطلبون فيها إحالة الأمر إلى الجمعية العمومية.

وتنزل الحكومة على إرادة الرأي العام، وتقرر إحالة المشروع إلى الجمعية العمومية، ويقول لطفي السيد في كتابه «قصة حياتي»: (إنني أظن أن شركة القناة اشترطت أخذ رأي الجمعية العمومية لما رأت هياج الرأي العام ضد المشروع، وأذكر أن بطرس غالي استدعاني بالتليفون لأحضر عنده في وزارة الخارجية ليلقي إلي حديثًا صحفيًا في مسألة القناة، وعلى ظني أنه هو الحديث الوحيد الذي أخذته من وزير أو رئيس وزراء طول مدة اشتغالي بالصحافة، ولما دخلت على بطرس باشا، وجدت عنده فتحي زغلول باشا وكيل وزارة الحقانية، فبادرني بطرس قائلاً: (هأنذا أجيب طلبكم، وأحيل الأمر على الجمعية العمومية، لتقضي فيه بما تشاء)، ومع استمرار الضغط الشعبي وافق رئيس الوزراء على عقد الجمعية العمومية وتم تحديد يوم 10 فبراير

عام 1910م، لانعقاد الجمعية العمومية لمناقشة المشروع، في تلك الجلسة حضر شخص يدعى «إبراهيم ناصف الورداني» وكان من أعضاء الحزب الوطني المتشددين، وقد استفزه كثيرًا تعالي بطرس غالي وغروره وسوء معاملته لأعضاء الجمعية العمومية أثناء إدارة الاجتماع، وتيقن الورداني من أنه قد آن الأوان لوضع حد لغطرسة هذا الرجل وتطاوله على الناس ووقف مسلسل تنازلاته للإنجليز، وما كادت تنتهي جلسة الجمعية العمومية حتى اتخذ قراره بحتمية اغتيال بطرس غالي، فهو لا يستحق مصر، ومصر لا تستحقه، وبعد عشرة أيام من الدراسة المتأنية لتحركات رئيس الوزراء، وأمام وزارة الحقانية وفي الواحدة ظهرًا، وبالتحديد في يوم 20 فبراير 1909م، أخرج الورداني مسدسه وأطلق منه ست رصاصات على غالي، اخترقت منها رصاصتان رقبته ليفارق الحياة على الفور، وتُعد هذه العملية أول جريمة اغتيال سياسي في تاريخ مصر المعاصر.

تم إلقاء القبض على الورداني، والغريب أنه لم يحاول أن يتنصل من جريمته أو ينكرها، بل على العكس أكد أن بطرس يستحقها وأكثر منها، ولو عادت به الأيام للوراء لما تردد في القيام بها مرةً أخرى؛ لأن بطرس - على حد تعبيره - كان خائنًا متواطئًا مع الإنجليز على المصريين، ويكفي أدواره المشبوهة في اتفاقية السودان وإعادة بعث قانون المطبوعات المقيد للحريات ورئاسته لمحكمة دنشواي التي حصد فيها الإنجليز رقاب الأبرياء المصريين بلا محاكمة عادلة، وموافقته على مد امتياز قناة السويس وتستره عليه من أجل تمريره في غفلة من الناس.

كان إبراهيم الورداني وقت اغتياله لغالي شابًا يافعًا لم يتجاوز الرابعة والعشرين من عمره، نابهًا مثقفًا، درس في سويسرا الصيدلة مدة عامين، بدءًا من سنة 1906م، ثم سافر إلى إنجلترا ليدرس الكيمياء مدة سنة أخرى، وبعد ذلك رجع إلى مصر ليعمل صيدلانيًا، لكن عمله لم يصرفه عن السياسة، فقد كان من المهتمين بها، وبما يدور خلف كواليسها، فحرص على أن يقيم بينه وبينها جسورًا تجعله دائمًا على مقربة من أحداثها، فبالإضافة لكونه عضوًا بالحزب الوطني ارتبط كذلك بجمعية «مصر الفتاة» وبعد عودته إلى أرض الوطن هاله ما آلت إليه أحوال البلاد، فأسس جمعية سرية أطلق عليها جمعية «التضامن الأخوي»، وكانت أهم مبادئها مقاومة الاحتلال بكل السبل، بما فيها الاستشهاد، واستمارة عضوية كل من يتقدم لهذه الجمعية هي كتابة وصيته، ومن الواضح أن قيام الورداني بعملية الاغتيال هذه، لم تكن مقصودة في ذاتها، بل جاءت كرد فعل للاستهتار بمشاعر الناس وتجاهل حقوقهم والاستهانة بمقدراتهم وممتلكاتهم، وأكدت التحقيقات مع الورداني وجود أكثر من 85 تنظيمًا وجمعية سرية، لم يكن للحكومة أي علم بها، أو أية تفاصيل عنها.

وُجِّهَت إلى الورداني تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، وهي جريمة عقوبتها الإعدام، وقد انشغل الرأي العام بالقضية انشغالاً كبيرًا، وحدث نوع من الجرأة على الحكومة، وانتشرت خطابات التهديد والوعيد للوزراء وكبار المسئولين في الدولة، وتولى «عبدالخالق باشا ثروت» الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب النائب العام التحقيق

في القضية وقد ذكر في مرافعته أن الجريمة المنظورة أمام المحكمة هي جريمة سياسية وليست من الجنايات العادية، وأنها بدعة ابتدعها الورداني بعد أن كان القطر المصري طاهرًا منها، ثم طالب بإعدام الورداني، ويشعر لطفي السيد بأن الورداني ربما يكون قد أخطأ عندما اتخذ قرار الاغتيال، لكنه لم يُخطِئ لأنه مصري غيور على مصريته وخائف على وطنه، لذلك قرر الترافع عن الشاب المصري أمام المحكمة، وحاول أن يثبت أن الدافع للجريمة لم يكن سياسيًّا أو جنائيًّا، وإنما إصابة الشاب بخلل عقلي جعله في غير الحالة الطبيعية عندما قام بعملية الاغتيال،ورغم ذلك طالب النائب العام بإعدام الورداني، ثم أرسِلَت القضية للمفتي الشيخ «بدري الصدفي» لإبداء رأيه فيها، إلا أن المفتي أخذ بوجهة نظر لطفي القائلة باختلال قوى المتهم العقلية، وضرورة إحالته إلى لجنة طبية لمراقبته، إلا أن المحكمة لم تأخذ برأي المفتي وكانت أول سابقة أن يعترض المفتي على حكم محكمة الجنايات، وفي صباح يوم 28 يونيو 1910م تم تنفيذ حكم الإعدام في الورداني وصدر قرار يُحرم على أي مصري الاحتفاظ بصورة الورداني وبقي هذا القرار ساريًا حتى قيام ثورة يوليو عام 1952م.

وما إن أُسدِل الستار على هذه القضية حتى برزت على السطح قضية أخرى كان الإنجليز يحاولون إخراج ملفها من الأدراج، وتفعيلها كلما عَنَّ لهم المساس بالحركة الوطنية، وهذه القضية هي ملف الفتنة الطائفية، فباغتيال «بطرس غالي» تهيج المشاعر الدينية ويحدث نوع من التوتر بين عنصري الأمة، خاصةً بعد أن ظن الأقباط أن عملية الاغتيال هذه

كانت بدافع النعرة الدينية وليست الوطنية، وأن بطرس غالي لم يُقتَل إلا لأنه قبطي، واتهموا الحزب الوطني بأنه هو الذي حرض على قتله، بتهييج الرأي العام عليه، وكان الأقباط يعدون بطرس غالي رئيسًا لهم، فأوغر قتله صدورهم على إخوانهم المسلمين، كما يقول «جوريست» المعتمد البريطاني في تقريره عن عام مصرع غالي، وبدأت الصحف القبطية وعلى رأسها صحيفتا «مصر والوطن»، تنبش رماد النار الخابية بين المسلمين والأقباط، وتنفخ في سعيرها من جديد، فتنشر صحيفة «مصر» سيلاً من البرقيات بعنوان «قلق الأقباط العظيم»، وتكتب عما يجب على الأقباط فعله في هذا الظرف العصيب، وتطالب بالالتجاء إلى دولة قوية لتكون عضدًا لهم في المستقبل، وعدم منح المصريين الدستور والالتجاء إلى عموم الدول الأوربية للنظر فيما آلت إليه حالهم، ولا تقف حملة الأقباط عند هذا الحد، بل يبعثون بـ«قرياقص أفندي ميخائيل» إلى لندن ليشرح مطالبهم للإنجليز ويدعو لأغراضهم في الصحافة الإنجليزية، وفي الوقت نفسه يدعو أسقف أسيوط لعقد مؤتمر قبطي يوم 4 مارس عام 1911م، لمناقشة ما آلت إليه أحوال الأقباط من ترد واضطهاد، ورغم الاعتراض الشديد من جانب البابا «كيرلس الخامس» على ما جاء في جدول أعمال المؤتمر، فإن المؤتمر قد خرج بعدة مطالب عامة مثل:

إعلان يوم الأحد عطلة رسمية للأقباط، وجعل تعيينات الخدمة المدنية بناءً على الجدارة والاستحقاق، وزيادة التمثيل القبطي في المجالس التشريعية المختلفة، ومنح الدعم الضريبي للمدارس القبطية

المختلفة، وفي رد فعل طبيعي على موقف الأقباط، دعت بعض الشخصيات الإسلامية هي الأخرى لعقد مؤتمر إسلامي ، وحظي المؤتمر بدعم كبير من جانب «رياض باشا» رئيس الوزراء، وهو ما اعتبره الحزب الوطني وحزب الأمة خروجًا على ما لا يصح الخروج عليه، وانتهاكًا لوطنية المصريين في بلادهم، خاصةً أن من قاموا بالتحريض على عقد المؤتمر القبطي لا يمثلون غالبية الأقباط، فلم يزد عدد الداعين إليه ومؤيديه وحضوره على 12 ألفًا من 700 ألف قبطي في مصر حين ذاك، كما أن البطريرك لا يستصوب مثل هذا الخروج ويخطئه بوصفه رئيسًا للكنيسة القبطية المصرية.

ووقف لطفي السيد ينادي بضرورة أن تكون المؤتمرات الدينية دائمًا تتويجًا للوحدة الإنسانية، وليس تبديدًا لطاقات الناس باسم العنصرية الدينية أو العرقية، فمصر للمصريين مسلمين وأقباطاً معًا؛ لهذا كله أعلن لطفي السيد في موضع آخر أن (المصري هو الذي لا يعرف له وطنًا غير مصر، ومصريتنا تقضي علينا أن يكون وطننا هو قبلتنا، ولا نوجه وجهنا شطر غيره) وتصدى لفكرة المؤتمر القبطي ليقينه في أن شيوع مثل هذه اللهجة المتعصبة، لن تخلق إلا تعصبًا، وسوف تؤدي للتفرقة والانقسام، وستعرض وحدة الأمة للخطر، ودعا لطفي لشجب مصطلح الأمة القبطية وقال في هذا الصدد: (نحن فراعنة مصر، ونحن عرب مصر ومماليكها وأتراكها، ونحن مصريون)، وقد أخذ «سلامة موسى» الكاتب الاشتراكي القبطي هذه الفكرة كخطوة للأمام، ويشتد لطفي في حملته ويتهم القائمين بالحركة القبطية بالتعصب، وبأنهم

يودون التحكم في الأكثرية، ويسخف مطالبتهم بإجازة يوم الأحد كيوم الجمعة، وينكر أن يكون يوم الراحة الأسبوعي لعامل ديني، فلا يُعقَل أن يكون هناك يومان للراحة، فليس للاعتبار الديني أي دخل في هذا وليست صلاة الجمعة هي السبب في اتخاذ يوم الجمعة يومًا للراحة الأسبوعية، ويناقش مبدأ المساواة بين المسلمين والأقباط في الوظائف وفي جملة المرتبات، ويؤكد في النهاية أن الأقباط فائزون بنصيب الأسد ثم يعرض لشروط الكفاءة فيقول إنه: (ليس من شروط الكفاءة أن يكون الموظف قبطيًا أو مسلمًا) وبسبب هذا الموقف من جانب لطفي وغيره من الرافضين لمبدأ تقسيم الأمة على أساس ديني، برزت أمام الأقباط فرصة عظيمة للمساهمة السياسية الطبيعية مع اندلاع ثورة 1919م، وتأسيس حزب الوفد، وكان سعد زغلول متحمسًا جدًّا لرغبة القيادة القبطية في الانضمام للحركة الوطنية، وطلب من الجالية القبطية ترشيح ثلاثة أشخاص لحزبه الجديد، وتم ترشيح «واصف بطرس غالي وسينوت حنا وجورج خياط» لهذا الغرض، وعندما سئل سعد عن الدور المتوقع من هؤلاء الثلاثة، أجاب: (الأقباط لديهم ما للمسلمين من حقوق، وعليهم نفس الالتزامات أيضًا، وذلك منذ أن كان كل المصريين متساوين).

هكذا، لم يقف أحمد لطفي السيد أمام أية حادثة تمر بها مصر موقف المتفرج أو المحايد، بل كان يحرص كل الحرص على تعمق تلك الحادثة والتغلغل في ثناياها لاتخاذ الموقف الذي قد يراه مناسبًا لها، وبالإضافة للكتابة التي يعول عليها كثيرًا في الإدلاء بدلوه حول

قضية من القضايا أو أمر من الأمور، كان يحرص في المقابل أن يخلق لنفسه منافذ أخرى أكثر تأثيرًا، سواء في المجال التشريعي أو التنفيذي، وفي عام 1908م يُرشِّح نفسه لمجلس مديرية الدقهلية ليكون عضوًا في مجلس شورى القوانين، إلا أن هيمنة المعتمد البريطاني الجديد «الدون جوريست» على أعضاء هذا المجلس، ونتيجة لخلافه الشديد مع لطفي، لم يفلح الأخير في الظفر بتأييد الأغلبية من أعضاء المجلس وخرج خاوي الوفاض.

وفي عام 1911م يحاول لطفي مرة أخرى أن يُرشِّح نفسه لعضوية مجلس شورى القوانين، وكاد ينجح، لولا أن أحد منافسيه طعن في النتيجة لأن لطفي السيد لم يكن مقيمًا في القرية التي يمثلها في ذلك الوقت.

وفي عام 1913م يخوض الانتخابات التشريعية، لكن الحظ لم يحالفه، ليس لقلة شعبيته، وإنما لقصور أهل دائرته عن فهم عمق أفكاره وأهمية مشروعاته التنويرية، والحكاية الطريفة التالية تؤكد هذا الزعم: (كان من المعروف عند الخاصة والمثقفين، أن أحمد لطفي السيد، يدعو دائمًا للحداثة والديمقراطية، وعندما رشح نفسه عن إحدى الدوائر التابعة لمحافظة الدقهلية، أدرك خصمه – الذي كان يدعى «عثمان سليط» وكان من الخارجين على حزب الأمة– ما لهذا الترشيح من وزن، وأن الفوز في مثل هذه المعركة الانتخابية لن يكون سهلاً ، وبدلاً من المواجهة الشريفة، اتجه هذا المتشدد دينيًّا – مستثمرًا جهل العامة والبسطاء – لرسم صورة خادعة لخصمه لطفي بك، فأخذ هذا المرشح السلفي يجوب القرى والنجوع، ويشيع فيها أن أحمد

لطفي السيد كافر ملحد، وأنه استبدل بإيمانه بالله تصديقه بالديمقراطية المستوردة من الغرب، ،وما هذه الديمقراطية إلا ستارًا لكلمة كفر، كما أنها تدعو للإباحية والدعارة، وطلب المرشح السلفي من الناخبين أن يسألوا لطفي بك بأنفسهم إذا كانوا لا يصدقون، وقال لهم كذلك، لقد سمعته بأذني يردد هذا الكفر، وأقسم بالله لو سمعت هذا من غيره عنه لأنكرته، وهأنذا أعرض الأمر عليكم، فإن كنتم تريدون ترك الإسلام، واعتناق الديمقراطية والعياذ بالله، فانتخبوه، وهذا شأنكم، وقد بلغت وأخليت ضميري، اللهم فاشهد، وبالفعل كان اليوم التالي موعد المؤتمر الانتخابي الذي سيعقده لطفي بك مع الناخبين، وأثناء انعقاد المؤتمر، فوجئ أستاذ الجيل بوابل بشري من جمهور الحاضرين، يزحف عليه، ويسأله: هل أنت ديمقراطي بصحيح؟ فأجاب الرجل بمنتهى العفوية والثقة بالنفس والإيمان بالفكرة: نعم، أنا ديمقراطي، ،وسأظل ديمقراطيًا حتى الممات، وإذا بهجوم مروع على السرادق، يؤدي لحرقه، ولم يكتمل المؤتمر)، وفشل الأستاذ في الفوز بالانتخابات بسبب الجهل، لكنه لم ييئس، وإذا كان قد خسر مقعدًا تحت قبة البرلمان، إلا أنه ظل يحظى باحترام من يعرفه جيدًا، ويعي قيمته.

مرحلة انتقالية جديدة

عندما أغارت إيطاليا على طرابلس الغرب الواقعة تحت الولاية العثمانية،تصور لطفي السيد أنه أمام فرصة عظيمة يمكن استثمارها للدفاع المستميت عن فكرته التي روج لها كثيرًا وهي: «مصر للمصريين»، خاصةً بعد اتباع الخديوي لسياسة الوفاق مع الإنجليز، واعتقاله ونفيه لبعض الشخصيات الوطنية التي سبق أن تظاهر بأنه واحد منها، وهو ما يعني أن مصر قد صارت بمفردها، بين سندان الاحتلال البريطاني ومطرقة التبعية الآلية للعثمانيين، لذلك نجده يدعو المصريين للحياد في هذه الحرب التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ويطالبهم بالتخلي عن مؤازرة تركيا، (ذلك البلد الذي ارتضينا منه التبعية وارتضى لنا الاحتلال، والذي سيستحيل الخلاص منه إلا بتضافر جهودنا والاعتماد على أنفسنا) ذلك البلد الذي دخل حربًا ضد الإيطاليين دفاعًا عن إحدى مستعمراته في ليبيا، فما مصلحة المصريين إذًا في الإبقاء على تركيا أو إيطاليا كمحتلين لأرض ليست ملكهما؟ وأين هو الواجب الأخلاقي في نصرة وتمكين الغاصب من المغصوب؟ ويذكر لنا لطفي السيد أنه أثناء دوران رحى هذه المعركة جاءه كتاب من تاجر بدمياط لا يعرفه، يُخبره فيه أن الطليان احتجزوا له سفينة محملة بأرز في عرض البحر، لأنها تحمل العلم التركي، وهو علم

مصر وقتها، واغتاظ لطفي للأمر، فلا يصح أن يكون المصريون وقودًا للخلافات بين دول مُستعمِرة، ولا يصح الانتقام من المصريين بسبب الأتراك؛ لذلك رفع الأمر إلى «حسين رشدي باشا» وزير الخارجية وقتها، وأطلعه على الخطاب طالبًا منه التدخل للإفراج عن السفينة المصرية وعلى الفور اتصل حسين رشدي بممثل إيطاليا في مصر، والذي استجاب بسرعة للأمر وأجرى اتصالاته حتى تم الإفراج عن السفينة وعادت لصاحبها؛ ولأن لطفي السيد غيور على بلده، ومدرك أن رفع العلم التركي على السفينة المصرية ما هو إلا اعتداء على سيادة مصر، وإقحام لها في مشكلات ليست طرفًا فيها، فإنه يتوجه لرشدي باشا مرةً أخرى، ويطلب منه استبدال علم مصر بالعلم العثماني، يضعه المصريون على سفنهم وبواخرهم، اتقاءً لمثل ما وقع لتاجر دمياط، فمصر صاحبة الحضارة العظيمة لا يمكن أن يكون رمز رفعتها علمًا تركيًا.

ومن الآن فصاعدًا، يتخذ لطفي من دعوته لاستقلال مصر قاعدة ينطلق منها، وفي عام 1912م يطرح لطفي السيد المتحدث بلسان حزب الأمة خطة جديدة لإعلان استقلال البلاد استقلالاً ذاتيًا عن تركيا، وتعيين الخديوي ملكًا على مصر، وقد أطلع كل من «كتشنر والخديوي» على المشروع، فرفضه الأول بحجة أنه لا يريد استفزاز الأتراك ومضايقتهم في مثل هذا الوقت المشحون بالصراعات الدولية، بينما هلل الخديوي للمشروع ورأى أن يؤلف وفدًا من «عدلي باشا وسعد باشا وأحمد لطفي السيد» للذهاب إلى لندن والتباحث

مع الحكومة الإنجليزية حول هذا الصدد، كان عدلي يكن وزيرًا للخارجية، وكان سعد زغلول نائب رئيس الجمعية التشريعية، وكان أحمد لطفي السيد متحدثًا باسم الجريدة وحزب الأمة، ومع ذلك وبعد مناقشات ومحاورات ومجادلات فيما بينهم، توصلوا جميعًا إلى أنه لا يمكن اتخاذ خطوات فعلية في هذا الشأن في ضوء انحياز الرأي العام المصري عمومًا إلى جانب تركيا في محنتها، والسباحة ضد تيار الرأي العام الجارف سوف تؤدي حتمًا إلى الفشل، وأي تحرك تجاه الاستقلال الذاتي للبلاد لن يحظى بالتأييد، ولابد من صرف النظر عن هذا المشروع مؤقتًا.

ومع غروب شهر يوليو عام 1914م، تنتشر غيوم الحرب العالمية الأولى، ويصبح من المتوقع دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، وفي سباق مع الزمن، تعمل بريطانيا جاهدة لإضفاء الشرعية على احتلالها لمصر، وفي أول أغسطس من نفس العام، توافدت قوات الإمبراطورية البريطانية على الإسكندرية، حيث نصبت المدافع وأقامت الاستحكامات الممتدة على طول ساحل البحر المتوسط، وهنا يعتقد لطفي السيد أن الأوان قد آن لإمكانية مساومة البريطانيين وانتزاع الاستقلال منهم؛ ليقينه في أن إنجلترا لن تعطي شيئًا ما لم تُجبَر عليه، وما أحوجها الآن لدعم المصريين ومهادنتهم؛ لذلك عندما علم أن «حسين رشدي باشا» الذي أصبح رئيسًا للوزراء يعد مرسومًا بإعلان الأحكام العرفية في البلاد، قال له متعجبًا: «أتدخل الحرب مجانًا يا باشا؟ أتفرض الأحكام العرفية من أجل خاطر الإنجليز؟ وأين

المصريون؟ إذا كانت إنجلترا تريد أن تجرنا معها إلى هذه الحرب فلتعترف لنا أولاً بالاستقلال، وساعتها ستتكفل مصر بحماية مصالحها حتى لو أدى ذلك لدخول مصر الحرب إلى جانبها، لأن الحرب في هذه الحالة ستكون اختيارية وليست مفروضة، وستدخلها مصر بوصفها حليفة لإنجلترا وليست بوصفها محتلة منها»، اقتنع حسين رشدي بما سمعه من لطفي، وقرر رفع الأمر إلى المعتمد البريطاني الذي رفعه بدوره إلى الحكومة الإنجليزية، وقد أبدت انزعاجًا مما سمعت، وطلبت إعطاءها مهلة لتدارس الأمر، في الوقت ذاته التقى لطفي السيد بالسير «جراهام» مستشار وزارة الداخلية في مصر وحدثه في نفس الخصوص قائلاً: «إن مركزنا الآن دقيق للغاية، فنحن تابعون لتركيا وهي ستدخل الحرب إلى جانب ألمانيا، وأنتم محتلون بلادنا التي أعلنت حكومتها الأحكام العرفية تضامنًا معكم، فلابد لنا من الخروج فورًا من هذه الحالة، ولست أرى طريقًا لذلك إلا أن نعلن استقلالنا، وننصب الخديوي ملكًا علينا وأنتم تعرفون بذلك»، فقاطعه «جراهام»: «تركيا لن تدخل الحرب، وعندنا لذلك ضمانات، فرد لطفي: «إن لم يكن دخول تركيا مؤكدًا، ألا يكون محتملاً »، فرد «جراهام»: «كل شيء محتمل»، أخذ لطفي السيد يسوق الأدلة التي لديه والتي تؤكد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، وما ستكون عليه حالة مصر السيئة إذا حدث ما يتصور، فرد عليه جراهام: «يا صاحبي نحن نعرفكم جيدًا فعندما يظهر لكم أول طربوش تركي في القنال، فسوف تتركوننا وستجرون وراءه»، ويعرض لطفي على حسين رشدي ما دار بينه وبين

جراهام، ليقرر رشدي في نهاية الأمر إعلان حياد مصر في هذه المعركة في محاولة لتغيير أوراق اللعبة ووضع مصر فيما يليق بها من سياق، ولم تكن بريطانيا لترضى عن هذا الحياد، ومن ثم فقد التقى «شيتهام» نائب المعتمد البريطاني في مصر «حسين رشدي» موضحًا له أن قرار الحياد يخالف تعليمات الحكومة الإنجليزية، وأنه يتعين على مصر الخضوع لسلطة قائد الاحتلال، وعلى الفور اجتمع مجلس النظار للتباحث فيما يجب عمله في ضوء ذلك، وأمام استقواء بريطانيا على مصر، يضطر مجلس النظار للتوقيع على قرار «5 أغسطس» الذي زج بمصر وأدخلها الحرب رغمًا عن شعبها، وقد ضم القرار اثنتي عشرة مادة كلها مجموعة من المحاذير والاشتراطات التي أرادتها إنجلترا لإخضاع مصر لسلطانها وظروفها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: أنه أصبح محرمًا على مصر عقد أي اتفاق أو ما يماثله مع الدولة التي أصبحت بريطانيا عدوًّا لها وفي حالة حرب معها، ومنع التصدير إليها، ووضع الرقابة الصارمة على الشاحنات الحربية وغير الحربية، وأن تكون جميع الموانئ المصرية تحت تصرف إنجلترا طيلة فترة الحرب، وتم تنفيذ القرار في ظرف 24 ساعة، وبه كادت مصر تصبح جزءًا من الإمبراطورية الإنجليزية، وبمقتضاه انتزعت من سيادة الباب العالي، وعقب صدور القرار حاول بعض رجالات مصر أمثال: «أحمد لطفي السيد ومحمد محمود وعدلي يكن ونجيب غالي وحسين رشدي» أن يتدارسوا الموقف ويلتقوا بمسئولين بريطانيين، ويعقدوا الاجتماعات التي نوقش فيها وضع مصر، وفي أحدها رُسِمَت صورة لمعاهدة بين

مصر وبريطانيا تتضمن اعتراف الأخيرة باستقلال الأولى فى مقابل تحقيق المصالح البريطانية في قناة السويس، لكن هذه التحركات المحدودة لم تسفر عن شيء؛ حيث مضت السلطات البريطانية في تنفيذ خطتها، وصممت على قطع علاقات مصر بأعداء بريطانيا، وطبقت الإجراءات الصارمة على سفن ألمانيا، ووسط هذه الأمواج الاستعمارية المتلاطمة، يحاول لطفي السيد إضاءة الطريق من أجل انتزاع ما يشفي غليل المصريين، لكن رياح الظلم كانت أقوى وبالتالي باءت محاولاته بالفشل، وكعادته عندما يضيق بالسياسة وبالسياسيين وبعجزه عن فعل ما يطمح إليه، يقرر الانسحاب من الملعب، فيتقدم باستقالته من رئاسة تحرير الجريدة إلى «محمود باشا سليمان» رئيس حزب الأمة ويعود لقريته «برقين» وينهي بذلك مرحلة من حياته في مجال الصحافة ويقرر العودة للعمل بالحكومة؛ لذلك يعود في عام 1915م إلى وظيفته القانونية، رئيسًا لنيابة بني سويف، وفي السادس من سبتمبر من نفس العام، يشغل وظيفة مدير لدار الكتب، خلفًا للألماني «شَادة»؛ ليكون بذلك أول مدير وطني يصل لمثل هذا المنصب الجليل.

وقد أتاحت له طبيعة العمل الجديد وفسحة الوقت، قراءة بعض مؤلفات أرسطو، وترجمتها، ودعوة لجنة التأليف والترجمة والنشر للاضطلاع بنقل الثقافة الغربية إلى الثقافة العربية، باعتبار عملية الترجمة خطوة أولى في دعم أية نهضة في بواكيرها، يأتي بعدها الإبداع والخلق، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أنشأ مجمعًا لغويًا، أطلق

عليه مجمع «دار الكتب»، ضم إليه نخبة من خيرة المثقفين والمفكرين، أمثال: «الشيخ سليم البشري رئيسًا والأستاذ أحمد لطفي السيد كاتب سره» وعضوية كل من : «الشيخ أحمد الإسكندري والشيخ حمزة فتح الله والأستاذ حفني ناصف والأستاذ عاطف بركات» .. وغيرهم، لكن الظروف لم تشأ للمجمع الوليد الاستمرار إلا سنةً واحدةً من افتتاحه بسبب قيام ثورة 1919م.

أحمد لطفي السيد
وثورة 1919

لكل ثورة بواعثها وظروفها، وتأتي غالبًا كنتيجة طبيعية لمجموعة من الأحداث تتفاعل فيما بينها وتتناقض وتتراكم ويترتب بعضها على بعض، وينشأ بعضها بسبب من بعض، بحيث تكون نتيجة لما سبق، ومقدمة لما سيأتي، ويبدو أن الحرب العالمية الأولى جاءت كي تكون أذانًا لفجر يقظة وطنية عظيمة وتحرك شعبي غير مسبوق، ففي هذه الحرب تحملت مصر فوق طاقتها وفُعِلَ بها الأفاعيل، التي كان لابد لها أن تنقل المصريين من الرهان على جلاء الإنجليز طواعية، إلى السعي لفرضه بكل ما أوتوا من قوة، في هذه الحرب تعلم الناس أنه لن «يحك جلدك مثل ظفرك» ، فالأتراك معنيون بدوام تبعية مصر لهم، والإنجليز معنيون بإخضاع مصر، وبين هؤلاء وأولئك، يدفع المصريون الثمن وتستنزف مواردهم، في هذه الحرب استفزت مشاعر أهل مصر، ووئدت أحلامهم وضاعت أمنياتهم في الاستقلال أدراج الرياح، بعد أن نقضت إنجلترا كل وعودها للمصريين، واستبدلت بتبعيتهم لتركيا، إخضاعهم لهيمنتها وتصرفت فيهم كيفما يحلو لها، فجمعت من العمال نحو مليون ومائة ألف وبعثرتهم ونثرتهم في ميادين القتال، دون أن توفر

لهم ما يؤمنهم ويحمي ظهورهم، فكانوا يتساقطون كالذباب واحدًا تلو الآخر، دون أن يعرف ذووهم عنهم شيئًا، ويضيع رفاتهم في بلاد الله الواسعة، كما احتاجت بريطانيا للزاد والعلف والماشية والدواب ما شاءت لها احتياجاتها، ضاربةً بذلك مصالح الفلاحين عرض الحائط، وفرضت الإعانة القسرية على القادرين وغير القادرين، واستباحت أموال الخزانة العامة، حتى إنها حصلت من وزارة المالية المصرية على سبيل الهدية ما يقرب من ثلاثة ملايين جنيه، أنفقتها على حربها ضد تركيا وفي مد السكك الحديدية في صحراء سيناء وقيدت أسعار القطن وحرمت الفلاح من الاستفادة من خمس إنتاجه، وفرضت الحماية على مصر، واعترضت الجمعية التشريعية، وأعلنت الأحكام العرفية وحظرت التجمعات العلنية، واعتبرت مصر جزءًا من ممتلكاتها، أو إرثًا يحق لها استغلاله وفتحت أبواب البلاد على مصاريعها لليهود كي يرتعوا ويمرحوا، وفي عام 1917م، تشهد مصر تحركات صهيونية واسعة من قبل الجمعيات الصهيونية التي توالى إنشاؤها بدعم وحماية المعتمد البريطاني حتى بلغ عددها حوالي 14 جمعية، أغلب أعضائها من اليهود الأشكيناز، وفي عام 1917م أيضًا تخرج أول مسيرة يهودية في مصر تحت حماية القوات البريطانية، وبلغ عدد المشاركين فيها نحو ثلاثة آلاف يهودي من المقيمين في مصر، تحيةً لوعد بلفور والذي سمح بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وفي عام 1918م يقوم «حاييم وايتسمان» بزيارة القاهرة على رأس بعثة صهيونية لتأسيس فرع للمنظمة الصهيونية في مصر، والدعوة إلى تسهيل عمليات الهجرة لفلسطين.

وهكذا مرت سنوات الحرب بين مرارة الانتظار وقسوة الكبت، حتى ألقت تركيا السلاح واستسلمت للهزيمة فيما عُرِفَ بهدنة «مدروس»، التي وقعتها مع الحلفاء في 30 أكتوبر سنة 1918م، وفي 11 نوفمبر من نفس العام أُعلِنت الهدنة العامة بين كافة الدول المتحاربة، وانتهاء الحرب، وحينها استشعر المصريون الراحة وتنفسوا الصعداء، وتوحدوا على عدو واحد هو إنجلترا وشعار واحد «إما الجلاء وإما الموت» فاعتياد الصفعات سيؤدي للتبلد، والسكوت على الظلم ظلم أكبر، ومعاناة أهل البلد لابد لها من نهاية، ومصر حبلى بالحرية وآن أوان الثورة أن تخرج من رحمها، لكن كيف السبيل؟ ويبدو أن الثورة كانت جاهزة ومستترة في ضمير الأحداث، التي أنتجتها التراكمات والتفاعلات السياسية وقتها، وتبحث فقط عمن يفجرها.

فبمجرد نهاية هذه الحرب تدخل مصر منعطفًا تاريخيًّا خطيرًا، ويبدأ بعض الوطنيين المخلصين في السعي للمطالبة باستقلال مصر بالطرق السلمية المشروعة، استنادًا إلى مبدأ الرئيس الأمريكي وقتها «ويلسون» والصادر في 8 يناير 1918م، وكان أهم ما جاء فيه هو : (حق الشعوب المغلوبة على أمرها في تقرير مصيرها)، وبعد يومين من توقيع الهدنة بين الدول المتحاربة وبالتحديد في 13 نوفمبر 1918م، كانت المقابلة الشهيرة بين كل من : «سعد زغلول وعلي شعراوي وعبدالعزيز فهمي» مع المندوب السامي البريطاني، أملاً في العثور منه على الموافقة لهم بالسفر إلى باريس لعرض قضية استقلال مصر على مؤتمر الصلح المقرر عقده في «فرساي» (ضاحية من ضواحي

باريس)، وكانت إجابة المندوب السامي على هذا الاقتراح هي الرفض، بدعوى أن هؤلاء الثلاثة لا يملكون الصفة الرسمية التي تفوضهم للحديث باسم المصريين، وأمام هذا الموقف المتعنت من جانب المندوب السامي قرر سعد ورفاقه جمع أكبر عدد من توقيعات المصريين لاكتساب الصفة الشرعية، وحظيت الدعوة بإقبال جماهيري منقطع النظير، وهنا يشعر لطفي السيد أن واجبه الوطني يقتضي منه مؤازرة الحركة الوطنية المتأججة، لذا يقرر الاستقالة من دار الكتب، والتفرغ لما هو أولى، وفي نوفمبر عام 1918م ينضم هو و«حمد الباسل وعبداللطيف المكباتي» إلى الوفد بالإضافة إلى عدد آخر من أولئك الذين آمنوا بضرورة الاستقلال وأخذوا على عاتقهم مسئولية تحرير مصر وفرض سيادتها على جميع أراضيها، وبذا وُضِعَت النواة الأولى لحزب الوفد، ولقد اختار المؤسسون لرئاسة الوفد «سعد زغلول» وذلك لسببين هما:

- أولاً، كونه الأكبر سنًّا، والأعلى مركزًا، باعتباره رئيسًا للوزراء من قبل، ومنتخبًا كنائب لرئيس الجمعية التشريعية.
- ثانيًا، التفويت على «محمد سعيد باشا» فرصة الزعامة فقد كان مكروهًا ومتهمًا في إخلاصه للحركة الوطنية.

ولإيقاظ التأييد الشعبي وتأجيجه سارع أعضاء الوفد في مخاطبة الناس والذهاب إليهم في كل مكان على أرض مصر دون تحفظات أو انتقاء، فاجتذبوا الكثير إليهم وأصبح «سعد زغلول» بما عُرِفَ عنه من فصاحة وطلاقة، خطيب الثورة الأول وزعيمها، وقد استثارت

تحركات الوفد غضب وفزع السلطات البريطانية في مصر، مما دفع «ميلن تشتيهام» القائم بالأعمال إلى اللجوء إلى القوة ويُلقي القبض على «سعد زغلول وإسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل» وينفيهم إلى مالطا، وهو ما أدى لاندلاع ثورة عارمة في أرجاء البلاد، وذلك في أوائل عام 1919م ويذكر أنه أثناء هذه الثورة قامت مديرية المنيا بإعلان نفسها جمهورية مستقلة، برئاسة الطبيب «محمود عبدالرازق بك» وقام رجال المنيا بقطع السكة الحديد مع القاهرة، كما أقيمت جمهوريات أخرى في بعض مديريات الوجه البحري، وخلال أحداث الثورة استدعت سلطة الاحتلال بقية أعضاء الوفد، وكان على رأسهم أحمد لطفي السيد وقد مثل الأخير ومعه رفاقه أمام القائد العام لسلطة الاحتلال وتمت عملية الاستدعاء في فندق «سافوي» ووجه إليهم تهمة إشعال الثورة، وطالبهم بوقفها فورًا، لكن أحمد لطفي السيد أكد له أنها لن تهدأ إلا إذا تم استدعاء «حسين رشدي باشا أو عدلي يكن باشا أو ثروت باشا» لتكوين وزارة تعمل على ترضية المصريين وتهدئتهم، وفي هذا الصدد، يقول لطفي السيد: (بعد أيام قلائل من إعلان مطالبنا لقائد سلطات الاحتلال، كنت مع صديقي عبدالعزيز فهمي في منزل علي شعراوي حيث وفد إلينا صديقنا الدكتور يوسف نحاس وقال لنا: إن السلطات العسكرية ستقوم بتفتيش منازلنا أي أعضاء الوفد الباقين وعلى الفور ذهب عبدالعزيز باشا إلى منزله بمصر الجديدة، وذهبت أنا لمنزلي بحي المطرية بالقاهرة، وقمنا بحرق جميع الأوراق السياسية التي كانت تضم أسماء رشدي باشا وعدلي

باشا وثروت باشا حتى لا يتم نفيهم إلى خارج البلاد)، في الوقت نفسه أعلنت بريطانيا عن تعيين المارشال «اللنبي» معتمدًا بريطانيًا جديدًا في مصر، من أجل وقف الثورة وعودة السكينة والسلام إلى البلاد، وفور تعيين اللنبي قام لطفي السيد ورفاقه من أعضاء الوفد بكتابة تقرير يشرحون فيه أسباب الثورة وأنه لا سبيل لوقفها إلا بوزارة وطنية والإفراج الفوري عن المنفيين الأربعة «سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل» وإعادتهم من مالطا إلى القاهرة، ووافق اللنبي على المقترحات وسمح لأحمد لطفي السيد ورفاقه بالسفر إلى أوربا، للمفاوضات مع الإنجليز، وعرض القضية على مؤتمر الصلح، وفي هذه الأثناء ينشب خلاف بين «سعد زغلول وعدلي يكن» حول من له الأحقية في رئاسة المفاوضات مع الإنجليز، وفي أوربا ظهر أحمد لطفي السيد باعتباره العقلية المفكرة لغالبية المجموعة المعارضة لسعد زغلول والمؤيدة لعدلي يكن، والراغبة في الوصول مع الإنجليز إلى حلول وسطية – كانت في رأي سعد مجرد حماية مستترة – وكانت هذه المجموعة المعارضة تتكون من «أحمد لطفي السيد وعبدالعزيز فهمي ومحمد محمود وحمد الباسل ومحمد علي علوبة وعبداللطيف المكباتي» وعادت الغالبية من أوربا، وعاد عدلي يكن ليشكل وزارته الأولى في 16 مارس 1921م، وعاد سعد في 5 إبريل 1921م ليشن حملةً شعواء على المفاوضات التي يجريها عدلي مع الإنجليز، وأيدت جمعية «مصر المستقلة»، التي مهدت فيما بعد لتكوين حزب الأحرار الدستوريين، عدلي يكن ووزارتـه ومفاوضاته، وأيد لطفي السيد

خطوات عدلي يكن، وفشلت مفاوضات عدلي مع الإنجليز وعاد من لندن في 5 ديسمبر 1921م، وقدم ا ستقالته التي قبلها «الملك فؤاد» في 24 ديسمبر 1921م، واتهمت سلطات الاحتلال سعد زغلول بأنه السبب في فشل المفاوضات، واعتقلته ونفته إلى سيشل في 29 ديسمبر 1921م، ومعه عدد من مؤيديه.

وبسبب تأييد الرئيس الأمريكي «ويلسون» لحماية البريطانيين على مصر، وبسبب الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلي على رئاسة المفاوضات، أحس لطفي السيد بخيبة الأمل والإحباط وقرر الانسحاب من ميدان السياسة الممتلئ بالفتن، واعتزل العمل السياسي، ليعود مرةً أخرى مديرًا لدار الكتب، ويستمر فيها مدة ثلاث سنوات من عام 1922م إلى 1925م، تولى بعدها مسئولية مدير الجامعة المصرية والتي كانت أهلية، ثم أصبحت حكومية، وفي عهده اتسعت الجامعة أكثر وأكثر، وانضمت إليها كليات جديدة مثل: «كلية الهندسة وكلية الحقوق وكلية الزراعة وكلية الطب البيطري وغيرها»، وفي عهده أيضًا، قبلت الفتيات لأول مرة، كطالبات يدرسن بالجامعة، ثلاث منهن في كلية الآداب وواحدة في الحقوق، وهن: «سهير القلماوي ونعيمة الأيوبي وكوكب حفني وفاطمة مهنى» وقد تخرجن جميعًا في عام 1932م، وكانت من أكثرهن تميزًا «د. سهير القلماوي»، أول أستاذة جامعية، وأول رئيس مجلس إدارة لمؤسسة ثقافية في مصر، وأول صاحبة دراسة أكاديمية في الأدب الشعبي حول «ألف ليلة وليلة» ومن بعدها جاءت «سميرة موسى» أول معيدة في كلية العلوم،

وأثبت لطفي السيد خلال فترة إدارته للجامعة، حرصه الكامل على كرامتها، والنأي بها عن الأحزاب والسياسة، وكل ما يسمح بالتدخل في شئونها، وحين أقصيَ الدكتور «طه حسين» عن العمل بالجامعة، فور إصداره كتاب «في الأدب الجاهلي» وما تضمنه هذا الكتاب من تشكيك في صحة نسب الشعر الجاهلي إلى ما قبل عصر الإسلام، قدم لطفي السيد استقالته احتجاجًا على عزل الرجل دون الرجوع لمجلس إدارة الجامعة، وظل بعيدًا عنها مدة ثلاث سنوات، ولم يعد إليها إلا بعد أن اشترط تعديل القوانين بحيث تمنع وزارة المعارف أو غيرها من التدخل في شئونها، أو نقل أي أستاذ منها، إلا بعد الرجوع لمجلس إدارتها، وبالفعل صدر قرار حكومي في هذا الخصوص، لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، ويقتحم الحرس الجامعة عام 1937م ويغضب الأستاذ غضبًا شديدًا، ويقرر استقالته للمرة الثانية، رافضًا هذا التدخل الأمني، ومع ذلك، وقبل نهاية العام تتم ترقيته ليكون وزيرًا للدولة ثم وزيرًا للداخلية ثم يعود للجامعة مديرًا لها حتى عام 1941م، ثم يقدم استقالته للمرة الثالثة، بعد أن اطمأن على أوضاع الجامعة، ليُصبِح عضوًا بمجلس الشيوخ، ثم رئيسًا لمجمع اللغة العربية.

وفي عام 1944م، يدعوه «أحمد ماهر»- رئيس الوزراء وقتها - ليكون عضوًا في الهيئة التي كونها لدراسة مقترحات الحلفاء لإنشاء منظمة دولية جديدة، تحل محل عصبة الأمم، وفي عام 1946م يختاره «إسماعيل صدقي» كوزير للخارجية، ثم نائبًا لرئيس مجلس الوزراء، وعضوًا في هيئة المفاوضات بين مصر وبريطانيا والتي عرفت

بمفاوضات «صدقي - بيفن»، غير أن هذه المفاوضات قد فشلت، ثم خرج لطفي بك من حكومة إسماعيل صدقي، احتجاجًا على مواقفه الظالمة، في مواجهة المد الشعبي المتصاعد طلبًا للاستقلال، ويعتزل بذلك العمل السياسي نهائيًا، مع احتفاظه برئاسته لمجمع اللغة العربية، حتى فارق الحياة ورحل إلى ربه في عام 1963م، عن عمر ناهز 91 عامًا.

شخصيته وأهم سماتها

اكتسبت شخصية أحمد لطفي السيد الكثير من عمقها من بيئته التي نشأ فيها ومن ثقافته المتنوعة ومن علاقاته بالمحيطين به وإحساسه بهم وإحساسهم به ومن وظائفه التي أوكل إليه شغلها أو القيام بشئونها، ومن رغبته الصادقة في أن يُغير ويتغير.

من هنا تميزت شخصيته بميزات جعلته ملء الأسماع والأبصار، كان هادئ الطبع مه يب الطلعة - رغم أنه لم يكن طويلاً، لا تسمع له صوتًا إذا تكلم، ولا تمله إن صمت - ميالاً للعزلة دائمًا، حتى إنه عندما اختار لنفسه مسكنًا آثر على أن يكون ذلك المسكن بعيدًا عن زحام الناس وضوضائهم، ولم يجد لهذا الغرض أنسب من منطقة مصر الجديدة التى تقع على أطراف القاهرة وكانت تحتوي على شوارع واسعة نظيفة منظمة مزينة بأروع مظاهر المعمار وأجمله، ولإحساسه بتفرد هذه المنطقة اختارها كي يعيش فيها، ويقيم منزله الذي حرص على أن يكون له جنة يأوي إليها عندما يضيق بجحيم الناس، ولأنه متيم بالكتاب والكتابة، عاشق للقراءة، أنشأ داخل هذا المنزل مكتبة ضخمة ذاخرة بالمؤلفات التراثية والحديثة، العربية والأجنبية والمترجمة، كي تعينه على نشر أفكاره ورؤاه، وتشد أزره فى معاركه السياسية والثقافية، كانت له كالصومعة، وكان فى تقديسه لها كالراهب، يقضى فيها ما شاءت له

الظروف أن يقضى، فى هذا المنزل أطل أستاذنا على الدنيا وعاشها بحلوها ومرها، فى هذا المنزل قابل أصدقاءه وأحباءه وحتى المختلفين معه، وعقد الاجتماعات والندوات وتغنى بحب الواجب والوطن، فى هذ المنزل أكمل نصف دينه بعد أن تزوج فتاة من عائلة «صديق»، والغريب أنه لم تشر أي من المصادر لاسم الزوجة، أو أية تفاصيل تتعلق بطبيعة هذا الزواج ومدى نجاحه كما لم يشر هو أيضًا من قريب أو بعيد، وربما كان ذلك راجعا لرغبته دائمًا فى فصل حياته الشخصية عن علاقته بالناس وعن علاقة الناس به، وقد أشارت الدكتورة «هدى سالم» زوجة الدكتور «مفيد شهاب» وابنة «ليلى سالم السيد» ابنة شقيق أحمد لطفى السيد، كما أشارت السيدة «نبوية» ابنة السيدة «نبوية» الأخت غير الشقيقة لأحمد لطفى السيد، عندما اتصلت بهما للاستفسار عن بعض الجوانب الشخصية فى حياة لطفى بك، إلى أن زوجة أستاذ الجيل توفيت وهى صغيرة، بعد أن أنجبت ولدًا اسمه «السيد» وكان رجل أعمال أنجب ابنًا اسمه «أحمد» توفى شابًا صغيرًا وابنة اسمها «عصمت» وقد تزوجت من رجل هولندى الجنسية وسافرت معه ولم يسمع عنها أى أخبار إلى الآن، كما أشارت الدكتورة هدى إلى أن أحمد لطفى السيد كان له من الأشقاء أربعة، بعضهم حصل على البشوية مثل: «سعيد باشا لطفى السيد»، أول مدير للإذاعة المصرية بعد افتتاحها سنة 1934، واستمر بسبب نجاحه فى هذا المنصب من 31 مايو 1934، إلى 22 ديسمبر 1947، وبعضهم حصل على البكوية مثل: «سليم بك السيد» وقد حصل على البكوية، وكان يعمل بإدارة الأراضى الزراعية، وكان أوسع إخوته ثراءً، و«كامل

بك السيد» وقد حصل أيضًا على البكوية وكان عمدة لقرية برقين مسقط رأس الأسرة كلها، أما «يحيى السيد» فكان الشقيق الأصغر ولم يكن له اهتمام بالسياسة بقدر اهتمامه بالرسم الذى عشقه وغرق في عشقه من أخمص قدميه إلى رأسه، وقد توفى منذ عامين فقط، ومن شقيقاته للأب والأم، «أم السيد» والتى كانت تعيش مع أستاذ الجيل فى بيته تحظى برعايته واهتمامه، وقد فارقت الحياة قبله، «مريم السيد»، وكانت له شقيقات من الأب فقط، كن أوفر حظًا فى الحياة والزواج، ومنهن: «نبوية السيد» وهى أولى شقيقاته المتعلمات تعليمًا متميزًا بدعم من أبيها «السيد باشا أبو علي»، بعد أن ألحقها بالمدارس الفرنسية لتتربى وتتعلم فى أفضل بيئة دراسية كانت متاحة فى ذلك الوقت، ولا ينتسب إليها إلا أبناء طبقة الأعيان؛ وقد تزوجت السيدة نبوية من «حسن بك واكد» أحد أهم المشاركين فى حركة الضباط الأحرار، «منيرة السيد»، وكانت متزوجة من «إسماعيل باشا مظهر»، أحد أعلام الفكر فى مصر منذ أوائل القرن العشرين، وصاحب قاموس النهضة وصاحب الفضل الأول فى جمع شتات مقالات أستاذ الجيل فى عدة مؤلفات سبقت الإشارة إليها، «نعمت السيد»، وقد تزوجت من الأستاذ «توفيق خضر»، واحد من كبار أعيان برقين، «فردوس السيد»، وكانت متزوجة من الدكتور «عطية مشرفة»، أستاذ التاريخ البارز، وشقيق الدكتور «علي باشا مشرفة» وكانت الأخت الصغرى.

فى هذه البيئة النموذجية المتميزة عاش أحمد لطفي السيد بين مصاف الرجال، معروفًا بدماثة خلقته وبكرم أخلاقه وبحضوره الطاغي

وجاذبيته لعموم الناس رجالاً ونساءً، وتعبر عن هذه الجاذبية ابنة أخيه «د. عفاف لطفى السيد» أستاذ تارخ الشرق الأوسط بلوس أنجلوس، بقولها: (يصعب على المرء أن يحدد سر الجاذبية التى كانت تجذب إليه الرجال والنساء، ولم يكن ذلك يرجع - بالتأكيد - إلى جمال منظره، إذ كان يفتقر للجمال، كان نحيفًا طويل القامة، له عينان غائرتان، تلتقيان فوق أنف منتفخ، وشفتان ضيقتان، وراء شارب كَث، وكانت يداه وهما المظهر الوحيد فيه - طويلتين دقيقتي الأطراف، رشيقتين، كان أصدقاؤه يداعبونه لأن مائدته كانت تزخر بالنساء من كل الأعمار، توافدن ليقدمن له واجب الاحترام، وينعمن بمداعبته اللطيفة، وينهلن من معارفه وعلمه ويبدو أن يديه - المظهر الوحيد الجميل فيه - قد لفتتا أنظار سيدة أخرى هى «د. نعمات أحمد فؤاد»، لذلك وجدناها تقول: (كانت ملابسه حريصة عليه، لا تُظهِر منه إلا كفين نحيلتين نبيلتي الحركة والإشارة، ورقبة طويلة لرأس كبير المعرفة كبير العقل كبير المقام).

والحقيقة أن للنساء في حياة أستاذ الجيل دورا لا يخفى على أي أحد، وحبال من المودة والاحترام كانت تصله بهن، وتصلهن به، إلى درجة أن آخر من رأتها عيناه قبل أن يوارى الثرى، فتاة لبنانية اسمها «قدرية»، أقامت معه ومَرَّضته طيلة فترة مرضه، تقديرًا منها لمساهماته في إنقاذ المرأة من عصر عبودية الرجل، وفي اللحظات الأخيرة قبلها قبلة الوداع فوق جبينها، وهو يقول لها بصوت حنون متعب للغاية: «لقد أتعبتك يا بنتي، وآن أوان راحتك وراحتي» ثم فاضت روحه لبارئها.

ومن أشهر قصص الحب التي عاشها لطفي السيد، كانت قصته مع الأديبة والشاعرة الكبيرة «مي زيادة»، الفراشة الطائرة في سماء الإبداع

الأدبي، وكان شغفه بالأدب العربي مقدمة لمعرفته بها، والتي بدأت فصولها عندما سافر لطفي السيد إلى بيروت عام 1911م، ليقضي إجازته الصيفية، وفي ليلة من الليالي الجميلة هناك، حيث كان يتناول العشاء بأحد الفنادق الكبرى، لمح بالقرب منه فتاة شرقية الملامح، تتحدث الفرنسية بطلاقة مع القنصل الفرنسي في مصر، وتدافع عن المرأة الشرقية وحقوقها بحماس، لفتت نظره بفراستها وبحججها القوية وسرعة بديهتها، فسأل صديقه الذي كان موجودًا معه هامسًا: من هذه الفتاة؟فأجابه: إنها «مي زيادة»، بنت الصحفي المعروف «إلياس زيادة»، صاحب جريدة المحروسة، وبمجرد انتهاء مقابلة مي بالقنصل، تقدم إليها «خليل سركيس» الذي كان يعرفها شخصيًّا لتسهيل عملية التعارف، وقال لـ «مي»: هذا هو الأستاذ لطفي السيد، فردت بصوت يهز عروش القلوب: تشرفنا، ومن هذه اللحظة توثقت روابط الصلة بين المبدعين، وبعد عودتهما للقاهرة، أهدته كتابها «ابتسامات ودموع» وكان ترجمة لرواية ألمانية، جعلته يحرص بعد ذلك على مقالاتها المنشورة بجريدة «المحروسة» تحت عنوان: «يوميات فتاة»، وقد لاحظ الأستاذ أن أسلوب «مي» متأثر إلى حد كبير بثقافتها الغربية، فوجهها للاهتمام باللغة العربية وقراءة شعرها ونثرها.

وذات يوم وفي إحدى الجلسات، قال لها: لابد لك يا آنسة من قراءة القرآن الكريم كي تستفيدي من بلاغة معانيه ورصانة أسلوبه، فردت عليه «مي»: ليس عندي - للأسف الشديد - نسخة من القرآن، فوعدها أن يهديها نسخة منه في أقرب فرصة ممكنة، وفي اليوم التالي مباشرة وفَّى بوعده، وأرسل إليها المصحف، وأرسل معه ما تيسر من

أمهات الكتب، ففرحت بما أخذت، وانكبت على اللغة في محاولة لفهم أسرارها ومعانيها، وبدأ أسلوبها يكتسب نوعًا من الجدة والتميز في التراكيب، وتقر «مي زيادة» بهذه الحقيقة قائلة: «بدأت أفهم من لطفي السيد، اتجاه الأسلوب العربي، وما في القرآن من روعة جذابة، ساعدتني على تنظيم أفكاري وتنسيق كتاباتي ورقي أسلوبي».

تبادلت «مي» مع الأستاذ أجمل الرسائل الأدبية، المحملة بعطر المشاعر البريئة والإشراقات المبهجة المضيئة، المثيرة لخواطر وأشجان كل منهما.

كانت «مي زيادة» بحسها المرهف وذكائها ورقتها وجمالها ودلالها، قد أوقعت في شباك حبها، أساطين الأدب وأمراءه، ممن كانوا يترددون على صالونها الأدبي، ويحرصون على حضوره بانتظام، أمثال الأساتذة: «عباس محمود العقاد، مصطفى صادق الرافعي، إسماعيل صبري، أحمد شوقي، جبران خليل جبران، وأحمد لطفي السيد»؛ الذي كان يتحين الفرص ليبعث برسائل تضمن بينهما التواصل، ومن هذه الرسائل ما بعث بها وهو في الإسكندرية.

فما كاد يمضي يوليو 1913م حتى سافر لطفي السيد إلى الإسكندرية وكان قبل سفره يحرص على زيارة «مي زيادة» كل أسبوع، وقد مضى أسبوع واحد على فراقه لها في القاهرة حتى اشتاق إلى رؤيتها فبعث إليها بهذه الرسالة في 15 يوليو يقول فيها:

«سيدتي، مضى أسبوع كامل من يوم كنت عندكم أستأذن في السفر إلى الإسكندرية وما كان من عادتي أن أغيب عنك أكثر من أسبوع، إذ

كان يدفعني الشوق إلى حديثك الحلو وأفكارك المتينة الممتعة، إلى زيارتك، فلا غرو أن أستعيض عن الزيارة غير المستطاعة بهذه الرسالة السهلة الكلفة، كتابي يلقى إليك في صحة وسلامة وصبر على هذا الحر الذي ربما شبهه بعض أصحابنا الشعراء بشوق المحبين، يقص عليك، أنني أذكرك دائمًا كلما هبت نسمات البحر، وقابلت بينها وبين لوافح القاهرة، وكلما تجلى علينا البدر يضيء البر والبحر على السواء، ويملأ العيون قرة، والقلوب رضا، ولما جلست على شط البحر أتعشى وسط أصحابي كما كانت حالي وقت أن رأيتك لأول مرة، وسمعنا حديثك، وأعجبت بك، أذكرك كلما خطر ببالي النظر في حال المرأة الشرقية ومستقبلها وعلى من نستطيع أن نعتمد في المساعدة على انتقالها إلى الأفق الذي نرجوه، وكلما قرأت من الشعر ومن النثر أفكارًا تتناسب مع أفكارك أو تختلف عنها»، ويضيف لطفي السيد: «هي تملك القلوب بنظرها ولسانها وقلمها بروابط لا انفصام لها، وسلاسل لا قبل لأحد بفكاكها، ولكن مع ذلك تدين إلى الغضب وتجري عليها كما تجري علينا نحن الخلائق أحكامه، وربما زادت علينا في أن آثار الغضب عندنا لا تقيم بعد الاعتذار، أما هي فإنها غضبى يلذ لها غضبها في كل أطواره، كما يطيب لنا احتماله في كل مظاهره، عبس في الوجه لا يقل في جماله عن الابتسامة الفاتنة، وإعراض كالدلال في الإقبال، وتوقد في العينين كأنه في حلاوة لين النظر، فما أشبه نظرها الشزر بلحظها الرحيم في اللعب بقلب الحكيم، ثم قطع للرسائل وهجر جميل، أذكرك في كل وقت ولا أجرؤ أن أكتب إليك إلا في ميعاد الزيارة لكيلا أضطرك مكرهة بتقاليد الأدب أن تردي عليَّ بالكتابة كلما كتبت إليك.

على أني أعرف كثيرًا غيري، لهم تراسل قد يضيق وقتك عن العطف عليهم، إذا طلبت أنا أكثر مما يخص فكل فرد غيري - أستغفرك إن شذ قلمي عن حد ما يرضيك - فإنه يسترسل في الكتابة إليك على ما يوحيه ميلي، لا على ما يحدوه عقلي».

وبعد أن قضى لطفي السيد في الإسكندرية نحو شهرين، سافر إلى بلدته «برقين» فبعثت إليه الآنسة «مي» بخطاب يتضمن عواطفها النبيلة سطرت فيه جانبًا من أفكارها الأدبية والاجتماعية، فرد عليها بخطاب في أول سبتمبر جاء فيه: «أما بعد، فلست في حاجة إلى العنوان، لأني لا أريد أن يُقرَأ كتابي من عنوانه، ولست في حاجة إلى ندائك من بعيد، أو قريب، فأنت من نفسي أقرب من أن تناديك، جاءني كتابك فشممته مليًّا، وقرأته هنيئًا مريئًا، وإني ممتنع نهائيًّا عن أن أشرح لك العواطف التي تعاقبت على نفسي بتلاوة هذه الرسالة الفيحاء حقيقة بكل معنى الكلمة، وكل ما يأذن لي تهيبك أن أبوح به هو أني من الصباح إلى هذا المساء وأنا وحدي، فلم أستطع أن أمسك القلم، لأجيب عليه بصراحتي العادية فما وجدت بدًّا من الركون إلى أسلم الطرق، وهو أن أحفظ لنفسي وصف الاغتباط الذي نالني من هذا الكتاب حتى لا يسقط قلمي في جناية لا أخلص من عقابك عليها .. جاءني كتابك اليوم وأنا في الجنينة، جاءني ولا أكذبك أني كنت في انتظاره فقرأته، ثم قرأته، وذكرت تلك الليلة التي لها في حياتي تاريخ ومركز خاص، وذكرت إذ استمتعت برؤيتك، وتهولني قدرتك على هذا الشباب الغض» .. و«أعترف بأنك كنت في ساعة من ساعات تجلياتك حين كتبت لي هذه الرسالة، إن فيها أفكارًا أو

مرامي ذات وزن كبير، وفيها مقاصد ومعان تكاد تطير من خفتها أو تذوب من رقتها، خصوصًا نقطة الإرشاد التي أنا ضمين بأنها لتكون كذلك من الخفة وأسعد الأثر، يجب أن تخطها يد سيدة بل يد سيدتي وحدها»، والواضح من المشاعر المتدفقة في ثنايا ألفاظه وعباراته أن «مي» قد هيمنت عليه وعلى جوارحه حتى إنه عندما أعلنت الحكومة المصرية عن انتخاب أعضاء اللجنة التشريعية في خريف سنة 1913م - وكان أحمد لطفي السيد في ذلك الحين رئيسًا لتحرير صحيفة «الجريدة» ورشح نفسه عن دائرة بلدته «برقين» وسافر إلى الدائرة للدعاية الانتخابية- لم ينشغل قلبه عن ذكرى «مي» في جميع تنقلاته فبعث إليها من «برقين» خطابًا بتاريخ 16 نوفمبر جاء فيه:

«سيدتي، خرجت أمس من قرية هي «أم الدياب» على بعد ساعتين اثنتين، كنت أزور أهلها زورة انتخابية، ولم أكن كغالب الأحيان في جمع من أصحابي، بل كنت ثالث ثلاثة، خادمي وحصاني، خرجت منها مع بزوغ القمر أسايره، وهو يعلو على الأفق، كلما ارتقى ميله قطعت أنا من الأرض ميلاً، وإني على هذه الحالة ساكت، وحصاني الهزيل خفيف الحركة ينهب الأرض نهبًا بخطى خفيفة، لا يكاد يُسمَع وقع حوافره على الطريق، وظله نحيف مثله، يسليني النظر إليه مرة، وقياس ميل القمر مرة أخرى، وليس فيما حولي من الأشياء في ذلك السكون الشامل، والنوم العميق ما يلفت نظري بوجه خاص.

وإني لكذلك إذا بي أنتبه من لهوي إلى ما أنا فيه من هم ناصب وتعب مستمر، أقدر شقاءنا في هذه الحياة، فما كادت ترجع نفسي من تقديرها،

وتفرغ من الموازنة بين اللذة والألم، وبين السعادة والشقاء، قانعة بأن ما نحن فيه ضلال، وأن كفة الشقاء راجحة على كفة السعادة الموهومة!

ما كادت تقنع نفسي بهذه النتيجة السوداء، حتى جاءني منك طيف صديق جميل الصورة، جميل النفس في نظرته رجاء البائس ومن بيانه السحر الحلال، لا عذر لدعوى الشقاء من رجل كسب صداقتك وهي شيء كثير، ولا محل للموازنة بين اللذة والألم عند امرئ له أمل صادق في حضور مجلسك واستماع حديثك على هذا الخيال أو على هذه الحقيقة ، أرخيت لحصاني العنان، يسير على هواه حتى أفكر أنا أيضًا على هواي.

وأرجو أن يطول سراي حتى لا تنقطع مني سلسلة الخيالات الجميلة! ما أسعد حظ الشعراء، مازال طيفك يسري معي، وكلانا تغمره أشعة القمر الباهتة، ويظرفه السكون الشامل حتى وصلت البيت، وكأن الطريق قد انطوى تحتي، فلم أحس طوله، والوقت قصر، فلم أشعر بأجزائه، بل ندمت على أني اتبعت الطريق المستقيم، وكان أولى أن أقطع المسافة خطًّا متكسرًا يطول به وقت الائتناس بك.

أشكرك، وأرجوك ألا تظني أن طيفك الرقيق الحاشية، الجريء القلب الذي ينزل عليَّ ليسايرني وسط الخلاء المخيف في الليل، لا تظني أنه يغني غناء قلمك، فتتباطئين في رد كتابي كما عودتني بعض الأحيان.

فإن فعلت، فما أنا ممن يسكت على هضم حقه، وأنا أعرف كيف آخذ حقي وزيادة»، ثم يقول في نهاية الخطاب: «أراني الآن كنت طيبًا، فما

أراد الله أن يظهر جفائي على الرغم من إرادتي، ليكن، ولكن مع ذلك أرجو أن تعتقدي في أني أطلب رضاك، وأقدم إليك تحياتي الخالصة».

لكن إحساسه الصادق المرهف، ومشاعره الفياضة، لم يحرماه الإباء وعزة النفس، والدفاع عن الحق مهما يكن الثمن، وكانت للطفي السيد مواقف تشهد له بالصلابة وعدم التردد أو الخوف، نذكر منها مثلاً: أنه في أوائل 1914 م، أخبره «سعد زغلول باشا»، أن الخديوي يرغب في لقائه، فرد عليه لطفي بك: ومادام الخديوي يرغب في لقائي، فلماذا لم يطلب مقابلتي مباشرة؟ وأظن الأفضل أن يدعوني هو، وهو ما كان من الخديوي فعلاً، فأرسل إليه رسولاً رسميًّا يبلغه برغبة الخديوي في لقائه، واستجاب الأستاذ، وكانت مقابلة ممتعة، تباحثا فيها حول الفكر والسياسة والاستعمار، وقبل أن تنتهي المقابلة، قال له الخديوي: أظنك يا لطفي قد عرفت الطريق، فأرجو أن تأتي إليَّ كل يوم سبت، فأجابه لطفي: يامولانا، ما شأن الكاتب والسلطان؟! فقاطعه الخديوي: إذًا أنت لا تريد أن تأتي عندي، فاعتذر لطفي بأدب: لكن ما أعنيه أن آتي إليكم، كلما دعيت.

ومثلما عُرِفَ بحضوره الطاغي وإبائه وكبريائه وعزة نفسه، عُرِفَ كذلك بثقافته الواسعة، وتنوع روافدها، وقد أسهمت كل هذه الروافد في التشكيل الفكري والوجداني لأستاذنا، وتعميق وعيه بذاته وبكل قضايا مجتمعه، ولِمَ لا؟! وقد أطل على أمهات الكتب التي وصلت ماضيه بحاضره، وغاص في علوم اللغة العربية وآدابها، وأتقن قواعد النحو والصرف والبيان والمعاني والبديع والعروض والقوافي وتفسير

القرآن الكريم وأدب البحث والمناظرة، وترسخت صلته بالعلوم الأزهرية والإسلامية على السواء، كما نهل من علوم المنطق والفلسفة ومن مشاهير فلاسفة المشرق والمغرب العربيين: «ابن رشد وابن سينا وابن حزم»، ولِمَ لا؟! وقد اتصل بأقطاب عظيمة، لم تؤثر عليه فحسب، بل أعادت الصياغة الفكرية لأمة بأكملها، ولِمَ لا؟! ولم يَقصِر الرجل نفسه على النتاج الثقافي المحلي والأفكار النمطية المكررة، بل راح ينفتح على الغرب، ويغوص في ثقافاتهم ومعارفهم ليستشرف آفاقًا فكريةً رحبةً، فإجادته للفرنسية فتحت له آفاقًا لمعارف جديدة، غير تلك التي رسخت في الأذهان، وقد تعمق أستاذنا في بحور الثقافة الغربية، قديمها وحديثها، وترجم عن الفرنسية بعض مؤلفات أرسطو، وتأثر كثيرًا بنظريته في السياسة والأخلاق، والتي دفعته لاحقًا للدعوة إلى الديمقراطية والحكم النيابي، ففلسفة النظرية الأرسطية تقوم في الأساس على النظرة العامة للأخلاق، وسيادة القانون على تسلط الفرد، ودستورية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، على أساس الاختيار الحر وليس القهر والاستبداد، وبنيت فلسفة لطفي بك انطلاقًا من هذه الأفكار الأرسطية، حيث تركزت في الدعوة إلى ضرورة معالجة أخطر الأمراض التي تهدد المجتمعات، وهي رذيلة الاستبداد، أبرز معوقات التنمية والتطور، وكلمة السر إلى عموم الفوضى وانتشار الفساد، وتَمَكُّن أهل الثقة من أهل الخبرة، كما تركزت فلسفته كذلك، في وجوب تصحيح العلاقة بين الدولة والحكم، حتى يمكن الارتقاء؛ لذلك نجده في مقالاته وتحليلاته يدعو للدولة القومية والحكم الديمقراطي ونبذ

رذيلة الاستبداد ويقول: «الاستبداد مفسدة الطباع والأخلاق، واستمرار الحكومة الاستبدادية إنما هو استبقاء لعلة الفساد، وإضافة فساد إلى فساد إلى فساد».

ورغم إعجاب أحمد لطفي السيد بأرسطو وفلسفته، فإنه لم يسجن نفسه في تلك الفلسفة وحدها، ولم يقف من أرسطو موقف الناسك المتعبد، بل أخذ يبحث عن الفلاسفة المحدثين، ويقرأ لهم ويتعلم منهم، فاستفاد كثيرًا من الفيلسوف الألماني «كانط» ومن المفكرين الفرنسيين العظيمين: «فولتير وروسو» وأعجِبَ أيضًا بـ «دارون» صاحب نظرية التطور،و«تولستوي» واستهوته إنسانيته وبساطته، وتمنى لو عاش حياته الريفية أو طبق نموذجها في القرية التي ولد فيها «برقين» وممن تأثر بهم أستاذنا أيضًا: «جون ستيوارت مل» صاحب مذهب المنفعة والحرية، وقد جعل أحمد لطفي السيد من مذهب «مل» قاعدة لتفكيره السياسي والاجتماعي، واعتبر المنفعة الحافز الأصيل للعلاقة بين الدول بعضها ببعض، أو بين الحكومات والأفراد، أو في علاقة الأفراد بعضهم ببعض، ومذهب الحرية الذي نادى به «مل»، كأساس للنظام الاجتماعي، أخذه أحمد لطفي السيد، وأطلق عليه مذهب الحريين في الدولة، نسبةً للحرية، وفضَّل هذه التسمية على غيرها من المسميات الأخرى: «مذهب الحرية أو مذهب الأحرار» .

وهكذا كانت دعوته لمذهب المنفعة والحرية جديدة وغير مسبوقة، كما كانت مصطلحاته السياسية وأفكاره وتوجهاته وقضاياه التي فجرها، وعن ذلك يقول الدكتور «طه حسين»: «كان الأستاذ يحدثنا بغير تكلف

عن السياسة المصرية وعن السياسة العالمية، ولأول مرة سمعنا منه ألفاظ الديمقراطية والأرستقراطية وحكم الفرد وحكم الجماعة وحق الأمة في أن تحكم نفسها بنفسها، ومقام الأمة فوق كل مقام، ومن أن الحكام ليسوا إلا خُدَّامًا للشعب، يخدمونه ويأخذون أجرهم منه، فإذا استقاموا ونصحوا للشعب، فهم خدام أمناء، وإذا جاروا وغشوا الشعب، فهم خدام خونة لا فرق في ذلك بين أمير ووزير وموظف مهما كان مركزه».

ويبدو أن هذه الأفكار الإيجابية المهمة قد تركت أصداءها في نفس أستاذنا أحمد لطفي السيد، وتركت تأثيرها على اتجاهه السياسي والفكري فيما بعد، وعلى إحدى أهم القضايا التي كرس حياته دفاعًا عنها وهي قضية «مصر للمصريين»؛ لذلك نجده بمجرد عودته من سويسرا ينضم لمجموعة من المثقفين الوطنيين لتكوين «حزب الأمة» في سبتمبر عام 1907م -على نحو ما سبقت الإشارة - للوقوف أمام التيار الذي يتزعمه الخديوي ومصطفى كامل والقائم على أساس التقرب من تركيا، ويشرع في اتخاذ مواقف وطنية تُرَسِّخ لهذه القضية الجديدة؛ «مصر للمصريين»، ويُنشِئ صحيفة «الجريدة» لتتحدث بلسان الحزب وقد رأس تحريرها مدة سبع سنوات من عام 1907م - 1914م، حتى انتهت بنهاية الحزب مع بداية الحرب العالمية الأولى.

تتلمذ على يديه ونهل من علمه كثيرون، فكان لهم السراج المرشد والخبير الواعي بما تقتضيه كل مرحلة تاريخية، وكانوا له التلاميذ النجباء المقدرين للمعلم، ومن هؤلاء:

- إسماعيل مظهر، وقد شجعه أستاذه لطفي السيد على تبني الفكر الحر، والاهتمام بالعلوم الغربية، مما وضع إسماعيل مظهر فوق قمة الثقافة المصرية والعربية، وأصبحت له مقالاته المتميزة في مجلة «المقتطف» وترجمته الشهيرة لكتاب دارون: «أصل الأنواع» وفي عام 1927م أصدر مجلته الشهيرة «العصور»، وكانت متخصصة في الآداب والعلوم والفلسفة، وكل ما يتعلق بقضايا الساعة، وقد تجمع حول هذه المجلة عدد كبير من الكتاب المناصرين للفكر الحر، أمثال: «حسين محمود، عمر عناية، جميل صدقي الزهاوي، أنور شاءول»، وغيرهم ممن كانت لهم إسهامات في نقل المعارف الغربية إلى العربية وتاريخ الأديان ونقل الأفكار الدينية وكتابة القصائد والأشعار الرافضة لكل أشكال الهيمنة الاستعمارية، لكن إسماعيل مظهر كان فوق كل هؤلاء، بسبب مقالاته الجريئة التي تناول فيها المعتقدات الدينية التي لم يسبق لأحد أن تجرأ على نشرها، وهو في منهجه هذا سائر في نفس الاتجاه الذي سبقه إليه لطفي السيد، وفي مقالة له - أي إسماعيل مظهر - عن علاقة الإنسان بالله، أشار إلى أن «من المفاهيم الخاطئة اعتقاد الإنسان بأن الله خلقه على صورته، مع أن الحقيقة هي أن الإنسان هو الذي تصور الله، بطريقة تعكس صورته هو» ومما قاله عن الأنبياء: «إن الله اختار الأنبياء من منطقة واحدة تقع بين البحر المتوسط والخليج العربي ليس لأن من عاشوا في هذه المناطق هم شعب الله المختار، بل لأنهم هبطوا في الضلال حتى آذانهم، فشاء رب العزة أن يُرسِل إليهم من يردهم لرشدهم ويهديهم سواء السبيل» ثم يستطرد قائلاً:

«ثم لماذا سمح الله لشعوب أخرى بأن يتبعوا الأنبياء المزيفين، أمثال: «بوذا وكونفشيوس»، وجعلهم ينخدعون بهم؟» ثم يخلص في النهاية إلى القول: «إن نقد الدين أفضل سبيل لمعرفته، وإعادة النظر في المسلمات تفتح للعقول نوافذ نستكشف منها حقيقة العلاقة بين الدين وما يحيط به».

- الدكتور طه حسين، وكان من التلاميذ النجباء لأحمد لطفي السيد، وقد سبقت الإشارة إلى أن للأخير موقفه المشرف من تلميذه عندما أُجبر على ترك منصبه كعميد لكلية الآداب، وما كان يتخذ لطفي هذا الموقف لولا إيمانه بعقلية طه حسين والذي كان من المستنيرين المهتمين بتطبيق المنهج الديكارتي على النقد الأدبي وكسر ما يسمى بقدسية التراث، وخطورة هذا المنهج بالنسبة للمحافظين في أن اعتماده على الشك كأساس، قد يغري البعض بتطبيقه على النصوص الدينية وهو ما يعني التشكيك فيما يتصل بصدقها.

وفي الواقع لقد طالب طه حسين بأن يكون حتى للملحد الحق في أن يدافع عن نفسه دونما الخوف من الثأر منه، ولقد نادى طه حسين قبل كل شيء بحق حرية البحث وفقًا لقواعد المنطق وقد زاد هذا الموضوع من تفاقم الصراع بين القديم والجديد.

- محمد حسين هيكل، وكان من الشخصيات الرئيسية الداعية للفكر التحرري، وقد كتب خلال العشرينات من القرن الماضي سلسلة من المقالات في السياسة، دافع فيها عن طه حسين وأفكاره وحقه في

إبداء الرأي، وهاجم المتشددين من العلماء، ووصفهم بالمُعَوَّقين، لأنهم تجمدوا في القديم، وعجزوا عن استشراف الجديد واستنشاق عبقه، كان يؤمن أن استغلال المنطق لن يقلل أبدًا من شأن الدين، بل يعتبر المنطق في كثير من الأحيان هو أساس الإيمان بالدين، وهو في ذلك قد يخالف الدكتور «طه حسين»، والذي يعتبر الشك هو الأساس في إدراك الأشياء، لكنه يوافق أحمد لطفي السيد في احترام المنطق وضرورة إعمال العقل.

كانت العلاقة بين لطفي السيد الأستاذ وهيكل التلميذ، علاقة حب ومودة وحميمية، حتى إنه عندما اندلعت الحرب بين تركيا وإيطاليا للاستيلاء على طرابلس الغرب في ليبيا، وكان الرأي العام المصري منحازًا لتركيا بحكم الصلة الدينية، نادى لطفي السيد، من خلال جريدته «الجريدة»، بأن تلتزم مصر الحياد، ولا تؤازر تركيا، وعندما لم تجد دعوته صدًى في آذان المصريين، انسحب من الجريدة، وذهب إلى قريته «برقين» ليستريح من عناء الصراعات والخلافات، وهنا يتصدر «محمد حسين هيكل» ليكتب مكان أستاذه، وكأنه جزء من فكره، وامتداد لمنهجه وسلوكه، واستمر في كتابة المقالات الرافضة لتدخل مصر إلى جانب تركيا، ومثلما تتلمذ هيكل على يد لطفي في «الجريدة»، تتلمذ على يديه في حزب الأمة وفي حزب الوفد وفي حزب الأحرار الدستوريين، وفي ريادة مسيرة الإصلاح عمومًا في الجامعة.

- سلامة موسى، وكان من أكثر المتأثرين بقراءة كتابات الاشتراكيين الفرنسيين ومؤلفات «إبسن»، والتي كانت تتناول مسرحياته أحوال المرأة في الغرب، ففتحت عيني سلامة موسى على سوء حال المرأة في الشرق، كما تأثر بـ «چورچ برنارد شو»، وقد التقاه مباشرةً في إنجلترا عام 1910م، وشاركه في عضوية الجمعية الفابية، وقد عبر سلامة موسى عن آرائه في الرأسمالية والملكية الخاصة والتأميم، وكافح لنقل تلك الأفكار إلى جمهور المثقفين والبسطاء على السواء.

وكان لطفي السيد أكثر المصريين الذين تركوا بصماتهم على سلامة موسى، وقد قرر الأخير هذه الحقيقة في سيرته الذاتية، عندما قال: «إن فلسفة لطفي السيد عن الوطنية قد جعلت من المستطاع لي، رغم كوني غير مسلم، أن أحب مصر، وأشعر بوطنيتي وانتمائي لها، وأن أنضم للحركة الوطنية التي قادها المصريون، ممثلة في الوفد وأن أبقى عضوًا في ذلك الحزب إلى نهاية حياتي».

ومثلما كانت الصحافة أهم اهتمامات لطفي السيد، كانت الصحافة عنوان الحياة بالنسبة لسلامة موسى، اتجه إليها وجعلها العصا التي يتكئ عليها طيلة حياته، فاستمر يكتب في كبرى المجلات والصحف في عصره، «اللواء، الجامعة، المحروسة، المقتطف، الهلال» كما انضم إلى أسرة تحرير جريدة الحزب الوفدي «البلاغ» سنة 1931م، وفي عام 1952م ينضم إلى «مصطفى وعلي أمين»، ويكوِّنون أسرة تحرير الأخبار وقد ظل يعمل بها حتى وفاته عام 1971م.

والخلاصة .. كان أحمد لطفي السيد نجمًا التفت حوله مجموعة هائلة من كواكب وأقطاب العلم والأدب والثقافة والفن في مصر، تنجذب إليه وتدور في فلكه وتستمد اتزانها وتماسكها واستقرارها من شعاع أفكاره الجديدة، كان ميالاً للعلم والعلماء، فعرفهم وعرفوه، وتفاعل مع المجتمع، وتفاعل المجتمع معه، وحرص على العلم من أجل العلم، وليس مجرد التحصيل أملاً في التفوق العلمي فقط، تحدث عنه «عبدالعزيز البشري»، بقوله: «أحمد لطفي السيد بان خطره، من يوم أن ظهر نجمه، فكان طالبًا في مدرسة الحقوق لا تعنيه دراسة القانون المدني، ولا يحتفل بقانون تحقيق الجنايات، ولا يهمه أين تقع نمرته من سلك التلاميذ في امتحان نهاية العام، بقدر ما تعنيه مدارسة المنطق والفلسفة وعلوم الاجتماع، على أنه كان مجليًا في الأولى، مثلما كان مجليًّا في الثانية، وبهذا خرج لطفي على غير ما يخرج سائر التلاميذ، خرج وله عِرْق في الحكمة».

لقد كانت شخصية الأستاذ مثقلةً بالتجارب والخبرات، معتدلةً في المواقف، مؤمنةً بالقيم التي تدفع المجتمع للأمام، مستعدةً لقبول آراء المغمورين والمشهورين معًا، ولم يحظ بحب الناس تملقًا له أو استجداءً لمكانته في السلطة، فقد تعلق به الناس وهو حي، مثلما أشادوا به وحزنوا عليه كثيرًا بعد أن فارق الحياة في الخامس من مارس عام 1963م، فشيعت الدولة جنازته رسميًّا، وشاركت فيها كافة الأطياف والطوائف، وأفردت له الصحف صفحات عن سيرته وإنجازاته العلمية

والعملية، عن فضائله وأفضاله وتجاربه، وكتبت الشاعرة «روحية القليني» 27 بيتًا في رثائه، ومما قاله فيه الدكتور «طه حسين»: «أشهد أيها الزملاء والسادة، لقد فقدت كثيرًا من الزملاء والأصدقاء والإخوان والأحباء إليّ والكرام عليّ، فوجدت ما يجد الإنسان من اللوعة والأسى والأسف لفقد الإخوان والأصدقاء، لكن أجد من ذلك لفقد هذا الأب والأستاذ الكريم والصديق الحميم أحمد لطفي السيد، ما لم أجد مثله قط من فقد أب أو أخ أو صديق».

وتوالت الكتابات عن الرجل ولا تزال تتوالى، ورغم رحيله عنا منذ ما يقرب من نصف قرن، فإن أفكاره لا تزال تعيش بيننا، مدللةً على شموخه، وشاهدةً على عظمته وعبقريته، ولا تزال شخصيته هي المنهل الذي نرتوي منه؛ بحثًا عن الحرية، في زمن ضاعت فيه كل معاني الحريات.

الفصل الثاني

الفكر السياسي عند أحمد لطفي السيد

- المفهوم والأداة
- مواقفه السياسية
- الليبرالية في مصر

مفهوم الحرية عند أحمد لطفي السيد

- الحرية الفردية
- الحرية السياسية
- الحرية العلمية
- حرية الرأي والتعبير

مفهوم الديمقراطية عند أحمد لطفي السيد

- الدستور
- معارك لطفي السيد حول قضايا الاستقلال
- مجالس المديريات
- القومية المصرية

المفهوم والأداة

ينبع الفكر السياسي عند لطفي السيد من مصدرين أساسيين سادا المجتمع الأوربي في القرن التاسع عشر، هما:

أولاً: الليبرالية وهو اللفظ الذي كان يستخدمه لطفي السيد في كتاباته، وحين اختار لها ترجمةً أطلق عليها «مذهب الحريين».

ثانيًا: النزعة القومية التي سادت أوربا بعد انهيار الإمبراطورية، ووحدة العالم المسيحي في أوربا، وقيام ما عُرِفَ بالدولة القومية، وقد عبر لطفي السيد عنها بجملة «الجامعة المصرية» وتعني إبراز الشخصية المصرية وتقديمها على غيرها، في مقابل الجامعة الإسلامية ووحدة العالم الإسلامي في ظل الدولة العثمانية، وكان هذان المصدران مدار كتاباته وأحاديثه طوال حياته، حتى بعد أن أخذت فكرة القومية العربية تطل بوجهها - منذ الخمسينيات - على مصر والعالم العربي، وإن لم يبد لطفي السيد فيها رأيًا حاسمًا، ونادرًا ما تناول العرب في كتاباته بالرغم من تقديره واحترامه لفكر الشيخ «محمد عبده» في اعتقاده بأن الإسلام والحماية الإسلامية كانا في أنقى صورهما في الجزيرة العربية، ولم يرَ في قيام جامعة الدول العربية غير نوع من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، لهدف مشترك دون أن يطرأ على شخصية الدولة وكيانها أي تغيير.

كان حادث طابا من أهم الحوادث السياسية والفكرية التي خاضها لطفي السيد، وتبلورت خلالها أفكاره السياسية والاجتماعية، وأعني

بالفكر السياسي كل ما يتصل بعلاقة الدولة - أي دولة - بالعالم الخارجي، كما أعني نظام الحكم الذي تختاره الدولة لنفسها، وقد مر العالم بأنماط كثيرة من أنظمة الحكم، بدايةً من المَلَكية المُؤلّهة، ثم المَلَكية المستبدة، إلى ديمقراطية دولة المدينة في أثينا وجمهورية روما في بداية نشأتها حتى أصبحت قيصرية، ثم النظام السياسي لعالم العصور الوسطى في الشرق والغرب، حتى برزت إلى الوجود فكرة الدولة القومية، التي سادت أوربا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وعاودت الظهور مرة أخرى للاتجاه العالمي حديثًا.

وكانت «الجريدة» هي النافذة التي أخذ لطفي السيد يطل من خلالها على المصريين وصدر أول أعدادها في سبتمبر سنة 1907م؛ هذا فضلاً عن المحاضرات التي كان يعقدها في دار «الجريدة»، ويدعو إليها المفكرين وكبار الكتاب، لإلقاء محاضراتهم على الشباب، في شتى النواحي، للوصول بهم إلى الفكر الحديث، الذي ساد الغرب الأوربي المتقدم، وينشد بذلك لمصر أن تسلك هذا الطريق أملاً في بنائها وتقدمها.

كانت «الجريدة» - كما ذكرنا - هي الصحيفة التي أبرزت الفكر السياسي للأستاذ، وإن كانت ترجماته لمؤلفات «أرسطو» عن الفرنسية قد دعمتها لما تحويه من تعبير عن أصول فكره السياسي في الديمقراطية الإثينية، وهي الديمقراطية التي انتهجتها أوربا وأخذت بها، خاصةً في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر، كما نراه في كتاباته يبدي إعجابه الشديد بكتاب «چون ستيوارت مل» «الحرية» وكذلك بكتابات «بنتام» عن المنفعة.

لقد كان كل ما قام به لطفي السيد في تلك الفترة هو مخاطبة الرأي العام بفكره الجديد، وهو في هذا الطور من حياته مفكر قبل أن يكون صحفيًا، وصاحب دعوة ومذهب، قبل أن يكون سياسيًا، ،ونجح في أن يصل بفكره إلى خاصة المثقفين وأن يكون صاحب مدرسة سياسية، قُدِّر لها - فيما بعد - تقرير مصير ثورة 1919م، ولكنه لم ينجح في أن يكون سياسيًا عمليًا، حتى إنه حين أُختير وزيرًا للمعارف بوزارة «محمد محمود» عام 1929م لم يكن من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين، وحين اختلف رجالِ الوفد المصري على أنفسهم، وانشق بعضهم على «سعد زغلول»، وألفوا حزب الأحرار الدستوريين، عزف عن الحركة الوطنية، وعاد مديرًا لدار الكتب كما كان من قبل، وعكف على ترجمة ما بدأه من مؤلفات «أرسطو».

وقد عبر عن آرائه تلك في أول أعداد الجريدة، بما دعاه «الاعتدال الصريح» وأما أهدافه التي حددها فهي «إرشاد الأمة المصرية إلى أسباب الرقي الصحيح، والحث على الأخذ بها، وإخلاص النصح للحكومة والأمة بتبين ما هو خير وأولى»، ثم مضى يقول: «لا يكون أهل الوطن الواحد أمة إلا إذا ضاقت دائرة الفروق بين أفرادها واتسعت دائرة المشابهات بينها، وإن أظهر المشابهات - في حال الأمة السياسي - هو التشابه في الرأي بين الأفراد وهذا هو ما يسمونه بالرأي العام، والناس بطبائعهم أشتات في الرأي، وكما قيل: للناس عدد رءوسهم آراء، وهم في البلاد الحديثة العهد بالرقي ينصرف كل منهم غالبًا عن التفكير في الأمور العامة، إلى تدبير حياته الخاصة، حتى ترشدهم الصحف كل يوم

إلى أن لهم فوق وجودهم الخاص وجودًا عامًا، هو غير الأول، وأن لهذا الوجود العام كمالاً يجب أن يرقى إليه بعمل الأفراد».

ويخلص لطفي السيد في افتتاحية العدد الأول من أعداد «الجريدة»، بعد هذه المقدمة، إلى عدة نتائج ومن ثم إلى حكم تطمئن إليه.

فأما النتائج «فهي أن الإرشاد أدعى إلى تقريب الآراء المتباينة مما يؤدي إلى تكوين الرأي العام، والصحافة هي الآلة الكبرى للإرشاد والرقابة، والصحافة أقوى سبيل إذا انتقلت من يد الفرد إلى أيدي الجماعة، لأن الجميع المتضامنين أحكم من الفرد أمرًا، وأثبت رأيًا، وأأمن هوًى، وأعسر على عواصف الأيام متقلبًا».

وأما الحكم الذي تقرره فهو أن أولى الجماعات قيامًا بذلك هم «جماعة أولي الرأي والذين يعلون بالمنصب أو بالعلم أو بالفضل».

عاشت «الجريدة» سبع سنوات وبضعة أشهر، يديرها ويحررها لطفي السيد، وحين هجرها لم تعِش طويلاً، إذ احتجبت عن الصدور في أول يوليو سنة 1915م، وكان قد ترك تحريرها في سبتمبر سنة 1914م، وهذه الأعوام السبعة هي الأعوام التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى، وإعلان الحماية البريطانية على مصر، وكانت أعوامًا حافلة في تاريخ مصر، فقد شهدت تكوين الأحزاب المصرية وأطلِقَ على عام 1907م عام الأحزاب.

مواقفـه السيـاسـية

من ينفتح على روافد الثقافة والمعرفة، من يتعرف على الرأي والرأي الآخر ويقيم وزنًا لمؤيديه ومعارضيه على السواء، من يرفض أن يكون من المتفرجين ويصر على لعب دور أساسي في حل قضايا مجتمعه، وإعادة صياغة منظومته، من يعارض من أجل الإصلاح، ويعبر عن رأيه بجرأة وشجاعة -مهما كانت النتائج - فهو رجل مسلح بالفكر والأخلاق، وهما الركيزتان الأساسيتان اللتان يعول عليهما أي سياسي ومفكر، يريد أن يكون له صوت يسمع، وموقف يحترم، ومكان الصدارة بين معاصريه.

ولقد كان أحمد لطفي السيد مثقفًا وواعيًا وجريئًا، غير مستبد برأيه، لا يخاف في الحق لومة لائم، فاستحق بهذه الصفات أن يكون سياسيًّا ومفكرًا من الدرجة الأولى، واستحقت آراؤه ما يليق بها من تقدير واهتمام.

وجاءت هذه الآراء كهمزة وصل بين ما أُعجِبَ به في الثقافة الغربية، وما تمناه للمجتمع المصري، بين فكر مستنير أضاء حياة الأوربيين، ووطن في طور النشأة يفتش لنفسه عن خلاص من تراكم الثقافات البالية، والأفكار التي تحمس لها لطفي بك راسخة شائعة في الفكر الغربي، ثم سعى - لأهميتها في التطور - إلى إفادة المصريين منها؛ بنقلها والدعاية لها، باعتبارها أهم ضرورات المرحلة، والديمقراطية

والحرية، والأمة كمصدر وحيد للسلطات، والمطالبة بالدستور والدعوة للقومية والنفور من الاستبداد، كلها أفكار أوربية معروفة ، لكنها كانت جديدة على المصريين، كلها تهدف لتجاوز الفجوة الحضارية الحاصلة بين المصريين والغرب، كلها لها طابعها ولونها وطعمها الخاص، بحيث تحمس لها وحمل لواءها أستاذ الجيل، لتكون هي واسمه وجهين لعملة واحدة، ويمكن القول إن آراءه السياسية ارتكزت عمومًا على عدة محاور:

الليبرالية في مصر

يُعتبَر أحمد لطفي السيد الأب الروحي لليبرالية، وأهم دعاتها في الشرق، والليبرالية في أبسط مفاهيمها، مذهب رأسمالي، يدعو للحرية المطلقة في السياسة والاقتصاد، والقبول بأفكار الغير وأفعاله، حتى لو كانت متعارضة، والليبرالية مرادفة للحرية، التي هي حق الأفراد الطبيعي، وليس لأحد - كائنًا من كان - تكبيلها أو الحجر عليها، وقد نظر الليبراليون الأوربيون إلى هذا المذهب كقيمة أساسية للبناء الفكري، باعتبار الفرد هو محوره، ومن واجب المجتمع والدولة حماية استقلاله، وتسهيل سعيه لتحقيق ذاته، وإتاحة المجال أمامه للاختيار الحر، وضمان استقلاله التام في حرية الملكية كأحد الحقوق الطبيعية للفرد.

نشأت الليبرالية في أوربا مع بداية القرن السادس عشر، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية التي عصفت بأوربا، في تلك الحقبة، ولا تتبلور الليبرالية كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم مفكرون كثيرون في إنجاحها وإعطائها طابعها المميز، وكان لكل منهم دوره الخاص في هذا الإطار أمثال: «چن لوك وچان چاك روسو وچون ستيوارت مل»، وقد سبقت الإشارة إلى مدى تأثر الأستاذ

بهم، وأعتقد أن الظروف التي هيأت لتمكن الليبرالية من المجتمع الأوربي، هي نفسها التي مهدت الطريق إلى ترسيخها بعد ذلك في مصر، فالظلام الذي كانت تعيشه أوربا، بسبب سيطرة المؤسسة الدينية عليها، هو الذي فجَّر الطاقات ونشر النور في ربوعها، وحبب الإصلاح والتغيير والحرية إلى قلوب الناس، فالثبات دائمًا ضد قانون الوجود، وإذا كانت الحرية في أوربا قد جاءت كرد فعل طبيعي للجهل والظلم والقهر وجمود الفكر، فمصر هي الأخرى كانت قبل الاحتلال البريطاني شبه راكدة، غارقة فيما آلت إليه أوضاعها من تدهور، كان الأزهر هو مركز العلم الوحيد المعترف به، والفكر السلفي هو المسيطر على الحياة عمومًا، وكانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة أمر وطاعة، سيد وعبد.

ولكن بدأت مصر في التعرف على نفسها، بظهور مقدمات الليبرالية حثيثًا فيها، ومنها:

- الحملة الفرنسية على مصر 1798م - 1801م، فبمجرد مجيئها إلى مصر، وما أحدثته للمصريين من صدمة حضارية، أشعرتهم بالفارق الحضاري الكبير والرهيب بينهم وبين المستعمر الجديد، فقد رافق «نابليون» في حملته هذه جمع من العلماء في تخصصات مختلفة، كما أدخل معه مطبعتين إحداهما عربية والأخرى فرنسية، وأنشأ الدواوين، وأنشأ مرصدًا ومتحفًا ومختبرًا ومسرحًا ومجمعًا علميًا، غير أن قِصَر الفترة التي مكثها الفرنسيون في مصر، إضافةً إلى عدم استقرار الأوضاع لهم كما يشتهون، وعدم الاندماج الفاعل بينهم

وبين الشعب المصري، كل ذلك قلل من حجم الاستفادة المصرية من ثمرات التقدم الأوربي التي جلبتها الحملة معها.

- الخبرات الأجنبية وحركة الابتعاث، وبعد رحيل الفرنسيين عن مصر، تتسع آفاق الليبرالية شيئًا فشيئًا، إما بالاستعانة بالخبراء الأجانب في وضع نواة الدولة المصرية الحديثة التي كان ينشدها محمد علي، وإما بإرسال البعثات لأوربا، وكانت أولاها عام 1813م، بإرسال مجموعة من الطلبة المصريين إلى إيطاليا لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة والطب، وفي عام 1826م انتقلت حركة الابتعاث إلى فرنسا، وبلغ عدد المبعوثين إلى أوربا عمومًا، في الفترة من عام 1813م إلى عام 1847م، حوالي 339 مبعوثًا، وبعد عودتهم عملوا في حقول التعليم والجيش والطب والهندسة والترجمة .. إلخ.

- الترجمة، اتسع الانفتاح على أوربا وثقافاتها وأفكارها، بتنشيط حركة الترجمة، والتي وصلت الشرق بالغرب، بآفاق جديدة للمعرفة، لم تكن موجودة، وظهر مترجمون مصريون برعوا في هذا المجال، وقدم هؤلاء للمكتبة المصرية والعربية كتابات أدبية، بالإضافة لكتابات سياسية واجتماعية أوربية، كانت ذات توجهات ليبرالية واضحة، ومن أبرز هؤلاء المترجمين:

- «رفاعة رافع الطهطاوي» أحد أبرز رواد النهضة الحديثة في مصر، وقد أسهم في تعريف القارئ المصري على اتجاهات الفكر الاجتماعي والسياسي في فرنسا، بعد أن ترجم عددًا من الكتب من أهمها «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» أو «الديوان النفيس بإيوان

باريز» عام 1834م، وقدم فيه فكره عن الحياة في باريز وعن الثقافة والعادات والتقاليد، واعتبره البعض بمثابة حجر الأساس في الفكر الاجتماعي والسياسي المصري، خلال القرن التاسع عشر، كما أصدر في أواخر حياته كتابًا مهمًّا يمثل النضج الفكري للطهطاوي، وهو «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية» وكان ذلك عام 1869م، كما ترجم «الدستور الفرنسي» والذي سماه «الشرطة» وكذلك «وثيقة حقوق الإنسان» وكتاب «روح القوانين» لمونتسكيو و«العقد الاجتماعي» لروسو وغيرهما من الكتب التي تبشر بالقيم والمبادئ الليبرالية.

- «أحمد فتحي زغلول» وقد اهتم بترجمة كتابات سياسية واجتماعية أوربية، ذات توجهات ليبرالية واضحة فتحت أبواب المعارف للمصريين كي يتعرفوا على الفكر الليبرالي الغربي، وكان يقدم لها بمقدمة يوضح فيها تعاطفه مع المبادئ والأفكار الليبرالية المبثوثة فيها، ويدعو القراء للإفادة منها، وكان من أبرزها «أصول الشرائع» لبنتام ونشرت ترجمته عام 1892م، وكتاب «سر تقدم الإنجليز السكسونيين» لإجمون ديمولان ونشرت ترجمته عام 1899م، وكتاب «روح الاجتماع» لجوستاف لوبون ونشرت ترجمته عام 1909م، وكتاب «سر تطور الأمم» لجوستاف لوبون أيضًا ونشرت ترجمته عام 1913م،وكتاب «العقد الاجتماعي» لروسو، وغيرها من الكتب التي أفادت منها الثقافة المصرية.

وتواصلت حركة الترجمة في مصر لتشكل نافذة تطل منها مصر ومعها العالم العربي على الغرب وثقافته وتياراته الفكرية المختلفة

واتخذت مكانة مهمة في نظر دعاة الليبرالية كمرحلة لابد منها لخلق بيئة ثقافية وفكرية مناسبة تمهد للدخول إلى مرحلة التأليف تاليًا، وقد أسهمت شخصيات أخرى في نهضتها أمثال: «المنفلوطي ومحمد حسين هيكل وطه حسين والعقاد والمازني» ...إلخ.

- الصحافة: ومثلما كان للخبرات الأجنبية والبعثات والترجمة أدوارها في توعية العقل الجمعي المصري وتهيئته لتقبل الآخر، جاءت الصحافة لتلعب دورًا لا يقل أهميةً عما سبقها، وقد برزت أهمية الصحافة منذ إصدار جريدة الوقائع المصرية عام 1828م، ومن بعدها: الجريدة العسكرية 1833م، يعسوب الطب 1865م، روضة المدارس 1870م، صحيفة السلطنة 1875م، جريدة الأهرام 1876م، صحيفة أبو نظارة 1878م، جريدة مصر 1879م، صحيفة الطائف 1881م، صحيفة الزمان 1882م، جريدة الأزهر 1887م، صحيفة المقطم 1889م، مجلة المقتطف 1889م، جريدة المؤيد 1889م، مجلة الهلال 1892م، صحيفة اللواء 1900م، صحيفة الجريدة 1907م، صحيفة البلاغ 1923م، مجلة المستقبل 1914م، المجلة الجديدة 1929م، مجلة الفجر الجديد 1925م، مجلة المعرفة 1931م ، مجلة الرسالة 1933م، وغيرها من الصحف والمجلات التي لعبت دورًا محوريًّا في التعريف بالفكر الأوربي ورفع راية الليبرالية، وقد نجحت بلا أدنى شك في إخصاب وتغذية وتنمية حياتنا الثقافية، وذلك عن طريق عدة روافد، أولها: الخبر الصحفي الذي أخرج الرأي العام من عزلته

عن الخارج، وأوجد أفضل وسيلة اتصال للرأي العام بين الجمهور بالداخل، وثاني هذه الروافد، المقال التوجيهي والتثقيفي، وقد تميزت به صحف الرأي والصحف الأدبية والعلمية المتخصصة، وكانت هذه الصحف بمثابة مدرسة الشعب التي تعلم وتوجه وتقود الرأي العام، وثالث هذه الروافد، الأدب القصصي وهو ذلك الأسلوب الذي اصطنعه بعض الكتاب التنويريين أمثال:«يعقوب صنوع» في قصتي «القرداتي» و«الصدفجي»، اللتين كان يسخر فيهما من الخديوي وأفعاله وينتقد خلالهما بعض العادات والتقاليد البالية، أما الرافد الرابع فتمثل في تلك الأعمال المترجمة؛ الأدبية والعلمية والفلسفية التي كانت تنشرها الصحف وتحللها وتعقب عليها؛ الأمر الذي أثرى حركة الإبداع المحاكية للقوالب الغربية من جهة، والنزعة النقدية التحليلية من جهة ثانية، وتجلت هذه الترجمات في تعريب بعض القصص والروايات المسلسلة في باب الآداب الذي أفردته معظم مجلات الشوام لهذا الغرض، وظهرت كذلك في الملاحق والكتب التي كانت تصدر عن صحيفة المقطم والهلال والاتحاد المصري، لقد كانت الصحافة في تلك الحقبة من تاريخنا الحديث أنموذجًا - مع كثير من النواقص التي لابد أن تكون في البدايات - للصحافة الحرة المسئولة، حيث جمعت بين مهمتين كبيرتين، أولاهما: أنها كانت حاضنة لحرية الرأي وللتنوع الفكري والسياسي والثقافي، وثانيتهما: أنها كانت ذات دور تنويري تحديثي، يلتزم جانب النضال من أجل نشر العقلانية والعلمانية

والتحرر الوطني، ونحا بعضها كذلك منحى النضال لنشر فكرة العدالة الاجتماعية والاشتراكية، ويتضح لمن يعود لتلك الصحافة أن المهمة الثانية لم تلغ المهمة الأولى ولم تقلل من شأنها، بل قامت عليها وأكملتها، انطلاقًا من أن أي نضال في سبيل العدالة والاشتراكية يكون بلا جدوى إن لم يستند إلى ركائز العلمانية والعقلانية والديمقراطية وحرية التفكير والتعبير عن الرأي، أي أن ما عرف بالديمقــراطية الاجتمـاعية لا يمكن أن يتحقق ويصان دون توافر ما عرف بالديمقراطية السياسية.

- الاحتلال البريطاني؛ فبمجيء الاحتلال الإنجليزي إلى مصر، يتوهج الحراك السياسي والثقافي والديني، وتنتفض أقلام المصريين لتحقق ما عجزت أسلحتهم عنه، وتنشط الدعوة للتجديد بوصفه ضرورة ملحة، ويسعى بعض الإصلاحيين للخروج من عباءة المفاهيم البالية والأفكار المتخلفة، لاستشراف مستقبل هذا البلد، ومنهم: «جمال الدين الأفغاني»، الذي أقام مشروعه التجديدي على إعمال العقل بالإصلاح الديني من ناحية، وتنقية العقلية الإسلامية وتهيئتها لقبول الاقتباس العلمي من الغرب للنهوض المادي من ناحية أخرى، وحدد الأفغاني ستة عوامل تمثل مقومات تحقق النهضة في مصر خصوصًا والعالم الإسلامي عمومًا، وهذه العوامل هي: الأخذ بالعلم والعقل على المستوى الثقافي، وتحقيق الحرية والمساواة على المستوى الاجتماعي، والعدل والشورى على المستوى السياسي، ثم يواصل الشيخ «محمد عبده» مسيرة

الإصلاح بدعوته لتحرير العقل المسلم من أثر التقليد، وربطه بالمنابع الإسلامية الصافية، وتوظيف العلم في مجال البحث عن أسرار الكون، واحترام الحقائق الثابتة، والتعويل عليها في تأديب النفس، وإصلاح العمل، ومن بعدهما خرج الشيخ «محمد رشيد رضا» ليؤكد أن الإصلاح عن طريق السياسة أنفذ وأسرع، والإصلاح عن طريق التعليم أثبت وأدوم، والمزج بين المنهجين ضرورة لا غنى عنها.

وفي هذا المناخ الخصب بالعقليات المتفتحة والأفكار الثرية المستنيرة، تشتد حدة التجاذبات بين التيارات المختلفة، ويتحول الخلاف من شقاق وتنافر، إلى اختلاف يستوعب كل ما هو جديد، من هنا تقبل المجتمع الليبرالية الأوربية، بتحفظ في البداية، ثم انفتح عليها مع اشتعال ثورة 1919م، وتبني أحمد لطفي السيد الليبرالية الجديدة، لإيمانه بأهميتها للمرحلة، ودعا للحرية بكل مستوياتها، وانطلق بعيدًا بالفكر الليبرالي عن النهج التوفيقي لمحمد عبده، واستبعد الإسلام كتشريع أو مرجعية لمشروعه الفكري، واكتفى به كجانب خلقي وكمرحلة تاريخية من مراحل تكوين الشخصية المصرية.

مفهوم الحرية
عند أحمد لطفي السيد

للحرية وجود حيوي وضروري عند أستاذنا بكل مستوياتها: الفردي والسياسي والعلمي وعلى مستوى الرأي العام أيضًا، ويراها لطفي بك السيد الأساس الأول لبناء حاضر ومستقبل الجماعات الإنسانية عمومًا وفي مصر خصوصًا، لذلك كتب في صحيفته «الجريدة» خمس عشرة مقالة عن الحرية شرح فيها هذا المفهوم السياسي الذي كان جديدًا على فكرنا العربي الحديث، وأفاض في شرح جوانبه المختلفة، ومن أهم العناوين التي حملتها مقالاته تلك:«الحرية الفردية، الحرية السياسية، الحرية العلمية، حرية الرأي والتعبير ..» إلخ.

وتوحي هذه العناوين بحرص لطفي السيد على تقديم أفكار الحرية على نحو متكامل لتكون مذهبًا في الحياة لا مجرد شعارات يتغنى بها الزعماء ويستخدمونها وسيلةً للتحكم في الناس.

الحــريــة الفــرديــة

وضع لطفي بك حرية الفرد شرطًا أساسيًّا لتحقيق حرية المجتمع، ويرى أنه إذا خبا نورها في الفرد، أظلم المجتمع كله، فالحرية الفردية تنبع من فهم الإنسان الواعي لحقيقة وجوده وجدوى حياته، لأن الإنسان بلا حزية حي بلا فضيلة، يقول أستاذ الجيل: «إن الحرية قاعدة الفضيلة ومناط التكاليف، وأي إنسان خمدت فيه نار الحرية وأظلمت جوانب عقله من شعاعها الساطع، لا يعتبر إنسانًا، وسقطت منه تكاليف الحياة» وحرية الإنسان ضرورية لارتقائه بنفسه إنسانيًّا واجتماعيًّا، يقول: «تنقص تربية الفرد وقدرته على استعمال ملكاته لمصلحة الجمعية أو الجماعة، بمقدار ما ينقص من حريته، فإذا سطا الشارع أو المشرع على حرية الفرد، فاستلبها كلها أو بعضها، فإنما هو بذلك يعطل تقدم الفرد والجمعية على السواء» وكذلك جعلها الأستاذ أعلى وأرقى ما يمكن أن يطلبه ويتطلع إليه الإنسان في حياته، ويعبر عن هذه الفكرة أروع تعبير عندما يقول: « لو كنا نعيش للخبز والماء، لكانت عيشتنا راضية وفوق الراضية، لكن غذاءنا الحقيقي الذي به نحيا، ومن أجله نحب الحياة، ليس هو إشباع البطون الجائعة، بل هو غذاء طبيعي أيضًا، ولكنه كان دائمًا أرفع درجة، وأصبح اليوم أعز مطلبًا، وأغلى ثمنًا، وهو إرضاء العقول والقلوب، وعقولنا وقلوبنا لا ترضى إلا بالحرية»

ويتسامى بالحرية ليجعلها هي والحياة سواء، ويتعجب من الذين قد يتصورون أنفسهم يعيشون بإحداهما دون الأخرى: «أعجب من هذا الذي يظن الحياة شيئًا، والحرية شيئًا آخر، ولابد من أن يقتنع أن الحرية هي المقوم الأول للحياة، ولا حياة إلا بالحرية» ويقرر كذلك أن سعي الناس لتحصيل الحرية هو أمر طبيعي: «والحرية لا تكتسب قيمتها حقًّا إلا بالممارسة والاستعمال، إذ إن الحرية المعطلة عن الاستعمال تكون في حكم المفقودة» وإذا كان الفيلسوف الفرنسي «چان چاك روسو» ينظر للحرية الفردية في ذاتها بمعزل عن إطارها الاجتماعي، فإن أحمد لطفي السيد يراها في عدم التعارض مع القوانين التي تنظم المجتمع؛ إذ «بُنِيَ هذا المجتمع وصيغت هذه القوانين، بحيث تسمح للإنسان الحر تلقائيًّا بأداء واجبه نحو مجتمعه، دون ضغوط خارجية».

كما جعل أحمد لطفي السيد الحرية الفردية تخلق البيئة المناسبة لإطلاق إبداعات البشر، وقدراتهم ومواهبهم وتجعلهم يقدمون أفضل ما لديهم دون خوف أو وجل، والمجتمعات الحرة هي القادرة على الإبداع والتجديد، بوصفهما السبيل للأفضل، وبدون الحرية تسري روح الجمود في المؤسسات والعلاقات السياسية وتسود فكرة أنه ليس في الإمكان أفضل مما كان، وحرية الإنسان تصبح عديمة الفائدة إذا لم تصاحبها حرية التعبير، بوصفها هي الأخرى حقًّا مدنيًّا من حقوق المواطن، ولكي تُحمَى هذه الحقوق المدنية، لابد من أن يكون الفرد ممثلاً في إدارة شئون مجتمعه، وهو ما يقودنا لنوع آخر من الحرية، آمن به الأستاذ - إيمانًا لا يرقى إليه شك - وهو الحرية السياسية.

الحـريـــة السـيـاسـيـة

ومعناها أن يكون الشعب هو الحاكم الحقيقي، وتكون العصمة في يد ممثليه، لذلك لابد من الفصل بين السلطات، وعدم إعطاء السلطة التنفيذية حقوقًا أكثر من اللازم، من أجل ضمان عدم تحول الحكومة لسلطة طاغية، يصعب التخلص منها؛ لأن السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة فساد مطلق، يقول أستاذ الجيل: «السبب في تخلفنا هو أننا وثقنا في الطغاة، وامتثلنا للتعاليم الجامدة المشوهة، التي تتعارض مع روح الإسلام وقوانين التطور، والطغيان وحكم الفرد هما المسئولان عن تدمير القيم النبيلة في المجتمع، ويعوقان نمو الأخلاق السليمة ويؤديان لمجتمعات مشوهة أخلاقيًّا»؛ لذلك فالحرية السياسية شرط ضروري لقيام أي نوع من الحريات، لأن الحكم الاستبدادي يخلق علاقة خاطئة بين الحاكم والمحكوم، وهو ما يؤدي لفقدان الثقة بين المواطنين، ويفتت وحدة الأمة من الداخل، ويعطي بعض الأفراد الحق وحدهم في الحكم والثروة، وللآخرين الذل والعبودية، «ومثل هذه المشاعر المؤلمة تقبض الصدر، وتحبس الملكات، وتكرِّه المرء في عيشته، وتؤدي لجمود القرائح، وفساد القلوب، ونمو أخلاق النفاق، وعبادة الأصنام، وزرع الشرك في النفوس، وإشاعة الأحقاد بين أفراد الأمة، ومخالفة طبيعة الأشياء، ومعارضة العلم والمنطق». ويقول

في موضع آخر وفي عبارة رائعة: «إن الناس كلما بسطوا يدهم لقوى القاهر، بصق عليها».

ويميز أحمد لطفي السيد بين نوعين من الحكم؛ الحكم الشخصي أو الحكومة الشخصية، والحكم النيابي أو الحكومة النيابية، والنوع الأول هو الحكم الاستبدادي، والنوع الثاني هو الحكم الدستوري، والحكومة الشخصية قوامها عبادة القوة، والحكومة النيابية هي الوكيلة عن الأمة «لأن هذه الأمة هي التي نصبت الحكومة وكيلاً، وهي التي تعزلها، ومقام هذه الأمة فوق كل مقام»، الحكومة الشخصية لا تصلح إلا للشعوب الجاهلة المنحطة العزائم، التي خلع قلوبها رهبوت القوة، وتسممت أخلاقها بمبادئ الضلال، «التي ينشرها بين الناس، كُتَّاب السلطة الاستبدادية، فإذا تقدم الشعب في المدنية، أحس بثقل تلك الحكومة الشخصية، وأخذ يتبرم بها، ويظهر قلة ثقته بمقاصدها، حتى ينال الدستور».

وبهذا الفهم الواعي لنمطي الحكم السابقين، ندرك أن الشعب في النمط الأول عالة على الحكومة وراع لطغيانها، معتمد عليها في كل شئون الإصلاح، «حماية الفضائل، التربية، رأب الصدع بين المتخاصمين أفرادًا وعائلات» والنتيجة الفرد قاصر والحكومة بيدها الأمر، الشعب لا يملك القرار ومشيئته مرهونة بما تمن به عليه الحكومة، الشعب جزء من الحكومة، والحكومة في وادٍ آخر منشغلةً

بترتيب الداخل بما يخدم مصالحها، ويقويها على الجرأة في التراخي عن معالجة المشكلات المتفاقمة، وهو ما يراه لطفي بك ضد المجتمع وتطوره، ولا يتفق مع ما ينشده في تربية أبنائه، من إزالة العقبات عن طريقهم؛ لينعموا بالحرية، ويتحرروا من القهر والخوف الذي ورثوه، وقد سمَّى هذا الاتجاه الأول بطريق الجامعيين، ويناقِض هذا الاتجاه الأول الاتجاه الثاني، والذي سبقت الإشارة إليه وأطلِقَ عليه طريق الحريين، واشتق هذا الاسم للتدليل على الليبرالية، وفَضَّله على طريق الحرية، أو على طريق الأحرار، وأطلق عليه فيما بعد مذهب الليبراليزم، أي مذهب أهل السماح، ونادى بجعل هذا المذهب أساسًا للنظام السياسي والاجتماعي، ولكل علاقة بين الفرد والمجتمع أو بين الفرد والحكومة، واقترح عندما أسس حزب الأحرار الدستوريين أن يُطلَق عليه حزب الحريين الدستوريين.

ويرسخ هذا المبدأ الجديد لقيمة الفرد في ذاته، وحقه في أن يكون حرًّا قادرًا على بناء علاقاته، واتخاذ قراراته، واختيار من يمثله، ولا يجوز التضحية به أبدًا من أجل المجموع أو المجتمع، يقول: «ما فائدة المرء من أن يعيش في الجمعية، إذا كان يخسر بسبب هذه الجمعية أعز ما وهبه الله في هذه الدنيا وهي الحرية؟! وماذا يكون المقابل الذي تعطيه الجمعية إذا هي سلبت منه كل حريته اعتمادًا على أن السلب إنما هو لمصلحة الجمعية؟! إن الحريين يعتقدون أن الحكومة ضرورة من الضرورات، لكن واجباتها تنحصر في البوليس وإقامة العدل وحماية البلاد، أما ما يخرج عن هذه الدائرة، فلا يحل لها أن تدخل فيه».

ومن العوامل التي تؤكد على الحرية السياسية للفرد التربية القويمة، والتعليم الصحيح، بالإضافة إلى الاقتصاد القوي المستقل، فيحذر لطفي السيد من مغبة الدَّين الأجنبي، فبسببه احتلت مصر، وفقدت استقلالها، وعلى المصريين أن يبنوا تجارتهم وصناعاتهم الوطنية المستقلة كي يضمنوا حريتهم، لذلك نجد أنه في الفترة بين عامي 1920م و 1930م يتأسس بنك مصر والشركات التابعة له، فـ «طلعت حرب وحافظ عفيفي» وغيرهما من الاقتصاديين الوطنيين كانت لهم علاقات وطيدة بلطفي وبأفكاره وبآرائه، فبنك مصر لم يُنشأ لأسباب اقتصادية فقط، ولكن لكي يكون دعامة أساسية لاستقلال مصر السياسي.

الحرية العلمية

وهي سلوك فكري وجب شيوعه بين أبناء الأمة كلها، لأنه يولد لديهم تلك الشجاعة الأدبية التي يحتاجها الناس في المطالبة بحقوقهم، خاصةً إذا كانت هذه الحقوق حقوقًا عامة وليست شخصية، وهذه الحرية - باعتبارها قيمة من القيم - هي التي ينبغي أن يكتسبها المتعلمون من وراء تحصيلهم للعلم، فهي التي تعودهم حرية الرأي والصبر على الأذى، الذي ينتج دائمًا عن التمسك بالحق والذود عنه في جميع الأحوال ومهما كانت الضغوط.

وعلى هذا النحو، فإن الحرية كقيمة لا تنفصل أبدًا عن قوة الإرادة، التي ينبغي أن يتحلى بها العلماء في الدفاع عن رأيهم (ثباتًا على المبدأ، واستمساكًا بالقيم والمثل العليا).

وتمثل الحرية العلمية حجر الزاوية في بناء الشجاعة الأدبية وتربية الرأي العام، فلا حياة حرة بلا علم، ولا أمة بلا تعليم جاد، وقد أدرك الاستعمار هذه الحقيقة تمامًا، ووضع نصب عينيه - في تركيعه لأي أمة- هدفًا واحدًا، هو هدم أهم أعمدتها «التعليم»، فهل للأمم وجود بلا علم؟! وهل يتخذ فيها المواقف غير العلماء؟! وهل يفكر في الاستقلال إلا من تحرر عقله من الجهل؟! وهل يقتصر العلم على تخريج مجرد موظفين يشغلون الوظائف في الدولة؟! بالطبع لا، لكن

هدف الاستعمار، لضمان بقائه أطول فترة ممكنة جاثمًا فوق صدر الدولة التي يحتلها، هو القيام بتخريب العقول، وتهميش التعليم ومؤسساته، وتخريج مجرد موظفين حاصلين على شهادات علمية، رغم أنهم غير مؤهلين علميًّا لما يوكل إليهم من مهمات التطوير، وقد سُئِلَ أحد نظار المدارسِ الثانوية من الإنجليز عن الهدف من التعليم في مصر فقال: «إنا نعلِّم؛ لنخرج موظفين للحكومة» ومثل هذه المقاصد الواهية، لم تكن لترضي حتى العامة، فما بالنا بالمثقفين المستنيرين؟! وهل يقبل لطفي بك لمصر أن تسقط في هذا الفخ؟!

لقد كان الرجل مؤمنًا بالعلم وسيلةً وغايةً للحرية، ورفع مستوى العقول والأخلاق، يقول الأستاذ: «إن الغرض من التعليم - كما هو الحال في جميع الأمم المتمدنة - هو رفع مستوى العقول المصرية وأخلاقهم إلى الكمال الممكن» ويستطرد قائلاً: «ليس العلم بخواص الأجسام وتصريف المادة ومقاومة المواد وفق القوانين، هو كل مقومات الأمم، وليس هو الموحد للأخلاق العامة، التي يكون من نتائجها الثقة بين الرجل والرجل، والتضامن بين العامل والعامل، ونصرة الحق والشجاعة الأدبية في إبداء الرأي، والاستقلال الذاتي، والحر يأبى أن يكون عبدًا لسلطة، مهما كانت قدرتها عليه أو على ماله، وتلك الصفات هي من أركان الاستقلال العام» والحرية العلمية يدعمها التعليم والحرية معًا، فلا تستقيم الأمور لأمة بأي منهما، وتلازمهما يؤدي إلى «تقليل الفروق بين أبناء الأمة الواحدة، لتتشابه ميولهم وآمالهم، وتتوحد مقاييس تقديرهم، لما يجري بينهم

من الحوادث، وتتقارب عاداتهم وأخلاقهم، وبذا يقوى النسيج الاجتماعي لأمتهم، وبالتالي تتوحد نظرتهم للقيم ويتوحد الأساس الذي يقوم عليه السلم القيمي في المجتمع». ويقول في هذا الصدد أيضًا: « الغرض العام من التعليم في كل أمة هو صبغ بنيها بصبغة واحدة؛ كي يصبحوا بقدر الإمكان متشابهين في الأخلاق والعادات» والمساواة بين الناس، بتقريب بعضهم إلى بعض، تدعم الابتكار في النفوس، وتذيب الاختلافات المبنية على غير منطق، وتربي الملكات والقرائح على الإبداع والابتكار، وتعود الناس الثقة في أنفسهم، وعدم الخوف من أحد كائنًا من كان، وتنزع بهم لاحترام عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم،واحترام دستورهم ثم حاكمهم الذي سيختارونه بإرادتهم الحرة، ولا يُفرَض عليهم طبعًا.

وعندما يتربى الفرد على عدم الخوف، فلن يتردد في اتخاذ القرار الصحيح مهما كانت النتائج، وعندما سيثق في نفسه، سيثق في الآخرين، وسيثق فيه الآخرون، وسيصبح حرًّا في فهم نفسه، وكل ما يحيط به، وهذا ما كان يعنيه أحمد لطفي السيد في التلازم بين التعليم والتربية، في ترسيخ الحرية العلمية، ونزع الخوف من قلوب المواطنين؛ في مواجهة الحاكم المطلق، وبناء رأي عام موحد، قائم على أساس علمي سليم وكذلك على أساس أخلاقي سليم، لذلك نجده يقول عن التربية وأهميتها في بناء أجيال تؤمن بالحرية والديمقراطية: «فإنها في كل العصور وسيلة لتحقيق غاية معينة، فترون الدكتاتوريات تنشئ أجيالها تنشئة إسبرطية محضة، لأن غايتها استكمال ما تستطيع من قوة لتبسط

سلطانها على العالم كله أو بعضه، فتجردهم من حرية التفكير الشخصي وحرية النقد وحرية الاجتماع لتبادل الآراء، وتنمي في أنفسهم مبادئ القومية الحادة والاستهانة بحقوق الغير والطاعة العمياء، وبالجملة تكون غاية التربية غاية حرية صرفة أو بعبارة أدق غاية الاعتداء على الأغيار وما في أيديهم، كذلك ينبغي أن يأخذ الأفراد في التربية بتعلم القيام بواجباتهم نحو الغير، مثل «حب الإنسانية»، ويعنى به العدل ورعاية الغير وعرفان الجميل والسخاء والمواساة في الضراء، واحترام الأغيار في أشخاصهم وشرفهم وأموالهم واحترام قوانين البلاد سرًّا وعلانيةً، وينبغي في تثقيف هذه الأنواع الثلاثة من الملكات الطبيعية أن يكون ذلك على يد أساتذة أحرار في مدارس حرة، ليست تابعة مباشرةً لسياسة الحكم كلما أمكن ذلك».

حـريــة الرأي والتعبير

وقد أعطاها لطفي السيد وزنًا خاصًا، باعتبارها بابًا من أبواب السيادة، وفي مقال نشرته «الجريدة» عام 1912م، بعنوان «سيادة الأمة»، خاطب الأستاذ أعضاء الجمعية التشريعية؛ لكونهم نوابًا للشعب، وطالبهم بحماية حرية الفكر والتعبير، ودعاهم للصراحة وعدم مجاراة الآراء الشائعة بين العامة، وجعل مخالفة ذلك نوعًا من الخداع والجبن عن تحمل المسئولية، ودربًا من دروب النفاق، «لأن كثرة الصرحاء في الأمة أمارة على عزتها»، الكل يجب أن يعبر عن أفكاره بمنتهى الوضوح، خاصةً الصحفي، المعني أكثر من غيره بهذه الحرية، ذلك لأن «الناس بطبائعهم مشغولون بأمورهم وبتدبير حياتهم، ورجال الصحافة هم الذين يرشدون الناس إلى أن لهم فوق وجودهم الخاص وجودًا عامًّا، ينبغي أن يشارك الجميع فيه، ويوجه اهتمامه إليه» وعندما يعرض رجال الصحافة لذلك الوجود العام، سيجدون أنفسهم في مسيس الحاجة إلى تلك الشجاعة الأدبية التي لا غنى عنها في تكوين وتربية ما يسمى بالرأي العام.

والخلاصة أن المرء عمومًا يكون حرًّا بما لديه من وسائل استعمال الحرية، ويكون حيًّا بمقدار ما جاز له من الاستمتاع بهذه الحرية، فالحرية الناقصة حياة ناقصة، وفقدان أي شكل من أشكال الحرية هو الموت بعينه، والحرية هي معنى الحياة.

لقد انطلق لطفي السيد من أن الحرية حق من الحقوق الطبيعية المرتبطة بوجود الإنسان، رافضًا تلك العنصرية القائلة: «بأن بعض الناس خُلِقَ للسيادة، والبعض الآخر للعبودية، لأن الإنسان بطبيعته توّاق للانطلاق والمثل العليا وكلها يستحيل تحقيقها إذا لم يكن الإنسان حرًّا».

مفهوم الديمقراطية عند
أحمد لطفي السيد

إذا كانت الحرية مطلبًا إنسانيًا، فالديمقراطية أداتها، وهي في أبسط معانيها حكم الشعب للشعب، والعلاقة بين الليبرالية والديمقراطية تكمن في أن الأولى توسع الفلسفة الاجتماعية أو منهج التفكير أو النسق الفكري العام، والثانية هي وصف لنظام الحكم وطبيعته، وطريقة ممارسة السلطة السياسية.

والديمقراطية عند لطفي السيد هي أصدق تعبير عن حرية الفرد في إبداء رأيه، والدفاع عنه، بوصفها سلوكًا عقليًا فكريًا، يرسخ فكرة التداول السلمي للسلطة من خلال رأي الأغلبية.

فالتغيير من وجهة نظره لا يأتي كالطفرة أو بالثورة أو بالعنف، وإنما بدعم الوعي المجتمعي، وتنميته عن طريق الإصلاح العلمي والديني، والاطلاع على ثقافة الآخر،

وعندما تتأسس القاعدة بما يضمن رسوخها، فسيكون رأسها قادرًا على ضخ دماء نظيفة في أرجائها، ونشر ثقافة السلام بدلاً من ثقافة العنف، يقول لطفي السيد: «إذا اعتقدنا أن طريق الرقي يتأتى باستعمال القوة والعنف، فهذا تصور خاطئ، لأن العنف طريق خطر السلوك غير مضمون النتيجة» لذلك كانت مناصرته للديمقراطية تدريجية، ففي البدء أسهم مساهمة محدودة في الدعوة لإنشاء مجلس نيابي، ليقينه في ضرورة الاكتفاء مؤقتًا بتوسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات أولاً، وبعد ذلك يتم اختيار مجلس نيابي على جسر من الوعي الوطني، واستيعاب المستجدات، بحيث تسمح بالانتقال من مرحلة إلى مرحلة وتحول المشاركة الصورية إلى مشاركة فعلية، ومن مجالس شورى القوانين ومجالس مديريات إلى مجالس نيابية حقيقية، يختارها الشعب، وتكون المدد للشعب.

ويعبر الأستاذ لطفي السيد عن وجهة نظره هذه بقوله: «نريد مجلسًا نيابيًا لبلادنا بشرط أن تتكون الأمة أولاً، فالمسألة الآن إنشاء روح وطنية، وليست روح عناد واضطراب، المسألة الآن ترسيخ روح الاحترام لولاة الأمور»، وابتداءً من العدد الصادر للجريدة بتاريخ 18 مايو عام 1907م يكتب لطفي السيد سلسلة مقالات تحت عنوان «المجالس النيابية مطلب الأمة من السير جورست»، و«جورست» هذا هو المعتمد البريطاني الذي جاء إلى مصر بعد «كرومر»، وتوجه لطفي بك بهذه المقالات إلى «جورست» شارحًا له وجهة النظر المصرية من زواياها الحقيقية، لكيفية مشاركتها في السلطة، ويؤكد في هذه المقالات أنه يعبر عن عدد غير قليل من كبراء البلاد، الذين يتطلعون للسعي والمساهمة والاعتدال في نيل الأمة حقوقها السياسية بالتدريج

الممكن، مشددًا على «أن هؤلاء الأعيان لا يعبرون عن أنفسهم فقط، بل عن الأمة المصرية بأسرها، باعتبارهم - أي طبقة الأعيان - أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد»، ويمكننا القول - بناءً على ما سبق - إن الديمقراطية عنده تكونت على مرحلتين:

- الأولى، كانت موجهة ضد الخديوي فقط، وقد رأى فيها لطفي بك السيد، أن أهم العوائق التي يواجهها الشعب المصري في سبيله للديمقراطية يكمن في الخديوي وفي ولائه للعثمانيين، والاستعمار مهما تعددت مساوئه أرفق بالمصريين من حكم الخديوي المستبد، لذلك فلا عيب في التحالف مع أي قوة تواجه الخديوي، حتى لو كانت هذه القوة هي الاستعمار البريطاني، الممثلة في «كرومر»، الحاكم الإنجليزي في مصر وقتها، ولم يكن مستغربًا أن يقيم له حزب الأمة حفل توديع بعد أن أنهى مهمته في مصر، ويُنشَر عنه ملحق خاص يصور حياته وإنجازاته التي حققها طيلة فترة حكمه، ولا شك في أن هذا التحالف مع الإنجليز كان بدافع الحرص على مصالح بعض أبناء طبقة الأعيان، والرغبة في زيادة نفوذهم، وفي الوقت ذاته، اقتناعهم بأن سياسة العنف لم تعد تجدي نفعًا مع مستعمر يملك كل مقومات القوة والجبروت والقهر، ومواجهته مباشرةً - بغير استعداد - تساوي الهزيمة المؤكدة للشعب في معركة لم يدخلها أصلاً، هذا بالإضافة إلى أن الديمقراطية كانت ضد الخديوي المُصرِّ على رفضها، أما الإنجليز فلم يكن عندهم مانع من إقامة حياة نيابية ديمقراطية.

- الثانية، والتي أصبح فيها مطلب الديمقراطية موجهًا ضد الخديوي والمعتمد البريطاني معًا، خاصةً بعد رحيل «كرومر»، ولم يجد لطفي السيد بدًّا في هذه المرحلة من مناصبة العداء لكليهما، باعتبارهما عدوين باحثين عن مصالحهما فقط، ولا يفكران في مصلحة مصر، وأدرك الأستاذ بحسه الوطني، خطورة الأوضاع، وضرورة التغيير، واتضح له أن المطالبة بالحقوق للوطن والمواطن أمر لا غنى عنه في بلورة معاني الاستقلال والقومية في الأمة، وفي تعميق الديمقراطية في نفوس المواطنين؛ لأن الديمقراطية لا تعني في صميمها سوى المشاركة في الحكم، من جانب المواطن، وهذه المشاركة لا تعني بالضرورة تولي السلطة بقدر ما تعني مشاركته الرأي في أمورها، وعدم غيابه عما يجري حوله من أحداث، الأمر الذي لا يتحقق إلا ببناء الاستقلال التام، وخروج المستعمر من البلاد وعدم استبداد الحاكم، وعدم تسلطه، وتحكمه في أرزاق الناس ومقدراتهم ومصائرهم.

الدســـتور

إذا اعتبرنا أن عام 1904م هو بداية المرحلة التي صار فيها الدستور مطلبًا رئيسيًّا من مطالب الحركة الوطنية المصرية وقضية من القضايا المهمة التي تتداولها الصحافة المصرية، فإن هذا لا يعني عدم وجود كتابات عن الدستور قبل هذا العام، وإن كانت مجرد إشارات متفرقة وقليلة، وفي هذا المجال لابد من تأكيد حقيقة تاريخية وهي أن مصطفى كامل كان من المطالبين بالدستور بعد الاحتلال قائلاً: «إن الدستور هو منح الأمة حق الإشراف على الأعمال كافة، ومراقبة ما تجريه الحكومة من الأمور وسؤال الوزارة عن كل صغيرة وكبيرة وتغييرها بغيرها إذا أساءت استعمال السلطة .. الدستور هو ألا يستطيع أحد مهما كان عظيمًا وطنيًّا أو أجنبيًّا أن يمس القوانين والأنظمة».

واللافت للنظر أن موقف لطفي السيد جاء مناقضًا لكل من: «الزعيم مصطفى كامل والشيخ علي يوسف» بخصوص المجلس النيابي، فعلى حين كان مصطفى كامل يتفق مع الشيخ علي يوسف على أن الدستور يعني إنشاء مجلس نيابي مصري يعبر عن سلطة الأمة وإرادتها - وإن اختلفا في كيفية الحصول على هذا الدستور أو ذلك المجلس النيابي - فإن لطفي السيد كان يرى أن «الدستور لا يخلق للأمة نظامًا ديمقراطيًّا من العدم، ولا يهبها قدرةً على مواجهة حكومتها، لكن الدستور هو تدوين

الواقع من قدرة الأمة على أمرها وأخذها بزمام مصالحها»، فالدستور لا يخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها لأن هذا الحق طبيعي صرف موجود في دساتير الأمم، وفي طبائع الحكومات، كما أن الدستور يحمي كل الصفات وينميها، ولا يجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلاً، ويقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافًا صحيحًا.

ومن الواضح أن مفهوم لطفي السيد يقترب من المفهوم المعاصر للدستور باعتباره مجموعة القواعد الأساسية التي تبين نظام الحكم في البلاد، وبذلك ليس شرطًا أن يشمل الدستور إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة، فالدستور قد يكون موجودًا، والشعب فاقد حق التعبير عن إرادته أو جزء من إرادته، ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا كان لطفي السيد متحمسًا للدستور، وفي الوقت نفسه غير متحمس لمطلب المجلس النيابي، ولماذا كان يرى أن توسيع اختصاصات مجالس المديريات أقرب إلى ظروف مصر ودرجة ترقيها الأدبي والسياسي، وأن في وجود الدستور اعترافًا وتأكيدًا للسلطة في مجالس المديريات وأنه يخلق إمكانية تطوير هذه المجالس حتى تحصل البلاد على المجلس النيابي.

وقد تصدى لطفي السيد لحجة عدم كفاءة الأمة المصرية لنيل الدستور - كما زعم «الدون جورست» - كما ورد في الادعاء الذي رافق الزعم بعدم الكفاءة وهو القول بأن الرأي العام في مصر لا يطلب الدستور وإنما طلبه محصور في فئة قليلة من المثقفين المصريين فقال: «لقد كانت هذه الحجة بالأمر منقوضة بالقضايا العلمية ولكنها أصبحت اليوم منقوضة بالأمثلة الحسية أيضًا»، ثم ذكر أن الخديوي «عباس حلمي الثاني»

سبق له أن أدلى بتصريحين أكد فيهما أنه يؤمن بأن الحكومة الشخصية صارت حملاً ثقيلاً على كتفيه ويرى أن الأمة المصرية مستعدة لقبول رقيها المعنوي الذي أوله بالضرورة أن تكون دستورية.

ومن هنا كانت إجابة لطفي السيد حول من له الحق في منح الأمة المصرية الدستور.. الخديوي أم الاحتلال؟، فقال إن منح الدستور من حق الخديوي وليس من حق الإنجليز «لأن ذلك حق من حقوقه لا من حقوق الاحتلال».

وعندما أعلن السير «الدون جورست» أن الأمة المصرية ليست أهلاً للدستور، انبرى يرد عليه، وحذر المصريين من خطأ الوقوع في أساس فكرتين خطرتين يجب على كل مصري أن يحاربهما بواجب الخدمة الوطنية انتصارًا للحق.

- أما الفكرة الأولى فهي «القول بأن الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفء له».
- أما الفكرة الثانية فهي «القول بأن السواد الأعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغيير الحال من حكومة مطلقة إلى حكومة دستورية».

ثم أخذ يشرح خطة الإنجليز في مجابهة الحركة الدستورية في مصر فقال: «إنه إذا عُرِضَت فكرة الدستور، طرحوا على بساط البحث كفاءة الأمة للحكم الذاتي أو عدم كفاءتها له، وهي مخالطة اخترعوها ليجروا الأمة من حيث لا تشعر إلى البحث في كفاءتها من عدم كفاءتها،

ولاشك أن البحث في ذلك هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد؛ مبدأ أن الأمة تحتاج لنيل حريتها العامة أو نيل الدستور إلى شهادة بالكفاءة» ثم يؤكد «أن حق الأمة في الدستور هو كحق الفرد في الحرية، ويكون حرمانها من الدستور كحرمان الفرد من الحرية بحجة أنه زنجي أو أنه لا يقرأ ولا يكتب أو أنه لم يتخرج في العلم على يد الغزالي أو على ابن رشد».

معارك لطفي السيد
حول قضايا الاستقلال

تضمن منهاج حزب الأمة عدة مبادئ، على رأسها المطالبة بالاستقلال التام والمطالبة بالدستور، وأقل درجاته توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات، فقد رنا إلى إيجاد مجلس نيابي تتمثل فيه سلطات الشعب، وحينما أعلن الحزب هذه المبادئ كان من المعترضين على مبدأ الاستقلال التام الشيخ «علي يوسف» - صاحب جريدة المؤيد - واتهم الحزب بالخروج على الدولة العثمانية صاحب السيادة على مصر في ذلك الحين، فرد عليه لطفي السيد بأن الحزب يقول الاستقلال التام ولم يقُل الاستقلال الكامل، وهناك فرق بين الكمال والتمام يظهر في قول القرآن الكريم «اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي» فسكت الشيخ «علي يوسف» بهذه الحجة، ولكن يتأسف لطفي السيد فيما بعد على ذلك الرد فيقول: «وأني مازلت أسفًا حتى اليوم لذلك الرد، فإن الاستقلال الكامل أشمل من الاستقلال التام، لأن المعنى في «أتممت عليكم نعمتي» أي أسبغت عليكم نعمتي، ولا يلزم «أن يكون أكملت»».

ويعلق «محمد حسين هيكل» على هذا الحدث في مذكراته قائلاً: «كان من الطبيعي أن ينظر الخديوي وأنصار «اللواء والمؤيد» إلى لطفي

السيد نظرة كراهية، وأن يتهموه بما يسيء إلى سمعته الوطنية، بل لقد أرادوا محاكمته يومًا حتى اضطر للتراجع، ذلك أنه كتب مقالاً يطلب فيه لمصر الاستقلال التام ورد عليه اللواء والمؤيد غداة هذا المقال بأنه خروج على الوضع الشرعي لمصر، لأنها دعوة لانفصالها عن تركيا، وخشي بعض رجال القانون من أصدقاء لطفي أن تجد النيابة، وأن يجد القضاء في قانون العقوبات، ما يتناول هذا المقال، وأشاروا على لطفي بالتراجع، فكتب يقول إنه لم يقصد فصل مصر عن تركيا، ولو أنه قصد ذلك لطلب الاستقلال الكامل .. وبهذا التراجع رضيت السلطات، ولم يُطلَب للنيابة كي تحقق معه».

مجالس المديريات

بنفس الأسلوب العلمي الذي كان يدعو به لقضية الاستقلال التدريجي، كان يرى أن ما تكسبه الأمة من أشكال الحكم الدستوري حتى وإن لم يحقق المعنى الكامل للدستور، كسب جدير بطلبه، وخطوة تتلوها خطوات للظفر بالأمان الدستوري الكامل، ففي مايو 1907م تقدم رجال شركة الجريدة - وهم من أصبحوا حزب الأمة فيما بعد - بمشروع منفصل لتنظيم مجالس المديريات وتوسيع اختصاصاتها مفاده: زيادة عدد أعضاء هذه المجالس إلى الحد الذي يكفل تمثيل المديريات تمثيلاً نسبيًا صحيحًا، وأن يخفض النصاب العالي للضريبة المفروض على المرشح استيفاؤها ليكون له حق الترشيح من خمسين جنيهًا إلى عشرين جنيهًا، وأن تكون مدة العضوية للمجلس أربع سنوات بدلاً من ست، وأن يكون من اختصاص هذه المجالس فرض رسوم «ضرائب» غير اعتيادية للصرف منها على المنافع العامة في حدود خمسمائة جنيه بدون حاجة إلى تصديق الحكومة، وإذا رأى أعضاء المجلس زيادتها، ولم تصدق الحكومة على الزيادة في خلال شهر، أصبح رأي المجلس نافذًا، وأن يكون لهذه المجالس إشراف على كل ما يتصل بالمنافع في دائرة اختصاصها كالمباني والأملاك وإنشاء الأسواق والإشراف على الكتاتيب والمدارس والمستشفيات

العمومية ودور الكتب وتنصيب العمد والمشايخ وتأديبهم وإصدار أحكام مخالفات الري على أن تنفذها الجهات المختصة.

ويطالب المشروع بتقييد سلطة المدير بسلطة مجالس المديريات، إلا فيما يقيده فيه القانون بأوضاع مخصوصة، وأن تكون جلسات المجلس دورية فلا يقيد انعقادها بأمر عالٍ كما هو الحال في القانون النظامي الصادر سنة 1883م.

وظل لطفي السيد يدعو للمشروع على صفحات الجريدة ويتتبع دور الحكومة في تعديل القانون النظامي، حتى صدر القانون رقم 3 لسنة 1909م، بتعديل نظام مجالس المديريات، ليعتبر بذلك صاحب أول خطوة حقيقية في تغيير أوضاع هذه المجالس وزيادة نفوذها بحيث تكون مقدمة لما عرف فيما بعد بالمجالس النيابية، والتي تمثل ما كان ينشده من استكمال سلطة الأمة وحق إدارة التعليم الأهلي من غير قيد أو شرط، وقد امتدحه «محمد فريد» رئيس الحزب الوطني حينذاك واعتبر جهوده بمثابة خطوة تعود ببعض الفائدة لو أحسِنَ استعمالها.

القوميـــة المصرية

بات واضحًا أن فكرة الاستقلال التي دعا إليها لطفي السيد لم تعد مقصورة على التحرر من الإنجليز، والانفصال عن الحكم العثماني فقط، وإنما استقلال مصر عن كل أشكال التبعية، واستئثار أهلها بها، فمصر للمصريين، وليس لغيرهم الحق فيها، وعن هذه الدعوة الجديدة يدافع أحمد لطفي السيد، ويسخر وقته وقلمه ومقالاته، والحقيقة أن فكرته هذه لم تولد من عدم، أو وُجِدَت لكي تكون غريبة، فقد سبق أن مهدت لها الثورة العرابية، وكان شعارها أيضًا «مصر للمصريين»، ولكن لم يكن المقصود من هذا الشعار رفض التبعية للباب العالي أو إنكارها، أو رفض الحكم المستبد من جانب أبناء محمد علي، بل كان المقصود إعطاء الضباط المصريين كافة حقوقهم، ومساواتهم بالأتراك والجراكسة في الامتيازات المادية والمعنوية وسنوات الخدمات والترقيات.. إلخ.

وقد وضع لطفي السيد للقومية المصرية، أو ما كان يسميه «الجامعة المصرية»، معالمها وحدودها التي ترتد بمصر إلى عهد الفراعنة وذلك في الوقت الذي عمت فيه فكرة الجامعة الإسلامية، التي نادى بها «جمال الدين الأفغاني» ولقيت تشجيعًا من الدولة العثمانية، وإن لم يكن «الأفغاني» بدعوته إلى الجامعة الإسلامية معبرًا عن الدول التي

تسيطر عليها الدولة العثمانية، وتدين لها بالولاء، وإنما تتسع فكرته لتشمل العالم الإسلامي أجمع.

فقد كان الأفغاني يرى أن لا سبيل لقيام حكومة إسلامية واحدة تخضع لأمير واحد، وإن كان ذلك أعظم ما ينشده لكنه «اكتفى بالدعوة إلى اتفاق الأمم الإسلامية وجعل الدين الإسلامي مرجعيتها».

ويعبر الأفغاني عن هذا الاتجاه بقوله «لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصية واحدة، فإن هذا ربما يكون عسيرًا، ولكن أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن، ووجهة وحدتهم الدين، وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخرين ما استطاع، فإن حياته بحياتهم وبقاءه ببقائهم».

ويلخص «لوثروب استودرد» أفكار الأفغاني بقوله: (إن دعوته تنحصر في أن الغرب مناهض للشرق، ولم يزل التعصب كامنًا في عناصره، وهي تحاول بكل الوسائل القضاء على كل حركة يجعلها المسلمون للإصلاح والنهضة، وتتذرع بألوف الذرائع من نواح أخرى، حتى بالحرب والحديد والنار للقضاء على كل حركة حاولها المسلمون في بلادهم وديارهم، في سبيل الإصلاح والنهضة».

في الوقت الذي يجد فيه أستاذ الجيل أن فكرة الجامعة المصرية مألوفة ومقبولة لدى فريق كبير من المصريين، كانت فكرة الجامعة الإسلامية قد أخذت في الظهور قبل ذلك بفترة، وقد رفض لطفي السيد الحركات السياسية المبنية على أساس ديني، ورفض أيضًا ربط

مصر بالعالم العربي أو تركيا أو العالم الإسلامي سياسيًا، فهو يقول: «إن الوطن ورباط الأرض فقط، يجب أن يكونا أساس كل الجهود السياسية والفكرية، فآلاف السنين من عبق التاريخ المصري القديم، مزجت مع أحداث التاريخ المصري الحديث، لتكون شخصية مصر الفريدة، وبالتالي فليس هناك أي خطر أو خوف على شخصية مصر من الانفتاح على الغرب، فمصر لها ماضيها الفرعوني العريق، ودراسة تاريخها يفيد المصريين في اكتشاف القوانين التي تحكم التطور والتقدم بالنسبة للأمم، وكل من يعيش في تراب مصر بمن فيهم الأجانب هم مصريون، صهروا في بوتقة المكان الذي حافظ على شخصية مصر عبر آلاف السنين، وأصبحوا مصريين بكل معنى الكلمة، وتربط بينهم جميعًا بتراب مصر روابط أشد وأقوى من رابطة الدين»، وقد كان يعني بذلك الأوربيين والشوام الذين تركوا أوطانهم وعاشوا في مصر، وتجنسوا بجنسيتها وساهموا في استقلالها وبعث حضارتها، وكتب يقول: «الادعاء بأن أرض الإسلام هي وطن لكل من هو مسلم، هي فكرة تركية، تصلح للدول الاستعمارية التي تبغي فرض سلطانها على باقي الدول الإسلامية باسم الدين»، ولم يكن يؤمن أيضًا بالوحدة السياسية بين الدول الضعيفة والفقيرة، فهي بالنسبة له وحدة مصطنعة، خلقها الاستعمار البريطاني لتعبئة الشعوب الأوربية ضد الحركات الوطنية داخل مصر وباقي الدول العربية والإسلامية، لأن الحركات الوطنية هي الخطر الحقيقي على مصالح الدول الاستعمارية في المنطقة، ولا يعني هذا أن الدول العربية والإسلامية، يجب ألا تتعاون وتتكاتف مع

بعضها لمصلحة شعوبهـا، لكن يعني أن الشعـوب يجب ألا تنخدع بالوحدات السياسية المصطنعة السابقة لأوانها، حتى لا تغفل كفاحها للتحرر من قبضة الاستعمار ومن نير الحكم الشمولي ومحاربة الفقر والتخلف وبناء دعائم الديمقراطية الصحيحة في بلادها، ومن هنا كان تحمسه الدائم لفكرته الأصيلة الجديدة «مصر للمصريين» لذلك نجده يقول: «نريد الوطن المصري والاحتفاظ به والغيرة عليه كغيرة التركي على وطنه والإنجليزي على قوميته لا أن نجعل أنفسنا وبلادنا على المشاع وسط ما يسمى بالجامعة الإسلامية».

إذًا كان تركيزه الرئيسي على شئون مصر المحلية، وكان أكثر ميلاً إلى المصرية بالمفهوم القومي الحديث، وإلى المصريين الذين يحسون بالولاء لمجتمع لم يكن من الممكن لهم أن يعتبروه مجرد جزء فقط من الأمة الإسلامية.

وقد تنازع مصر بفضل هذه الدعوة الجديدة تياران: تيار المحافظين الإسلاميين الذين يمثلون غالبية المستنيرين المصريين، ممن يربطون الحركة الوطنية المصرية بحركة الجامعة الإسلامية وسلطان الدولة العثمانية ومنهم كان «الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد رشيد رضاوالزعيم مصطفى كامل»، والتيار الآخر هو تيار العلمانيين القوميين والذي تمثل في جماعة الشيخ محمد عبده وتلاميذه، وقد أعطى أصحاب هذا الاتجاه حجة قوية للوقوف في وجه دولة الخلافة، وتهيأت ظروف العمل لهم بعد وفاة «محمد عبده»، وتشجيع «اللورد كرومر» لهم في ظروف تاريخية مهدت لذلك فأصدروا صحيفتهم

«الجريدة» عقب حادثة طابا المشهورة وأعلنوا قيام «حزب الأمة» ونزلوا إلى معترك الحياة السياسية لطرح أفكارهم عن القومية المصرية وعلاقة مصر بالدولة العثمانية وغيرها، وكان هدفهم إبراز ولائهم للقومية المصرية ومن هؤلاء «قاسم أمين ومحمد محمود ومكرم عبيد وأحمد لطفي السيد».

كذلك فإن بلورة فكر قومي خاص «بالأمة» المصرية إنما يمثل ضرورة اجتماعية بالنسبة لحزب «الأمة» الذي يعتبر رجاله - بمنطق الصفوة - أنفسهم رؤساءها وكبراءها وأصحاب المصالح الحقيقية فيها، والذين ينبغي عليهم تولي زمام حكمها.

وكانت أهم المسائل التي تتصل باقتناع لطفي السيد هي مسألة العلاقة بين الجامعة الإسلامية، وتيار القومية المصرية، أو الجامعة المصرية، تلك التي كانت وليدةً، فاشتد عودها، وقد قُدِّر لهذه العلاقة أن تبلغ مرحلة الصدام ابتداءً من عام 1906م أي منذ وقعت أزمة طابا، وكان لطفي السيد في جريدته هو الموحي بمعظم مقالاتها عقب هذه الحادثة مباشرة، والتي تعتبر بمثابة موقف عملي من جانب القوميين المصريين في مواجهة الدولة العثمانية، صاحبة السيادة القانونية على مصر ، والتي ظهرت في ثوب الطامع المستبد - أثناء الأزمة - في ممتلكات مصر، تقتطع منها بحجة ممارسة حقوق السيادة، فانبرت الجريدة تواجه الشعور العام المتعاطف مع دولة الخلافة، والمنساق وراءها انسياقًا عاطفيًا دينيًا، وهو ما دفع لطفي السيد إلى رفع شعار المصلحة المصرية وحدها.

وأصدرت الجريدة منذ أعدادها الأولى مقالات مطولة تعالج موضوع القومية في مصر، وتناولت خلالها تفسير عناصر القومية المصرية، أو بمعنى أدق التركيز على الاتجاه القومي بالمعنى المغاير لعلاقة مصر بالدولة العثمانية في إطار الجامعة الإسلامية أو «البانسلامزم» الذي منحته المقالات تعريفًا جديدًا، يختلف عن التعريف الشائع، فأصبح مصطلح الجامعة الإسلامية عند أحمد لطفي وأنصاره، يعني شعور المسلمين بالافتقار إلى الحرية والاستقلال، وأنها مجرد واجب ديني، وليس تعصبًا دينيًا، بل إن سر نهضة المصريين الحديثة يكمن في أنها تلبية لداعي «البانسلامزم» أو هي «بانسلامزم» محلي.

وبذلك انحصر نطاق هذه الجامعة في المفهوم الديني، وبمعنى لا يتصل بالعصبية أو التعصب (فالمسلمون لم يتفقوا سياسيًا بعد عهد عمر، ولم يتفقوا اتفاقًا دينيًا بعد عهد علي).

ولم يكن هذا المعنى موجهًا إلى الدول الأوربية التي كانت تلفظ حينئذ بالجامعة الإسلامية وتعصب المسلمين، بقدر ما كان موجهًا للدولة العثمانية ذاتها، ولمن يؤيدونها في مصر.

وقد عبر لطفي السيد في مقاله «الوطنية في مصر» عن معنى الوطن؛ «الوطن في لغة العامة مقر المرء أو مسقط رأسه، وليس في مثل هذا الحد يخوض المتكلمون في الوطن أو الوطنية بلغة السياسة وعلم الاجتماع، وإنما يخوضون في حد الوطن الجامع الذي قد يجمع بين المختلفين وفي هذا اختلف العلماء لاختلاف الجهات التي نظر كل منهم إليها، مسقط الرأس ليس لأحد بوطن إذا صار بلقعًا وخوى، واستحوذ عليه

العدو وبغى، ولم يبق للمرء فيه أهل ولا ملك، ولحق بما هو خير منه وأولى، مثال ذلك البراري التي هاجر منها أسلاف آل عثمان، فإنها لم تعد لهم وطنًا بعد أن ظهر فيها العدو، لحقوا بغيرها، فكان ما كان من تأسيسهم هذا الملك، أرأيت أحدًا سمعهم من بعد، يذكرون تلك البراري ويتغنون بها كما يتغنى الواحد بذكر وطنه الذي لا يزال متعلقًا به، والأرض لله يورثها من يشاء من عباده الصالحين بقول أسرارها الفائضة من وجوده، والصالحون لهذا خير في العالمين وطنًا).

وهكذا أنكر لطفي السيد وجود الجامعة الإسلامية، ونسبها لفعل السياسة، واعتبرها وهمًا، بل إنه انتقل لأبدع من ذلك حين ألغى الرابطة الدينية أو الجنسية بين أبناء الوطن، كأساس للقومية، وبدا تأثره بنظرية المنفعة واضحًا حين أكد أنه لا رابطة بين الناس سوى المنافع، فقد «علمنا التاريخ وطبائع البشر أنه لا شيء يجمع بين الناس إلا المنافع»، فإذا تناقضت المنافع بين قلبين، استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة الجنسية أو وحدة في الدين، وإن أبلغ مثال على ذلك هو انشقاق المسلمين على أنفسهم في خلافة «علي بن أبي طالب».

وبهذا كانت الأمة محور تفكيره، بمعنى الوطن القومي وبمعنى المصلحة الوطنية، وتقوية الشخصية المصرية والحفاظ على استقلالها، أما الجامعة الإسلامية فقد اعترف بأنه لا صلة بينها وبين قضايا العالم الحديث، لكونها نوعًا من الخيال يثير السخرية، جاعلاً من نبذ فكرتها في مواجهة التعاطف الفطري السائد منها عملاً ينطوي على قدر عظيم من الشجاعة.

وعندما اندلعت الحرب الطرابلسية في سبتمبر عام 1911م بسبب غزو إيطاليا لطرابلس الغرب، وجدها لطفي السيد فرصة للتأكيد على عرض قناعاته فيما يتعلق بالجامعة الإسلامية والجامعة المصرية، خاصةً أن هذه الحرب قد مست علاقة مصر بالدولة العثمانية في الصميم، فميدان القتال يتاخم حدود مصر، ومصر لا تزال - نظريًا على الأقل - إحدى ولايات الدولة العثمانية، مثلها في ذلك مثل طرابلس الغرب، وقد شرعت قطاعات من المصريين في تقديم المساعدة للدولة العثمانية، وإظهار التشجيع لها، فانبرى لطفي السيد للتنبيه إلى خطورة ذلك، واعتبره سيزيد مركز مصر ارتباكًا، وذكر أن المصريين هم أحق الناس بالمساعدة.

ويكتب لطفي السيد في الجريدة ثلاث مقالات في ثلاثة أيام متعاقبة عنوانها جميعًا: «سياسة المنافع لا سياسة العواطف» يدعو فيها المصريين إلى التزام الحياد المطلق في هذه الحرب الإيطالية التركية، وإلى البعد بأموالهم أن تبعثر في سبيل كل ما يضر بلادهم، ويذكرهم بأن من الخير أن يبذلوا هذه الأموال لخير مصر ولإنشاء المرافق المصرية النافعة لأبناء الوطن، وتثير هذه المقالات الثلاثة على لطفي السيد عاصفة هوجاء من نقد مر وطعن جارح.

بل لقد اتهمه بعضهم بمناوأة دولة الخلافة الإسلامية، واتهمه آخرون بالإلحاد، ومع إيمان لطفي السيد بهذا الرأي الذي أبداه إيمانًا لا يتطرق إليه شك، ومع ما عُرِفَ عنه من قوة الحجة فقد شوهته المعارضة، ولم يستطع إقناع أصدقائه السياسيين من أعضاء حزب الأمة لمناصرته

في موقعه، بل اندفع الحزب في الطريق الذي اندفع فيه الرأي العام (فنكص فلم يتابع لطفي ولم يؤازره) واضطر لطفي إلى الانسحاب من الميدان وإلى السفر إلى «برقين»، وترك «الجريدة» يتولى أمرها غيره من محرريها.

وفي هذه الظروف، طُلِبَ من «محمد حسين هيكل» أن يتولى كتابة المقالات السياسية في «الجريدة» أثناء انقطاع لطفي السيد عنها مع مراعاة «ميول الرأي العام وموقف الحزب».

وما كان على هيكل إلا أن يقبل، تكريمًا لنفسه من ناحية، وقضاءً لبعض ما لأستاذه عليه من حق من ناحية أخرى، وبدأ في كتابة مقالات «الجريدة» الافتتاحية «سائرًا على نفس نهج أستاذه ساخرًا من إيطاليا التي اعتبرت غزو برقة وطرابلس نزهة بحرية، فلما نزلت إلى الأرض لقيت من المقاومة ومن الهزائم ما جعل هذه النزهة وبالاً عليها».

وقد أجبرَت «المؤيد» على نشر برقيات مساهمي الجريدة المستنكرين خطتها والمطالبين بمحاربتها، ثم ردت عليها بسلسلة مقالات عنوانها «التخبط في السياسة بين المنافع والعواطف» طعنت فيها لطفي السيد طعنًا جارحًا واتهمته باحتقار الرأي العام وإرضاء الإنجليز، والإلحاد، ولم تنته المعركة إلا برحيل الشيخ «علي يوسف» عن «المؤيد»، بعد أن استنفد لدى الخديوي مسوغات وجوده، وبانتقاله يعتبر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية في حكم المنتهي؛ لأنه كان واضحًا أن الحزب ليس أكثر من كونه صحيفة تدافع عن الخديوي ضد الأحزاب الأخرى ولكن مع فرض قانون المطبوعات عام 1881م،

ومع مجيء سياسة الخلاف بين السلطتين في ركاب «كتشنر» وما صحبها من تقوقع الأحزاب وانصراف الكثير عنها، لم يعد الخديوي بحاجة إلى صحيفة تحميه أو حزب يدافع عنه.

غير أن الأمر لم يطل بانسحاب لطفي السيد إلى قريته كثيرًا، فما لبثت أن قامت الحرب العالمية الأولى وتدافعت الأحداث ملبدة أفق الدولة العثمانية بالغيوم، حاملةً نذر الانهيار، فتلك فتنة عسكرية في ألبانيا وهذه أنباء سيئة أتت من الكرك وحوران، كما خرج الإدريس على الدولة، بينما رفرفت الأعلام الأجنبية على ثغور طرابلس ودرنة وجزر الأرخبيل، كما تواترت أنباء الهياج في كريت، والخوف الكبير في مقدونيا وحدوث اتفاق سري بين بعض دويلات البلقان على الدولة العثمانية.

لقد أمسكت كل هذه المتاعب بخناق الدولة العثمانية لتؤكد عجزها عن حفظ كيانها ولتهيئ أذهان المصريين للإقرار بمصير الدولة المحتوم، مما أتاح للطفي السيد آذانًا أعادته إلى الجريدة، فاتجه هذه المرة بأحاديثه وكتاباته إلى الشباب، مطالبًا إياهم بالسعي لخير مصر، دون غيرها، ومؤكدًا على الروابط القوية بين الاستقلال وضروراته، وبين معنى القومية المصرية، فالاستقلال في نظره هو المعنى الوحيد للوجود ومناط الأمل في الحياة القومية.

وهكذا اكتملت نظرية لطفي السيد عن القومية المصرية بعد أن تجاوز الحديث عن المنفعة والمصلحة كعامل أساسي لبناء القومية المصرية ذلك الذي أملاه تعارض مصلحة مصر مع مصلحة الدولة صاحبة السيادة عليها، فأضاف إلى نظريته عنصر التواصل التاريخي

المشترك، وأشار إلى اللغة والدين ثم أضاف عنصر المكان أو العامل الجغرافي الذي يميز مصر بحدود طبيعية، بل لقد تجاوز أيضًا أفكاره السابقة فيما يتعلق بالرابطة الجنسية، حين أبرز عنصر الدم المتدفق في عروق المصريين، والذي يجعلهم ينتمون لجنسية واحدة تدعم أسس الشخصية المصرية.

الفصل الثالث

الفكر الاجتماعي عند أحمد لطفي السيد

- ✦ ماهيـة الفكر الاجتماعي
- ✦ أحمد لطفي السيد وحركة تحرير المرأة
- ✦ التعليـم
- ✦ الترجمــة

ماهية الفكر الاجتماعي

أعني بالفكر الاجتماعي كل ما يتصل بأوضاع المجتمع وكيفية قيام أي مصلح بتطويرها لملاءمة التقدم وروح العصر.

وحين بدأ «جمال الدين الأفغاني» يبث في المصريين نوعًا من الطموح والثقة بالنفس - عندما عاش في مصر قرابة عشر سنوات- كانت ندواته ومحاضراته ملتقى المثقفين شيبًا وشبانًا، ويقال إنه هو الذي غرس في نفوس المسلمين ما انتهى بهم إلى الثورة التي تزعمها «عرابي»، حيث كان من رواد ندوته «محمود سامي البارودي»- المساعد الأمين لعرابي - وحمل دعوته من بعده الشيخ «محمد عبده»، وهو ما يؤكد أن نزعة الإصلاح الاجتماعي قد سبقت «لطفي السيد» بفترة من الزمن، وإن لم يلحق «بجمال الدين الأفغاني»،وكانت أول مرة يلقاه أثناء زيارته للأستانة عام 1893م.

إذًا، الفكر الاجتماعي يتناول إصلاح المجتمع في كافة نواحيه وتناول التقاليد القديمة البالية التي لم تعُد صالحة لروح العصر؛ لتحل محلها تقاليد وقيم واتجاهات تتوافق مع روح التقدم والإصلاح، فكانت دعوة الشيخ «محمد عبده» لإصلاح الأزهر، وكانت دعوة «قاسم أمين» لتحرير المرأة، واجتمع ذلك كله في دعوة «لطفي السيد» للإصلاح

والتقدم في كافة نواحي الحياة المصرية، حيث ناصر حركة تحرير المرأة وتناول إصلاح التعليم ودعا للتحرر من العادات المصرية البالية وغير ذلك مما يتناول جوانب النهوض والتقدم الاجتماعي لمصر.

أحمد لطفي السيد
وحركة تحرير المرأة

عُرِفَ أحمد لطفي السيد بفكره المتحرر، وإيمانه بحتمية وضع الأمور في نصابها الذي يجب أن توضع فيه، بالاستفادة من القيم والعادات والتقاليد الأصيلة، والتبصر بفضائل الغرب، لإذابة الأصالة والمعاصرة في بوتقة واحدة اسمها الوطن.

لذلك لم يتردد في أن يجعل من المرأة وقضاياها شغله الشاغل، بعد أن سقطت في عبودية القيم البالية والأفكار السلفية المتزمتة، وتحولت إلى كائن ميت يعيش في هذه الحياة، دون أن يكون له دور فيها، كائن عليه واجبات التربية والمنزل والأطفال والزوج، دون أن يكون له حقوق، وهو وضع بَلَغَ من السخف إلى حد اعتبار المرأة أسيرة في مقابل الطعام والشراب والنكاح.

وقد أثار هذا الوضع المتدني للمرأة حفيظة بعض أحرار الفكر الحديث، فانطلقوا للثورة عليه أملاً في تغييره، وكان منهم أحمد لطفي السيد، والذي يمكن اعتباره بحق خير داعم لحقوقها ومدافع عن حريتها.

وعندما أصدر «قاسم أمين» كتابه عن «تحرير المرأة» عام 1899م قاطعه الناس، وحرم الكبراء عليه دخول بيوتهم وأفتى بعض العلماء

بخروجه عن الإسلام، ومع ذلك لم يقف الأستاذ متفرجًا أو مؤثرًا للسلامة خوفًا من أحد أو حرصًا على أحد، وما كان من لطفي السيد إلا مؤازرته والدعاية لأفكاره، وقال قولته المشهورة: «إنه لن تمر على مصر أكثر من خمسين عامًا، بعدها ستكون المرأة المصرية وزيرة» فسمع الخديوي عباس هذا الرأي فقال: «إن لطفي السيد قد جُن، ويحسن وضعه في السراية الصفراء» والسراية الصفراء هذه هي الاسم الذي كان يطلق على مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية.

ولم يعبأ الأستاذ بمثل هذا الكلام، ومضى مساندًا لقاسم في دعوته، معتبرًا إياه واحدًا من أبناء الطبقة البشرية الممتازة ممن ميزهم الله بصفات استثنائية، جعلته قدوة تُحتَذى، ورمزًا يستحق الإجلال والاحترام.

واجتمع الاثنان على حقيقة مؤداها: «إن أقل مراتب العلم، ما تعلمه الإنسان من الكتب والأساتذة، وأعظمها ما تعلمه من التجربة الشخصية في الأشياء والناس» إذًا، كان المجتمع في رأيهما هو المعلم الأول، ولن يكون هكذا ما لم يتبرأ من أمراضه ويتحرر من قيوده ويكسر عزلته لاستشراف آفاق جديدة.

ويمكننا القول إن قاسم أمين قد بدأ دعوته لتحرير المرأة قبل بدء الحركة الوطنية أو معها، وصارت الحركتان متوازيتين، لكن قضية تحرير المرأة لم تحظ باهتمام معظم الزعامات الوطنية، بينما كانت في أولويات سلم الاهتمامات عند أحمد لطفي السيد، الذي أعطاها من وقته وجهده الكثير، وأفرد لها الصفحات والمقالات عما آلت إليه أوضاع المرأة وأحوالها في المدينة والريف، وتنشئتها الاجتماعية منذ

نعومة أظفارها، والفرق بين تربية الولد وتربية البنت، والأخطاء التي يقع فيها الآباء والمربون، وأهمية التعليم في حياة البنت، وكيفية إعدادها كي تكون زوجةً متفهمةً، باعتبار تربيتها أساسًا مهمًّا لصلاح العائلة وبالتالي صلاح الأمة كلها، وباعتبارها كذلك نصف المجتمع، وعلى عاتقها يكون بناء نصفه الآخر، فليس من المعقول أن يُقام المجتمع على قطب واحد، ثم يستطيع الحياة.

لقد انطلق لطفي السيد بدعوته تلك؛ إيمانًا منه بوجوب احترام المرأة وقدراتها وطاقاتها، والتعامل معها كعنصر فعال داخل المجتمع، وليس كعبء على المجتمع، خاصةً أنها ظلمت كثيرًا، وعبر فترات زمنية ممتدة لقرون، وقُدِّرَ لها أن تُقَيد بسلاسل الأسر والعجز، وهي القادرة على بعث مكامن التميز في نفسها وأسرتها وكل من حولها.

لقد أريد للمرأة أن تكون على هامش الحياة، مرة باسم العادات والتقاليد، وأخرى باسم الدين، «وما هو من الدين في شيء، فالدين أسمح مما يظنون» والمرأة إذا أعطيت حقها، مثلما أعطِيَ الرجل، فلن يكون أداؤها دون مستواه، ولن تقل كفاءتها عنه، بل ربما تقدم أكثر بكثير مما يقدمه، وفي هذا الصدد نصح لطفي السيد الأمة، وأوصاها بالنساء خيرًا عندما قال: «خَلُّوا بين البنات وبين سعادتهن، ولا تضيقوا عليهن متسع الحياة، ولا تكسروا بأيديكم مستقبلهن، ولا تعبثوا بسعادتهن؛ اتباعًا لهوى الغيرة وخوفًا مما لا يصح الخوف منه عليهن، فالمرأة الفاضلة أنفع لنفسها ولأمتها من الرجل الفاضل أضعافًا، بمقدار ما ترزق من عدد الأولاد» ويتحدث لطفي في مقال له تحت عنوان: «لا

تضيقوا عليهن» عن ضرورة الاهتمام بتنشئتها الاجتماعية وإعدادها لأدوارها المختلفة وعن حقها في الحرية الشخصية كمقدمة لحريتها في المجتمع، ويبدو لطفي السيد في هذا المقال مشرقًا منيرًا متألقًا تقدمي الفكر واسع الأفق موضوعي النظرة سابقًا لعصره ومتأثرًا بأستاذه قاسم أمين: «بالعائلة يجب أن نتجه في إصلاح نظامنا الاجتماعي، وبتربية المرأة يمكن إصلاح العائلة، وتربية المرأة هي كل ما يجب أن نصرف إليه جميع قوانا الموجهة لإصلاح جمعياتنا المصرية»، كما قال بذلك الرجل الكبير قاسم أمين، غير أن هذا المذهب لا يزال قولاً تلوكه الألسنة، ولا يصل منه إلى القلوب شيء؛ لأن الناس إنما يقلدون فيه غيرهم، ويقولونه في المجلس في مدد قصيرة أو طويلة؛ إظهارًا لبيان اهتمامهم وإصلاح شئونهم، ودليلاً على أنهم غير متأخرين في الفكر عن الطبقة الراقية، إلا أنهم - حقيقةً - مقتنعون تمام الاقتناع بهذه النظرية، دائنون لهذا المذهب، فترى كثيرًا من الذين يقولون بتربية المرأة يقولون أيضًا بمنعها من التوغل في تعلم العلوم التي يتعلمها الشبان، أليس هذا يعد - ضمنًا - دعوة إلى عدم تربية المرأة التربية التي تليق بما يجب أن تكون عليها؟! ترى كثيرًا من الذين يقولون بتحرير المرأة، يسوءهم - مع ذلك - أن يروها تخرج إلى النزهة، أو تعدِّل من زيها القديم فتضيف إليه أو تنقص منه، ويؤكد لطفي السيد أن المرأة السوية انعكاس لمجتمع سوي، وكراهية استقلال المرأة هي تكريس لاستبداد المجتمع والرضا بسيره في الاتجاه المعاكس لنواميس الحياة، كما يؤكد أن هناك من الناس من يريدون «إقامة الحسبة للرجال

على النساء، فلا تلبس الواحدة إلا ما يريد غيرها، ولا تفهم إلا ما يريد غيرها، ولا تنظر للأمور إلا بعين غيرها، ولا تسمع إلا بأذنه ولا تأكل إلا ما يشتهي، أليس ذلك هو الاستعباد بعينه المناقض لتحرير المرأة الذي يريدون؟! إن حرمان المرأة من استقلالها ثم مطالبتها بتربية نشء صالح لهو القصور بعينه» وللأستاذ كل الحق؛ لأن البناء العظيم لا يُوضَع على أعمدة هشة، والعبد لا يربي حرًّا، بل يربي عبدًا مثله، والأم لا تعطي ولدها إلا مما عندها من الأخلاق، وإذا اتبعت الرجل في كل شيء، فهي بلا إرادة بلا ملكات بلا رغبة بلا طموح بلا شخصية بلا روح، والمرأة عندما تكون مجرد مسخ اجتماعي ومجرد تابع للرجل، ستظل دائمًا في خلفية الصورة وتقفز سلبيات التربية للواجهة، «إن أقوم المذاهب لتربية البنت، هو إعدادها منذ نعومة أظفارها لأن تكون قبل كل شيء إنسانة حرة مستقلة، ذات مبادئ ثابتة وأخلاق حسنة ثم زوجة متجملة ثم زوجًا حصنًا مطيعة تعرف الجمال وتفهم الدين وتُرضِي زوجها الحر وليس المستبد، ثم أمًّا مثالية في التقوى والطيبة والقناعة محبةً لأولادها مربيةً لهم على مبادئها معلمةً إياهم كيف يحبون بلادهم ويخدمونها ويضحون بأموالهم وأوقاتهم وحياتهم من أجل إسعادها، إن المرأة مخلوق حر، وهبه الله حريته، ومن أعطاه الله شيئًا، فلن يسترده منه إلا الله» ويرى لطفي السيد أن حرص الرجل على تسيد المرأة في خارج المنزل، جعلها تتسيده داخل المنزل، وحَوَّل العلاقة بينهما من كونها علاقة مودة ورحمة، إلى علاقة تسلط، كلٌّ يبحث عن نقاط الضعف في الآخر؛ لتوظيفها في صالحه، وهو ما يحول الحياة

الزوجية من جنة إلى جحيم، ويعطل دوران المجتمع وانسيابية حركته الإصلاحية، «فلا سعادة لهما إلا أن تختلط روحهما تمام الاختلاط، وتتفق أذواقهما تمام الاتفاق، ليحصل كلاهما على شهادة السعادة المنشودة في الزواج».

ويدعو لطفي السيد الرجل لاحترام زوجته ومخاطبتها مخاطبة الرجل للمرأة، «مخاطبة المساوي للمساوي، الشريك للشريك، هو يحبها وهي كذلك تحبه وتحترمه، ولا تعتبره ملكًا مستبدًّا عليها، له كل شيء وليس لها أي شيء، بل على العكس من ذلك تحس أن علاقتها به - بصرف النظر عن الحب - علاقة شريكين، يعيش كل منهما لحظات القوة ولحظات الضعف، يتصافيان ويتباغضان، يصطلحان ويتحاسبان، يتشاتمان ويتناجيان، يشكو كل منهما الآخر إلى شيخ البلد - عندما تكون هناك حاجة لذلك - ويعتذر الذي عليه الحق الذي ظهر لمن له الحق».

كان الأستاذ يرجو من ترسيخ علاقة المودة بين الزوجين إعطاء المرأة المزيد من الحرية «بحيث تدخل وتخرج من دارها عشرات المرات في اليوم الواحد، دون أن يأتي في دماغها أنه سيأتي أحد ليحاسبها على الدخول والخروج، وأين كانت؟ ومع مَنْ مِن الرجال كانت تتحدث؟ وماذا كان موضوع الحديث؟ إلى غير ذلك من الأمور التي قد تجرح الزوجة وتشعرها بأنها مراقبة وغير موثوق في تصرفاتها، ويتغير الاطمئنان والثقة - المفترض توافرهما - إلى شك وريبة تمزق الوصال وتخلق أجواءً تشجع على الفرقة وتشتيت الشمل بين المتحابين».

لم يكن لطفي السيد ممن يهتم - كأي مصلح أو داعية لفكر جديد -

بآراء الناس واتجاهاتهم، وكل ما كان يعنيه قيادتهم لما يراه في صالحهم وتحقيق الخير لهم، وراح يفسح لـ«قاسم أمين» صفحات الجريدة للرد على خصومه، ومواجهة حملاتهم الضارية عليه، خاصةً بعد أن أعلن فكرته الرائدة إنشاء جامعة أهلية للمصريين، والتي اعتبرها أعداء النجاح شكلاً من أشكال الثورة على الأوضاع، والرغبة في السير بالبلاد إلى المجهول، وقد رد «قاسم أمين» عليهم بقوله: «لم أجد في حياتي انتقادًا غير عادل، وعلى غير انتظار، مثل انتقادكم، وأود أن أعرف كيف يُحدِث عمل مثل عمل الجامعة كل هذا الهياج وهذه الثورة العارمة في البلاد؟! وما الذي جعلكم تتشككون في أمر الجامعة رغم أن برنامجها سيجعلها في صالح الجميع وملكًا للجميع، وأنها ستفتح أبوابها لجميع سكان القطر المصري بلا تمييز بين الأجناس والديانات؟!».

ويشارك لطفي السيد، قاسم أمين الهجوم على منتقدي إنشاء الجامعة من المتجمدين في أغلال الرجعية، فيقول: «ليست الحملة على قاسم بك من أجل النقد البناء أو الإصلاح، وإنما شتم وتنديد للعمل، وحمل عليه، وقد عجبنا نحن لهذه المسألة كل العجب؛ لأنه لا يوجد واحد عرف حقيقة الجامعة ودورها، يحق له أن يتشكك فيها، أو أن يرتاب بها، فمهمتها الارتقاء بالعقول، وإذا ارتقت العقول يُرجى منها السلام أكثر ما يُخشى منها الخصام، ولما كانت الجامعة هي أمنية البلاد على الإطلاق، كانت الجرائد كلها داعية إليها، فالمؤيد والمقطم والأهرام كتبت كثيرًا في الدعوة لتأييدها، وكتبت «اللواء» قبل ذلك غير بعيد، وكان الأستاذ الحكيم المرحوم الشيخ محمد عبده من أبرز الدعاة

إليها كما هو معلوم من الجميع، ولولا المنية عجلت بمفاجأة القطر به، لكانت الجامعة الآن مشيدة بهمته» ومثلما تحمس لطفي السيد مع قاسم أمين في الدعوة لإنشاء الجامعة، تحمس معه، ووقف إلى جانبه عندما أصدر كتابه عن تحرير المرأة - كما سبقت الإشارة - والذي يعتبر بحق أول مسمار في نعش التخلف والرجعية والتمييز ضد المرأة، دون أن يضع في اعتباره غضب الخديوي أو حنق مصطفى كامل أو ثورة المشايخ، معتبرًا أن «الساكت عن الحق شيطان أخرس، والمؤمن برأي يقول به، خير من المصانع الذي يقول ما يعجب الناس، وإن كان هو لا يعتقده».

وكان أهم ما دعا إليه لطفي السيد - بالإضافة إلى ما سبق - ضرورة أن تتخلى المرأة عن كل ما يتصل بالمظهر فقط خاصةً في الملبس، لذلك نجده ينتقد الزي الذي ترتديه المرأة، ويعتبره «مجرد عادة لا عبادة، وتحببًا وليس تحجبًا»، واستطرد في نقده للبراقع والملاءة لكونها أصبحت خارجة عن المألوف ولا تحمي المرأة ولا تستر ما وراءها، بل قد تكون مثيرةً للناظر إليها، يقول: «إنني وإن كنت أقول بوجوب الحجاب الشرعي، لأوَّلُ من يوافق على إزالة هذه البراقع والحبر التي هي أقرب إلى التهتك منها إلى الحجاب، فقد كان هذا البرقع يُعَد من الزينة التي تخطف بصر الرجل وتشوقه إلى النظر للمرأة - أيام كان يستر معظم الوجه - وأما عن الكلام فإنهن يكلمن الرجال في الطرق والأسواق والدكاكين والمحاكم وهن اللاتي يشترين لأنفسهن كل ما يحتجن إليه حتى الزينة وجميع ما يتعلق بها وقد كثر - في غير

المتحفظات - من يماشين الرجال في كل مكان»، ويؤكد استحسانه خلع هذا الزي - لا لكون زي الإفرنجيات خيرًا منه، حتى في نظر الدين - بل إنه يفضل - إذا أرادت النساء التغيير - «أن يضعن على رءوسهن القناع ويلبسن فوق ثيابهن المعتادة «الجبة» ولكن في نفس الوقت، فجمود النساء على العادات معروف، ولعلهن يفضلن البقاء على ما هن عليه الآن للعادة ولكونه أجذب للعيون وأخلب للقلوب».

ويرى لطفي السيد لإحداث مثل هذا التغيير، ضرورة وضع أسس جديدة لأسلوب التربية التي من شأنها التأثير على أفكارهن وأدبهن، ثم يحذر في نفس الوقت من تقليد الغرب تقليدًا أعمى، نتيجة احتكاك بعضهن بالمجتمع الأوربي، وتقليدهن للأوربيات في الملبس وجلوسهن مع الأجانب على الموائد «فهذا هو التغيير الذي أخافه على الأمة من الجهة الاجتماعية والسياسية؛ لأنه انسلاخ من مقوماتها وشخصيتها وتسلل منهن إلى الاندماج في جنس آخر للالتحاق به والدخول في جنسيته، فإن الأمم الأوربية تقبلنا أعداءً لا إخوة وأقرباء».

ورغم ما يُنْسَبُ خطأً إلى لطفي السيد حول تجاوزه للدين، في مقالاته ما يثبت عكس ذلك تمامًا، ويؤكد تمسكه به، فقد أشاد بتعاليم ديننا الحنيف، الذي رفع شأن النساء أيام كن محتقرات عن جميع الأمم وذكر الآية الكريمة التي تقول: «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف» وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «النساء شقائق الرجال»، فالإسلام عنده ليس ضد المرأة، إذ يَقرِن المؤمنين بالمؤمنات والصادقين

بالصادقات، وكان نساء الصحابة يشاركن الرجال حتى في الأعمال الحربية من معالجة الجرحى وغير ذلك، «كما يفعل نساء جمعية الصليب الأحمر عند الأوربيين الآن».

ورأى لطفي السيد أنه لإصلاح الأحوال، لابد من «أن نبدأ بدعوة النساء إلى حضور صلاة الجماعة في المساجد كما كان في الصدر الأول من الإسلام»، ويُرجِع الفائدة من صلاتهن في جماعة إلى أن: «فيها إشعارًا للمرأة بأنها مكلفة كالرجل، وتعويدًا لها على الاجتماع معه على الخير»، ويتمنى لطفي السيد أن تنهض المرأة بنفسها، وترتقي أعلى درجات السلم الاجتماعي، «وتكون مثل مسلمات الأستانة، فإنهن أرقى المسلمات، بل ربما كن أرقى الشرقيات أما محاولة جعلهن كالأوربيات، فهو جهل مبين»، واستمر لطفي السيد في وصفه لنساء الأستانة وما يمتزن به على المصريات من النظافة، وكون ذلك من الارتقاء الظاهري الذي يطلبه، يقول: «إننا لفي أشد الحاجة إلى الوقوف على حال البيوت هناك واقتباس طرق التربية منها لأن المتعلمات منا دون المتعلمات من التركيات خاصة في النظافة والتزين وكرامة النفس وتدبير المنزل وتربية الأولاد؛ ولذلك أسباب بعضها من طبيعة الشعب، وبعضها من حال البيئة، فالنزاهة في الكلام وعزة النفس وكرامتها، والنظافة من الصفات والعادات الموروثة وهي أكبر عون على كمال التربية، وقد جرت بها عادتهن من العناية بالبنت، أشد من العناية بالصبي، فهو إذا تزوج عندهن ينفصل عن أسرته وهي متزوجة في بيت أبيها ويدخل الصهر البيت كما برحه الابن»؛ لذلك يستحسن محاكاة

المصريات للأستانبوليات في التربية، والتي أهم قواعدها - كما ذكر - «الدين والنظافة والخلق وعزة النفس»، بوصفها من الإيمان، «فإنك لا تكاد تجد في شوارع الأستانة ولدًا تسوقه البطالة، لا تسمع منه كلمةً لا يرضاها الأدب وعزة النفس وكرامتها، بالإضافة إلى مشاركة النساء للرجال في الشعور بالأمور الاجتماعية والمصالح العامة، والصعوبة الحقيقية تكمن في بث بيان هذه القواعد وتشييدها بالنسبة للمصريات، وأرى خير وسيلة إليها هي مساعدة الأغنياء للجمعيات الخيرية على بناء دار لتربية البنات، ونرغب إلى الجرائد المحبة لخير البلاد، للحث على ذلك، لعله يتم».

وانطلاقًا من أهمية القدوة وما لها من دور في الحياة، يؤكد لطفي السيد على أن الأب قيمة عظيمة لكونه أهم أعمدة البيت، منه تستمد البنت جمالها وبهاءها، وتَحسُن تربيتها، وبفضله تتحقق السعادة وتصبح للمسئولية معنى، وإلى هذا الأب المسئول وجه حديثه قائلاً: «إن السعادة الحقيقية مستمدة من طريقة تربية البنات، فالوالد الذي يعمل لهذه السعادة بتربية ابنته، إنما يخدم أمته أجل خدمة يمكن للفرد أن يسديها، فاصرفوا ما تصرفوه في الحلي والعروض، في تعليم البنات، فإنه الحلي الدائم في جمال الشبوبية وسني العشيب، وأن الآباء إذا فعلوا ذلك، فإنا لا نشك في أن بنات البلد جميعًا سيصبحن متعلمات، لأن ما يُصرَف على إحداهن في الزينة المادية يكفي لتعليمها وزيادة، فأعطوهن حظهن من التعليم، وخلوهن يحصلن على سعادتهن التي هي سعادة الأمة».

وحديث الأستاذ عن البراقع وخلع البراقع، والزينة وعدم الإسراف في الزينة، ليس منه؛ لتكريس المظهر على الجوهر، والاستغناء بغير المهم عن المهم، وإنما كان يريد إصلاح داخل المرأة وخارجها معًا، كان يريد ألا تنشغل بما يحلو لها عما يجب عليها، كان يريدها امرأة عصرية تأخذ من الميزات أجملها، ومن العادات أحسنها، ومن الخلق ما ينبغي عليها أن تتحلى به، كان يريدها امرأة مثل الإستنبولية ليس حبًّا في الأخيرة ولكن أملاً في أن تكون الفتاة المصرية على رأس فتيات العالم تقود وتقاد، تُعلِّم وتتعلم، تعطي وتأخذ، وتفيد الرجل وتستفيد منه، في إطار علاقة سوية تجمعهما على الاحترام والمودة وليس على السيادة الاضطرارية لكل منهما على الآخر في المنزل وخارج المنزل، وجعل أحقيتها في التزين كحق الرجل في تنظيف الوجه وحلق اللحية وفرق الشعر أو تسريحه، يقول: «من دواعي غفلة الرجل أن يسلب المرأة حقوقها بينما هي في الحقيقة تستذله بجمالها، فيغدو عبدًا لها، تتحكم فيه، وتسوقه حيث تشاء، ومن الخير للرجل أن تملكه وتتحكم فيه امرأة متعلمة فإنها تكون حينئذ أقل ظلمًا له وأكثر عطفًا عليه».

ويقيم لطفي السيد من دار «الجريدة» منتدى للمرأة تقصده محاضرة ومستمعة، في اجتماعات قاصرة على النساء، كما يفسح للنابهات منهن من صفحات «الجريدة» ما أفسحه للنابهين من شباب الجيل الجديد، فتقرأ لـ «باحثة البادية ومي زيادة ونبوية موسى ولبيبة هاشم ونفيسة أحمد المشهدية»، وكانت «باحثة البادية» ابنة «حفني ناصف»، أول خطيبة مصرية تخطب في نادي حزب الأمة، وكانت توقع مقالاتها

بعنوان «باحثة البادية»، وقد أثنى عليها لطفي السيد في المقدمة التي صدر بها كتاب النسائيات لأنها في دعوتها إلى الإصلاح انتقت سبيلاً معتدلاً في حدود الشرع، وهو في هذا إنما يثني على الخطة التي كان يعتقد صلاحيتها والتي كانت في الواقع خطة جماعة الشيخ محمد عبده، وتصدر «الجريدة» بتلك الأفكار الجديدة التي غدت غذاء الجيل والتي استقام عليها تفكير مصر بعد ذلك.

التعليم

كان إيمان لطفي السيد بالتعليم يفوق كل الحدود، إذ يراه غاية الغايات، والوسيلة الوحيدة المهمة التي تضمن استقلال مصر، إذ إن مصر لم تفقد استقلالها لسبب خاص، ولكن لسبب الانهيار التعليمي الداخلي الذي ألم بها، فالتعليم الصالح الصحيح - كما يقول لطفي السيد: «يحيي موات الحرية»، والتعليم القائم لا يحقق ذلك، إذ إنه يُعد موظفي الحكومة فقط، ولا يُعد الشعب إعدادًا مهنيًا للنهوض بالصناعات، والمهن المطلوبة، وهو ما أشار إليه الدكتور «حسين فوزي النجار» في كتاب «لطفي السيد وآراؤه التربوية»، إذ قال: «فبقيت عناية الاحتلال بشئون الري والصرف وتنمية الزراعة، وقبض يده عن التعليم، فألغيت المجانية، وأغلقت أكثر المدارس العالية، حتى لم يبق منها غير الحقوق والطب والمهندسخانه والمعلمين، وانحطت برامج التعليم، وأصبح قاصرًا على إعداد موظفي الدولة، وأوقفت البعوث العلمية إلى الخارج»، وجأر أعضاء مجلس شورى القوانين بالشكوى من انكماش التعليم، فتضمن تقرير لجنة الميزانية لعام 1894م: أن نشر التعليم قد تقهقر كليًا عما كان عليه قبل ذلك، ويحسن بنا أن نقول: إن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم، وسد أبوابه بكل حيلة في وجوه الأمة،

حتى الكُتَّاب بنظامه القائم، كان يخلق في الأطفال الخوف والجبن، ولا يختلف في تأثيره السلبي عن المدارس الأجنبية القائمة، كمدارس الجزيت والأمريكان، فـ «الأب الجزويتي» لا يقل عن «سيدنا» قسوةً وشدةً، ويتخرج المتعلم منهما دون أن يحصل - في الغالب - إلا على أقل القليل من المعارف التي لا تصلح لحاجات المهنة، ولا تؤدي إلى النهوض والتقدم، رغم أن الغاية الأساسية من التعليم هي إعداد الفرد وتقوية روابط الجماعة لخلق مجتمع متآلف.

وكان لوجود كل هذه السلبيات في مجال التعليم آثاره البالغة على الأستاذ، لذلك وجدناه يدعو لإصلاح التعليم في مصر، ويكتب مقالات عديدة يشرح فيها فلسفة التعليم في أوربا، ويستعرض نظرياته المختلفة، ويدعو إلى أن تكون الفلسفة الوضعية أساسًا للتعليم، مع مراعاة الفروق الدينية، وضرورة أن يكون التعليم في القرية لإعداد الفلاح، ليصبح هذا الفلاح عاملاً منتجًا فيها، وعاملاً منتجًا في المدينة أيضًا، ويدعو كذلك لوجوب الأخذ بالأسباب التي طورت التعليم في أوربا وقلبت صورتها خلال القرون الثلاثة الأخيرة، وكان رأيه أن تأخذ مصر من هذه الحضارة الغربية وليس هناك خوف على مصر من أن تفقد هويتها، لأن «الأفكار المستوردة سرعان ما تذوب في الأصالة ثم لا تلبث أن تنحصر».

ولا تقتصر دعوته للتعليم على الرجل فقط وإنما يدعو إلى تعليم المرأة، بوصفها عماد المجتمع، ولابد لها من أن تنال نصيبها من التعليم، ويرى لطفي السيد أنه بالرغم من أن الشاب

الذي أتم دراسته يتطلع إلى زوجة تفهمه ويفهمها، ولكنه لا يتزوج غالبًا إلا زوجة جاهلة، وعنده «إن الشـــاب المتعـلم يفهـم السعادة الزوجيـة، أما زوجتـه الجاهلـــة، فلا تفهم تلك السعادة إلا بمجموع ما يُحصِّل خيالها من روايات الدلالات، وعجائز الحكايات، إنه يرى الجمال في رشاقة القوام، وتناسب الأعضاء، وخفة الحركة، وطراوة الصوت، وبريق العينين، وجاذبية الحديث وتفهم هي الجمال بالسمَن والبياض، إنه يرى حسن الهندام في بساطة الملابس وباهت الألوان ومشيها مع بعضها البعض في الحلقة الواحدة، وترى هي أن حسن الزي ينحصر في الأطالس والجنافس، فمئزر على مئزر، وجلباب على جلباب، تحمِّل جسمها ما لا يطيق، إنه يرى الزينة في الحال الطبيعي، أو القليل المألوف من الكحل، وترى هي الزينة في الكحل يصبغ فراغ الحجاب، وفي تزجيج الحواجب على غير الرسم الطبيعي» وبين كل هذه التناقضات والاختلافات في الرُؤى بين شطري المجتمع، يستحيل التوفيق، ويتعذر الاستمرار في الحياة بشكلها الطبيعي، ويدرك لطفي السيد أنه لا سبيل لملاقاة هذا الخطر إلا بالإكثار من عدد المتعلمات من البنات، وتقريب معلوماتهن العامة من معلومات البنين بقدر المستطاع؛ لأن التي لا تعرف إلا القراءة والكتابة، لا تعلم شيئًا، بل لابد لها من تكوين ملكة الفهم وإجلائها ولابد لها كذلك من أن تكون في تربيتها ذات طرفين: «طرف متمدن مصفىً بمصفاة التمدن الحديث، تتفق به مع زوجها الشاب المتعلم، وطرف آخر يدخل في تركيبه مقدار كثير من عادات السيدات المصريات تتفق به مع أمها أو

حماتها وعائلة زوجها، فخيرٌ للفتاة المصرية أن تتعلم، أو تتم تعليمها في المدرسة عند الإمكان».

وبالإضافة لما رآه من ضرورات لتعليم المرأة، فقد أظهر لطفي السيد وجهة نظره في المدارس الأجنبية ومدارس الراهبات، وغيرها من المدارس التي يديرها الفرنسيون فقال: «نحن نعتقد أن المدارس الأجنبية على اختلافها، أدت لأبناء هذا القطر خدمات علمية محضة، ولكنها لم تُخَرِّج لمصر فتية تتوافر فيهم جميع الشروط التي يجب على كل مصري أن يحصل عليها؛ ليكون رجلاً ولا كل الرجال، وعالمًا مصريًّا بالمعنى الصحيح» فإن تعليم اللغات والعلوم والفنون والرياضيات وغيرها لا ينفع التلميذ إلا إذا كانت مقرونة بالروح الواجبة لكل ذي وطن، وكل أمة تفوض إلى غيرها تعليم أبنائها لا يمكنها أن تحصل على تلك الروح الوطنية.

لقد كان لطفي السيد ضد تقسيم التعليم إلى تعليم ديني وآخر مدني، وضد إنشاء المدارس الدينية سواء كانت إسلامية أو إرساليات مسيحية، وضد إنشاء المدارس الأجنبية، مادامت لن تضيف عمقًا ثقافيًّا للشباب المصري؛ لأن هذا التنوع في التعليم لن يُثري التجربة الثقافية في مصر، بقدر ما يقوم به من تمزيق وإضعاف لوحدة الوطن ثقافيًّا وفكريًّا واجتماعيًّا، فالهدف من التعليم هو خلق أجيال من الأمة متجانسة ومتحدة حول مبادئ الأخلاق السامية والعلوم الحديثة، ومثل هذا النوع من التعليم يجب ألا يكون تحت الإشراف المطلق للحكومة بدون رقابة شعبية، لأن الحكومات تستخدم التعليم والمدارس لخدمة أغراضها ومصالحها

السياسية، «والفرنسيون لا يسعون الآن عبثًا، ولا يكيلون الكلام جزافًا في قولهم: (نريد توحيد التعليم وحصره في أيدي الأهالي)».

نادى أحمد لطفي السيد أن يكون التعليم بلغة أهل البلاد، وطالب الحكومة بالنظر في هذا الأمر بكل الجدية «فلغتنا منا، كالصورة من الجسم، هي التي تشخصه، وهي التي تميزه عما عداه، فليست اللغة خارجة عن ماهية الأمة، ولا هي زينة لها يمكن الاستغناء عنها، بل اللغة والدين في حياة الأمة سواء» ومثل هذا المطلب لا يصح أن يكون مجرد أمنية من الأماني أو مجرد دعوة مفكر لإحياء اللغة، بل على الجميع التكاتف لتحويل الحلم إلى حقيقة، وإنقاذ اللغة من السقوط في دوامات الانقراض والتلاشي، فنجده يستحث كافة الهيئات والجمعيات للتحرك الجاد في هذا الخصوص، يقول: «على الجمعية الخيرية الإسلامية، وجمعية التوفيق القبطية وجمعيات العروة الوثقى والمساعي المشكورة، والمدارس الأهلية، أن تسرع من الآن في تدريس العلوم باللغة العربية، خدمةً للغة وللعلم بل خدمةً لعقول الطلبة الذين يشكون من صعوبة فهم العلوم بغير لغتهم بل خدمةً للأمة بأسرها؛ لأن اللغة من أكبر مقومات الحياة للأمة».

وينقد لطفي السيد في مقالاته طريقة إنشاء المدارس الثانوية على مصاريف التبرعات التي يجود بها أهل الخير، ويعتبرها طريقة بالية وبطيئة جدًّا، ولا يمكنها القيام بحاجة وطن كبير مثل مصر، بالرغم من أنها قد تفلح في بعض البلدان الصغيرة، ويعتقد أن خير الطرق وأقربها للوصول إلى هذه الغاية، هو تسليم التعليم الثانوي لمجالس المديريات

وإعطاء هذه المجالس حق فرض الضرائب الإضافية للإنفاق عليه، بشرط أن يكون أهليًا، أي لا يخضع للوائح العمومية، وقوانين التعليم التي تضعها الحكومة بالأوامر العالية، وألا تكون مقيدة بقرارات نظارة المعارف ومنشوراتها، ويحذر الحكومة من خطورة عدم التوسع في نطاق التعليم الثانوي، وألا يقف الحد عند أربعمائة طالب فقط كما هو معتاد؛ لأن ما ستحتاجه الحكومة فيما بعد من العمالة، سيكون أكثر من ذلك العدد بكثير، فإما أن تَعدل الحكومة عن فكرتها في عدم قبول المستخدم الحائز على الشهادة الابتدائية فقط، وهذا تقهقر ورجوع إلى الوراء من غير انتظام، وإما أن يقل عدد الطلبة الذين يدخلون المدارس العالية، وهذا تأخر أيضًا، ولكنه تأخر شر من الأول؛ لذلك «كان من حاجة البلاد أن تلاحظ هذه الاعتبارات الوجيزة في وضع قانون مجالس المديريات، ليكثر عدد المهذبين والأذكياء وأولي الأخلاق الفاضلة فتصل الأمة بهم إلى باب سعادتها إن شاء الله».

ولم تقتصر أفكار لطفي السيد في التعليم فقط على المرأة والشباب، بل أبرز وجهة نظره في تطوير مدارس القضاء، وحتمية الخروج عن تعليم الأزهر بتخريج طبقة القضاء الشرعي، وفي ذلك يقول: «مدرسة القضاء الشرعي مدرسة أميرية فرعية كسائر المدارس الأميرية الفرعية، فاسمها وحده يدل على حقيقتها، وهي أن تخرج أناسًا صالحين لتولي القضاء الشرعي على نسبة هذا العصر الذي لا يجوز فيه أن يكون القاضي جاهلاً لا يعرف إلا النحو والصرف وفروع مذهب من مذاهب المتقدمين وعلاقتها بالمعارف الظاهرة».

ويؤكد لطفي السيد أن التعليم يجب أن يكون الغرض منه تسليح الناشئ بوظيفة رجل .. أما الطريقة الموصلة إلى ذلك فهي أن ينصرف الأستاذ عن الكتاب ويقبل على التلميذ فيوحي إليه من روحه ما يكملها للقيام بالواجب عليها في الحياة، وينقد لطفي السيد عدم وضع شروط صارمة يجب أن يتحلى بها الأستاذ لكي يمارس عملية التدريس «والغريب أن تكفي الجنسية الإنجليزية لأن يكون المرء أستاذًا في المدارس الثانوية، أو بعض الشهادات من أي نوع أو في أي علم، قد تكفي لأن يكون الشاب أستاذًا في مدارسنا العليا، ،ولكن هذه السياسة ما دخلت في التعليم إلا أفسدته ولذلك توجهت الآمال إلى الجامعة».

ولم يكن الاهتمام بالتعليم والنهوض به رأي فرد من الأفراد أو جماعة من الجماعات، وإنما كان رأيًا عامًّا أجمعت عليه الأمة، فكان أول طلب تقدم به أعضاء مجلس شورى القوانين إلى ولي عهد إنجلترا أثناء زيارته لمصر عام 1906م، وحين قامت الحكومة بتعديل نظام مجالس المديريات وصدر القانون النظامي رقم 3 لسنة 1909م بهذا التعديل، جعلت من حق هذه المجالس فرض رسوم إضافية في حدود معينة للإنفاق على التعليم الأولي وكذلك كان الاهتمام بالتعليم ورفع مستواه والعمل على نشره غرضًا أساسيًّا من أغراض حزب الأمة، وغيره من الأحزاب والجماعات الأخرى، وقد تقدم حزب الأمة إلى الحكومة عام 1907م بطلب تعديل نظام مجالس المديريات ليكون لها الحق في الإشراف على شئون التعليم الأولى، وحق فرض الرسوم، في هذه الأثناء بدأت الجامعة تلقى اهتمام الجميع وأبدى «كرومر»

نوعًا من الاهتمام بالتعليم الأجنبي، وتغيير نظام الكتاتيب ورفع مستواه، وقيل يومها إن «كرومر» يرمي من وراء الاهتمام بالكتاتيب إلى صرف الناس عن الاهتمام بالجامعة ورموه بسوء النية، وأنه يعمل على «تخريب البلد» ولم يرضَ لطفي السيد عن هذا الاتهام وكان رأيه «إن إصلاح الكتاتيب لا يقف حائلاً دون إنشاء الجامعة؛ لأن فيه خيرًا يجب ألا يُقَلَّل من شأنه، صحيح أنه تم على يد الاحتلال، لكنه يخدم الناس كافةً».

ويأبى لطفي السيد إلا أن يلعب دورًا محوريًّا في دعم أهم صروح مصر العلمية «الجامعة»، فكان وراء حملة التبرعات لإنشاء الجامعة الأهلية عام 1908م «الجامعة المصرية»، والتي تحولت في عام 1924م إلى جامعة حكومية تحت اسم «جامعة فؤاد الأول» - جامعة القاهرة فيما بعد - وكانت فكرة إنشاء الجامعة حلمًا يتطلع إليه أرباب الفكر والثقافة والأدب، وكان أول من اقترح إنشاء كلية في مصرٍ هو «چورچي زيدان» حيث كتب على صفحات مجلة «الهلال» مقالاً اقترح فيه إنشاء كلية لتثقيف الشبان المصريين بدلاً من إرسالهم إلى أوربا، وبيَّن الحاجة إليها في تعليم الشعب معنى الحرية والاستقلال كما طالب بتشكيل لجنة لجمع الأموال لها عن طريق الاكتتاب، وناشد الصحف المصرية أن تتضافر جهودها لاستنهاض الهمم لبلوغ هذه الغاية العظيمة، ثم كرر «چورچي زيدان» اقتراحه مبينًا أن استقلال الفكر لا يكون إلا بالتعليم والتثقيف، وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء كلية مصرية على مثال ما يحدث في أوربا وطالب بأن تكون اللغة العربية أساس التدريس في هذه الكلية، وأن تسمى «الكلية العربية أو الجامعة العربية».

لم يجد اقتراح إنشاء كلية مصرية على يد «چورچي زيدان» آذانًا صاغيةً لأن الدعوة لمثل هذا المشروع المهم كانت في حاجة إلى أن تتبناها شخصيات مصرية بارزة، ويرحل «چورچي» عن عالمنا وتبقى فكرته رائدة تبحث عمن يحتضنها، ويأتي «مصطفى كامل» زعيم المصريين ليعاود الدعوة إلى إقامة مثل هذا المشروع الحيوي المهم، ويكتب في جريدة اللواء عام 1904م قائلاً: «إن الأمة المصرية أدركت في هذا الزمان حقيقة المركز الذي يجب أن يكون لها بين الأمم، وأبلغ الأدلة على ذلك نهضتها في مسألة التعليم وقيام عظمائها وكبرائها وأغنيائها بفتح المدارس وتأسيس دور للعلم يانعة بأموالهم ومجهوداتهم ولكن قد آن لهم أن يفكروا في الوقت الحاضر في عمل جديد للأمة، هي في أشد الحاجة إليه، ألا وهو إنشاء كلية للأمة» وفي يناير 1905م يدعو «مصطفى كامل» الناس للتكاتف معًا من أجل إنشاء كلية مصرية اقترح أن يكون اسمها «كلية محمد علي»، بمناسبة مرور مائة عام على ارتقاء الأخير أريكة مصر، وقد حظيت الدعوة باهتمام وتأييد الكبراء ومنهم الأمير «حيدر فاضل» والذي استنهض همم الأمراء والأغنياء للاكتتاب في المشروع وتم جمع الكثير من التبرعات فعلاً، يقال إن مجموعها قد بلغ حوالي 8 آلاف جنيه، ونتيجة الخلاف بين مصطفى كامل والخديوي وعدم تحمس سموه للمشروع يتوقف الحلم مرة أخرى لكن تصبح الفكرة أكثر وضوحًا وبلورة في ذهن الأمة، وفي حاجة ماسة لإخراجها من حيز الذهن إلى حيز الوجود.

وفي يوم 12 أكتوبر عام 1906م، اجتمع نخبة من أهل الخير والمعرفة في دار «سعد زغلول باشا» واتفقوا فيما بينهم على دعم

مشروع الجامعة وقرروا فيما قرروا أن تكون هذه الجامعة بمعزل عن السياسة، ودعوا لفتح باب التبرع من أجل إنشائها والاكتتاب فيها وفي 20 مايو عام 1908م اجتمعت جمعية المكتتبين في ديوان الأوقاف تحت رئاسة الأمير «أحمد فؤاد»، وأطلقوا عليها اسم «الجامعة المصرية»، نفحتها الحكومة إعانة سنوية كما نفحتها الأوقاف مبلغا قدره 500 جنيه، كإعانة سنوية أيضًا، وتم افتتاحها فعليًّا في 21 ديسمبر عام 1908م، وكانت تهتم بمحاضرات الثقافة العامة، التي كان يشرف عليها يوميًّا رئيس الجامعة، الذي أخذ على عاتقه إرسال بعثات علمية للخارج من أبناء الجامعة الجديدة وقد بلغ عددهم 24 طالبًا أصبحوا جميعهم معلمين بالجامعة.

وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى وزوال سحابتها وصدور تصريح 28 فبراير 1922م الذي أعطى مصر استقلالاً منقوصًا، وإعلان قيام المملكة المصرية وتولي «فؤاد الأول» رئاسة الجامعة الأهلية، يسعى البعض لتحويل هذه الجامعة الوليدة من كونها أهلية إلى جامعة حكومية، وبعد نضال مُشَرِّف في هذا المضمار، وفي 3 ديسمبر 1923 عرض أحمد لطفي السيد على مجلس الجامعة طلب وزارة المعارف تحضير لائحة جديدة للجامعة يشترك في إعدادها أساتذة الجامعة، وفي 9 ديسمبر من العام نفسه اجتمعت الجمعية العمومية، وقررت ندب حسين رشدي باشا لمفاوضة وزارة المعارف في شروط تسليم الجامعة إليها، وفي 21 ديسمبر تكونت لجنة من حسين رشدي رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وكيلها وأحمد لطفي السيد وكيلها

ومراقبها العام وستة أعضاء آخرين وقر قرارهم على تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف وأخذ رجال المعارف يدرسون المشروع كما بحث مجلس النواب في سنة 1924م مشروع تنظيم هذه الجامعة وأسفر البحث عن وجود قصور في المعدات اللازمة وفي 19 مايو 1925م صدر المرسوم الملكي بضم الجامعة الأهلية للحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية وأن يكون وزير المعارف رئيسًا للجامعة بحكم وظيفته وهو الذي يمثل الجامعة وينوب عنها في كل الظروف الرسمية، ومع أن قانون إنشاء الجامعة لم يعرض على البرلمان للتصديق عليه، فإن رئيس مجلس الوزراء أبلغ مشروع ميزانية الجامعة لمجلس النواب، ثم قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب قانونًا بإنشاء الجامعة وصدق عليه «الملك فؤاد» وينص على أن تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى «الجامعة المصرية»، يكون من اختصاصها كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونًا، خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية الكاملة للتقاضي، ولها أن تقبل الإعانات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها، بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت من أجله الجامعة، وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها على أن تتبع في حساباتها القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة، كما أشار مجلس النواب إلى أهمية الجامعة ودورها في بناء المجتمع باعتبار الجامعة المصرية خليقة حقًا

بمساعدة الحكومة والبرلمان، إذ هي أعدت لأن تقوم بمهمة سامية ألا وهي إيجاد محتوًى علميٍّ لم تكن مصر تعرفه من قبل.

وهكذا، اتُّخذ قرار بتسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف العمومية، وبموجب هذا القرار التاريخي، تحولت كل ممتلكات الجامعة المصرية من منقول وعقار وأوقاف لتصبح ملكًا لوزارة المعارف، وقد تولى تنفيذ هذه الخطوة المهمة الأستاذ أحمد لطفي السيد، والذي ما إن استتب له الأمر حتى أشرف على اللوائح التي تحدد اختصاصات رئيس الجامعة ومديرها ومجلس إدارتها وأعضاء هيئة التدريس بكلياتها وسلطات الكليات والشهادات التي تمنحها وخطط الدراسة بها ومناهجها.

وقد حرص أحمد لطفي السيد على أن يُراعى في وضع قانون الجامعة أن تظل رسالتها أبعد من أن تحد بحدود معينة، أو تتأثر بأهواء ونزعات فردية أو حكومية، وعندما أعلن رسميًّا عن تأسيس الجامعة الحكومية في عام 1925م كان الأستاذ أول مدير لها، واستمر في هذا المنصب حتى عام 1941م فيما عدا فترات قضاها في أماكن أخرى سبقت الإشارة إليها، وفي عهده كانت الجامعة مصدرًا للإشعاع في شتى الميادين، وفي عهده أيضًا اتسعت الجامعة وضمت إليها كليات الطب والهندسة والتجارة والزراعة والعلوم.

لقد كان لطفي السيد طموحًا إلى أن يكون للجامعة دور بارز، وكان في إدارته لها يمثل موقف المفكر الذي يهتم بالكليات والأمور العامة، ويدع الجزئيات والتفصيلات جانبًا، لقد كان في إدارته للجامعة ممثلاً

خير تمثيل للمفكر المتنور ، المفكر واسع الأفق، المفكر الذي يبتعد عن التزمت، المفكر الذي ينظر إلى الجامعة على أنها مؤسسة ثقافية اجتماعية أولاً وقبل كل شيء، ولنضرب على ذلك مثالاً واحدًا وهو أن الثقافة كانت حظًا مشتركًا للبنين والبنات، وليس من المناسب أن يقتصر القبول في الجامعة على البنين دون البنات، ومن هنا نجد لطفي السيد يبذل أقصى جهده في فتح باب القبول في الجامعة للفتيات وهذه لم تكن خطوة سهلة في الزمن الذي عاش فيه الأستاذ، وإذا كنا نجد الآن آلاف الفتيات يتخرجن في الجامعات، فإننا لابد أن نذكر ونذكر دومًا مجهودات مفكرنا في هذا المجال.

إذًا، كان الاهتمام بالتعليم نعمةً من نعم الوعي القومي الجديد، وثمرة من ثمار الحركة الوطنية في شتى مظاهرها واتجاهاتها، ولم تُجمع الأمة على أمر كما أجمعت على اهتمامها بالتعليم ورفع مستواه وتوسيع دائرته، ووجوب أن تكون المدارس والجامعات حرة، في خدمة العلوم والفكر والثقافة والمجتمع، ويجب ألا تكون أداة لتأليه الحاكم أو أسلوبًا لتوطيد وترسيخ مفهوم العبودية للمحكوم.

وكان الاهتمام بالمرأة سببًا في نهوضها ورفع مستواها الفكرى والاجتماعي، وصدق الرجل عندما تنبأ بأن المرأة ستكون وزيرة بعد أقل من خمسين سنة، وقبيل رحيله شهد تعيين أول وزيرة مصرية هي «د.حكمت أبوزيد» كوزيرة للشئون الاجتماعية عام 1962م، ومن بعدها راحت المرأة تثبت ذاتها في شتى ميادين الحياة وتؤكد قدرتها على مشاركة الرجل في العمل، وتحمل كافة الأعباء والمسئوليات. وتشير

د.هدى صقر؛ أستاذ الموارد البشرية، إلى هذه الحقيقة بجريدة الأهرام في عددها الصادر بتاريخ 26/ 3/ 2009؛ حيث تؤكد على أن المرأة نجحت في احتلال مواقع القيادة حاليًا في القطاع الحكومي وتظهر أكبر نسبة للقيادات النسائية في قطاع الحماية الاجتماعية التي بلغت 36٪، كما بلغت نسبة عمالة الإناث في النيابة الإدارية حوالي الثلث، وفي ظني أن هناك قطاعات حكومية تحولت إلى شبه مستعمرات نسائية مثل قطاع الصحة والسكان الذي وصلت عمالة المرأة فيه أكثر من 65 ٪، وفي الآونة الأخيرة قفزت المرأة قفزات نوعية لتبلغ مناصب لم تكن قد بلغتها من قبل، حيث أصبحت رئيس بعثة على درجة سفير لأكثر من 30 دولة، ورئيس هيئة مفوضين بالمحكمة الدستورية العليا ورئيس هيئة النيابة الإدارية ورئيس جامعة وعميدة كلية وصاحبة جمعيات سيدات أعمال وعمدة ومأذونًا .. إلخ، ولم يمكن للمرأة تحقيق كل هذه النجاحات لولا جهود مفكري هذه الأمة خاصةً أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد.

الترجمـــة

وتكتمل رسالة لطفي السيد الفكرية في جانبيها السياسي والاجتماعي بترجمة «أرسطو» بعد أن هجر الصحافة في دار الكتب ويقول عنه: «إن أرسطو لم يكن معلمًا كغيره، بل كان معلمًا لنوع خاص من العلوم دون سواه، بل هو في الفلسفة، معلمًا في السياسة والاجتماع، فهو كما لقبه العرب بحق «المعلم الأول» على الإطلاق، وكما وصفه «دانتي» في جحيمه «معلم الذين يعلمون» وقد ترجم عنه في سنة 1924م «كتاب الأخلاق»، وهذا الكتاب يعد مقدمة لكتاب السياسة، بل إن جانبًا كبيرًا منه يعهد لموضوع كتاب السياسة، فأردت أن أترجمه ليستفيد منه قراء العربية».

ولابد أن لطفي السيد قد اجتاز نوعًا من الحيرة العقلية قبل أن يُقدِم على ترجمة «أرسطو» حتى أيقن أن الترجمة أنفع من التأليف في بداية النهضة، فالتأليف لابد وأن يستند إلى فكرة ومعرفة: «فإذا كان التقدم سبب النهوض والارتقاء، فليس من سبيل إليه إلا متابعة الأمم المتقدمة في نهوضها وارتقائها بترجمة آثارها وما وصلت إليه من ارتقاء علمي وفني وفكري».

ويصف لطفي السيد تلك الحيرة عند «فتحي زغلول»، وكأنما يصفها في نفسه فيقول: «لا أكاد أبرئ «فتحي» من الوقوع في حيرة اختيار الطريقة التي يجب عليه اتباعها لخدمة العلم في مصر، التأليف أو الترجمة وأيهما

أنفع؟ وإذا كانت الترجمة فعلى أي نوع يقع الاختيار؟» حيرة لابد منها لشاب خارج من المدرسة تنضرم بين ضلوعه نار الشوق إلى مجد الوطن العلمي، وهو خالٍ من التجارب لا يملك إلا كفاءته العلمية.

كانت الترجمة جزءًا من رسالة الأستاذ لأمته وتلاميذه ودعمًا لأفكاره التي نادى بها من قبل، وهي واجب على كل قادر عليها في عصر اليقظة والنهوض، «والحضارة تراث الإنسانية الباهر، تضيف إليه كل يوم جديدًا، وتُطَورُه كل يوم إلى الغاية المرجوة من كمال الحياة، غير أن بعض الأمم تسبق غيرها في مضمار التقدم والارتقاء، وعلى الأمم التي تخلفت أن تلحق بالسابق منها في هذا المضمار، وتُلِم بالعلوم والفنون التي فاتتها».

ويرى لطفي السيد في الترجمة ما يسد حاجة الأمة إلى نوع من المعرفة، وفيها ما يهديها إلى الرشد من سبيلها، وبهذا المعيار المنطقي الدقيق لفضل الترجمة على النهضة، أقبل على ترجمة «أرسطو»، ورأى في ترجمة «فتحي زغلول» لبعض روائع الغرب نشرًا لمبادئ الحرية «حرية الفرد، وحرية الأمة، وتنبيه الأفراد والأمة معًا إلى اتخاذ مثل أعلى قَبِلَه لهم فى آمالهم الوطنية»، وكان ذلك هو موقف لطفي السيد في دعوته إلى الإصلاح الاجتماعي في كافة نواحيه من الدعوة إلى التعليم وإلى تحرير المرأة، إلى جانب فكره السياسي الذي تناولناه من قبل.

الخاتمة

الإصرار على النجاح بداية النجاح، والرغبة في التميز تأتي من فهم الإنسان لذاته، واستكشافه مكامن تميزه وقدراته ورغبته في صقل مواهبه، واستغلال كل الإمكانيات المتاحة مهما كانت محدودة أو كبيرة، فلا فرق بين شخص وآخر إلا بقوة الإرادة والجهد والمثابرة، فكلنا يفكر، وكلنا يأكل ويشرب ويتنفس، وكلنا يحلم أن يكون نجمًا في سماء الشهرة، يُشار إليه بالبنان.

لكن قوة العزيمة ووضوح الهدف هما المميزان الأساسيان لكل من يبحث عن مكانة متفردة، الأحلام ملك للجميع، وليس من حق أحد أن يحرم نفسه أو الآخرين منها، أما السعي لتحقيقها فهو مكلف للغاية، ويحتاج للكثير من الوقت والعرق، القراءة والدرس والتثقيف، تَفَهُّم الواقع ومعرفة متناقضاته، العناية باختيار رفقاء مشوار الحياة، احترام الذات لكسب احترام الآخرين، كل هذه المنطلقات تصنع إنسانًا حقيقيًّا، يُفيد ويَستفيد، يُعلم ويَتعلم، يُعطي ويَأخذ، يُخفق ويَنجح، تمامًا مثلما فعل «أحمد لطفي السيد»، الذي لم يختبئ خلف خوفه يومًا من الاستعمار البريطاني أو الاستعمار التركي، ولم يسلم نفسه لمجاملة خديوي أو أمير، وآثر الصراحة مهما كان الثمن، كان بوسعه أن يرتكن على ثراء والده، وسعة عيشه لكنه لم يرضَ أن يكون على

هامش الحياة، وآمن أن الحياة بلا رؤية تساوي فشلاً، والدنيا لن تبتسم في وجه أحد لم يرَ منها سوى الأحزان، وقد فهم الأستاذ أن العطاء خير سفير يصل الإنسان بالعالم، والماضي بالحاضر، لذلك أعطى بلا حدود، وقدم لمصر ما يستطيع تقديمه أي حر، وعَرَّف أهلها الحرية والديمقراطية وتداول السلطة والحكم النيابي.

كان محبًّا للعلم، ساعيًا إليه بكل ما أوتي من وقت ومال ورغبة صادقة، لم ينتظر المعلم بل سعى إليه، لم يرضَ أن يكون مجرد وعاء للأفكار، بل طورها بما عنده من موروث وما اتكأ عليه من معاصرة، وما استورده من الآخر لمصلحة المجتمع.

كان من الممكن أن يكون صورة لعصره، ويؤثر السلامة، ويقنع بما أتيح له دون أن يقحم نفسه في مشاحنات ومعارك، أو يعرض مصالحه للخطر، وأثار أخطر قضية كانت ولا تزال موضعًا للمناقشة، وهي قضية مصر للمصريين، ومشى بذلك في الاتجاه المعاكس للتيارات السائدة، فحصد الشهرة والمجد والاحترام والتقدير.

كان لطفي السيد رجلاً في أمة وأمةً في رجل أو هكذا وصفه الرسميون حين أهدته الدولة جائزتها التقديرية، وما من قول أبلغ في وصفه من هذا القول، فقد كان أمةً وحده حين أخذ يُعرِّف المصريين بأنفسهم ويهديهم إلى ذاتهم، ويفتح لهم آفاقًا من الفكر، وكانت الأمة فيه؛ لأنه عاش أخصب فترة في تاريخ مصر الحديث، نشأ في ثورة وختم حياته بثورة، وكان نداء الثورة الأولى عام 1919م «مصر للمصريين»، وكذلك كان شعار الثورة الأخيرة، وإن لم يشارك في الثورة الناصرية

فقد باركها ووجد فيها هويته وآراءه، وعندما عرض عليه قواد الثورة المشاركة في الحكم .. ابتسم، وسأل: «من قام بهذه الثورة؟» قالوا: «نحن» فقال: «أنتم أولى بها وليبارككم الله».

وتعرض «لطفي السيد» لكثير من النقد على أسلوبه في الكتابة، رغم أن الكلمات والمصطلحات الجديدة التي استخدمها فيما كتبه عن الاقتصاد والسياسة أضفت عليه صفة الاختراع والابتكار في الفكرة وفي اللغة على حد سواء، حتى إن هؤلاء الصفوة الذين لا يعرفون لغة أوربية كانوا يجدون في لغته بعض الغموض بالرغم من عدم اهتمامه بالغموض، ولم تكن الجريدة صحيفة محبوبة ليس بسبب اتجاهها السياسي فحسب، ولكن أكثر من ذلك بسبب اتجاه «لطفي السيد» البعيد عن الجماهير، فهو لم يكن زعيمًا شعبيًّا ولم يتصدَّ طوال عمره للجماهير، وحين تصدى لها في معركة انتخابات الجمعية التشريعية - والتي سبقت الإشارة إليها - باء بالفشل، وغلبه فيها رجل من صغار الأعيان لا يقاس إليه في الثروة أو الذكر وبعد الصيت ولا يدنو منه ثقافةً أو فكرًا، وكل ما كان يتسلح به ذكاء ريفي بسيط والتصاق بالجماهير التصاق الأنداد، وهو ما كان يعوز «لطفي السيد»، وإن كان يعتقد أن أحسن الزعماء هو من يستطيع أن يصل إلى الجماهير، وكان يعترف بأن ذلك ينقصه تمامًا، فلم يتمتع بزعامة شعبية ولكن مكانته في الفكر المصري لا يعلو عليها، وقد شق أمام من يفهمونه طريقًا جديدًا تسلكه مصر.

ومن وجهة نظري أرى أنه حتى نبدأ إصلاحًا حقيقيًّا، علينا أن نُصلح الخُلق القومي، وأن نرفع المستوى الفكري والأخلاقي للناس إلى جانب رفع المستوى التعليمي والتشريعات القانونية، وهو ما يجب أن يعتنقه

كل زعيم ينشد الاستقلال لمصر، وهو ما سعى إليه فعلاً «لطفي السيد»، وبذلك استحق عن جدارة لقب أستاذ الجيل، في نظر عصره، وفي نظر من تتلمذ على يديه، ومن جاء بعدهم، فقد انتقل بهم من عالم قديم إلى عالم جديد ومتقدم، ومن أفكار تقليدية بالية، إلى فكر معاصر.

بوسع الظروف أن تزرع الأشواك في طريق الناس، وليس بوسعها أن تفرض عليهم السير فوقها، ربما تضطر بعضهم للجلوس في صفوف المتفرجين، أما النزول لملعب الحياة وتحول كل من يريد إلى لاعب رئيسي له دور وهدف فيها، فهو قرار بيد كل واحد منا، ولن يستوي أبدًا الذين يعلمون، والذين لا يعلمون.

رحم الله الأستاذ الجليل الذي كرس حياته لقضايا الأمة، ورحل عن عالمنا تاركًا خلفه بصمةً استطاعت أن تفرض نفسها على تاريخ مصر، فلا نستطيع أن نتحدث عن الديمقراطية والحريات والتعليم وحقوق المرأة وحقوق الإنسان إلا ويكون أستاذ الجيل متربعًا على عرش العلماء والمفكرين الذين أثروا حياتنا الأدبية والإعلامية والسياسية في مصر، ولا نستطيع أن نعيد بعث لغتنا إلا بإعادة قراءة تراثه، والاستفادة من رصانة لغته ومتانة تراكيبها وامتلاكه نواصيها، وكلها أمور جعلتني أشعر بأنه لا يزال يعيش بيننا، ويقدر على الإسهام في دعم مسيرة مصر على كل مستوياتها، فهو بالفعل أستاذ الجيل الذي سبق عصره واستشرف مستقبل أمته، وتنبأ بما تحقق ليس من منظور عشوائي وإنما من منظور من امتلك الخبرة والعلم والفطنة والرؤية الثاقبة وبعد النظر، رحم الله الأستاذ بقدر ما أعطى هذا البلد.

المصـــادر والمراجـع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

1 - **إبراهيم الهلباوي:** مذكرات تاريخ إبراهيم الهلباوي بك، غير منشورة، القاهرة، دار الوثائق القومية.

2 - **أحمد أمين:** زعماء الإصلاح في العصر الحديث، جمال الدين الأفغاني، القاهرة، مطبعة النهضة المصرية، ط1، 1936م.

3 - **أحمد زكريا الشلق:** حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، القاهرة، دار المعارف، 1979م.

- العلمانية والفكر المصري الحديث، القاهرة، الجمعية المصرية التاريخية، المجلدان الثلاثون والواحد والثلاثون، 1983 - 1984م.

4 - **أحمد لطفي السيد:** - المنتخبات، جـ1، القاهرة، الأنجلو المصرية، 1937م.

- صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر، القاهرة 1946م.

- قصة حياتي، القاهرة، دار الهلال، 1982م.

5 - **أمين سامي:** تقويم النيل، القاهرة، 1936م.

6 - **أندري دي رينكول:** القياصرة قادمون، ترجمة أحمد نجيب هاشم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970م.

7 - **تشارلز آدمز:** الإسلام والتجديد في مصر، ترجمة عباس محمود العقاد، القاهرة، لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية، 1935م.

8 - **حسين فوزي النجار:** السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، القاهرة، النهضة المصرية، ط1، 1952م.

- الدولة والحكم في الإسلام، القاهرة، دار الحرية، 1985م.

- أحمد لطفي السيد أستاذ الجيل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1975م.

9 - **ذرقان قرقوط:** تطور فكرة القومية العربية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.

10 - **رءوف عباس:** النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، القاهرة، دار الطبع والنشر، ط2، 1973م.

11 - **زكي فهمي:** صفوة العصر في تواريخ مشاهير العصر، القاهرة، مكتبة مدبولي (مصورة عن الطبعة الأولى)، 1995م.

12 - **السيد عبد الفتاح هاشم:** أحمد لطفي السيد وأثره في الحياة المعاصرة، رسالة ماچستير مخطوطة، معهد الدراسات والبحوث العربية، 1969م.

13 - **شوقي ضيف:** الأدب العربي المعاصر في مصر، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1961م.

14 - **عاصم الدسوقي:** الليبرالية كفكرة سياسية فى أوربا، سلسلة دراسات تاريخية، القاهرة، دار الحرية، 1976م.

15 - **عبد الرحمن أبو عوف:** تراث أحمد لطفي السيد، القاهرة، دار الكتب، 2008م.

16 - **عبد الرحمن الرافعي:** مصطفى كامل، القاهرة، مطبعة النهضة المصرية، ط1، 1936م.

17 - **عبد العزيز شرف:** محمد حسين هيكل، ذكراه، القاهرة، دار المعارف، 1977م.

18 - **عبد العظيم رمضان:** الفكر الثوري في مصر قبل ثورة 23 يوليو، القاهرة، 1982م.

19 - **عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي:** الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها في المجتمع، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ط1، 1980م.

20 - **عصمت نصار:** الفكر المصري الحديث بين النقض والنقد، القاهرة، نهضة مصر، د.ت.

21 - **عمر الدسوقي:** في الأدب العربي الحديث، القاهرة، مطبعة الرسالة، 1961م.
22 - **عفاف لطفي السيد:** تجربة مصر الليبرالية 1922م - 1936م، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، 1980م.
23 - **فاروق أبوزيد:** أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية، القاهرة، 1976م.
24 - **فرج سليمان فؤاد:** الكنز الثمين لعظماء المصريين، القاهرة، مطبعة الاعتماد، 1917م.
25 - **كتاب تذكاري عن أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد:** القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1986م.
26 - **لمعي المطيعي:** هذا الرجل من مصر، القاهرة، دار الشروق، 1997م.
27 - **لوثروب أستودرد:** حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، بيروت، المطبعة الثلاثية، 1348هـ.
28 - **لويس عوض:** تاريخ الفكر المصري الحديث، القاهرة، دار الهلال، ط3، 1969م.
29 - **محسن محمد:** أصول الحكم، تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية، القاهرة، دار المعارف، 1980م.
30 - **محمد أنيس:** التطور السياسي للمجتمع المصري، القاهرة، دار المعارف، 1965م.
31 - **محمد حسين هيكل:** مذكرات في السياسة المصرية، القاهرة، 1951م.
32 - **محمد شفيق:** تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة، مكتبة النهضة، 1952م.
33 - **محمد فريد:** مذكراتي بعد الهجرة، القاهرة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1978م.
34 - **محمد مهدي علام:** المجمعيون في خمسين عامًا، مطبوعات مجمع اللغة بمصر، القاهرة، 1986م.
35 - **نبيه بيومي:** تطور فكرة القومية العربية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.

36 - **نعمات أحمد فؤاد:** قمم أدبية، القاهرة، عالم الكتب، 1984م.

37 - **يحيى إبراهيم عبد الدايم:** الترجمة الذاتية في الأدب العربي الحديث، بيروت، دار النهضة العربية للطبع والنشر، د.ت.

38 - **يونان لبيب رزق:** الحياة الحزبية في مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970م.

ثانيا: المصادر والمراجع الأجنبية:

1) Ahmed, Jamal: Mohamed, The intellectual origins of Egyptian Nationalism, London, 1960.

2) Haurani-Albert: Arabic thought in the libral age, Oxford University press, London, 1970.

3) Safran, n., Egypt in Search of Political Community, Earvard, 1961.

الدوريات

1 - **الأزهر:** مجلة شهرية، 1963م.

2 - **الجريدة:** «السنوات 1907 - 1913».

3 - **حوار:** مجلة شهرية، لبنانية، 1963م.

4 - **السياسة الأسبوعية:** 1926م.

5 - **الشرائع:** مجلة نصف شهرية، 1893 - 1894م.

6 - **الفكر المعاصر:** مجلة شهرية، 1965م.

7 - **المساء:** جريدة يومية، 1963م.

8 - **المصور:** مجلة أسبوعية، -1950 1955م.

9 - **الهلال:** مجلة شهرية، 1962 - 1963م.

10 - **اللقاء مع عائلة أحمد لطفي السيد** (هدى السيد، نعمات السيد).

الفهـــرس

أحـــدث إصـــدارات

الدكتورة

عواطف سراج الدين

- أحمد لطفي السيد.. معاركه السياسية والاجتماعية.


دار نهضة مصر
للنشر

أحمد لطفي السيد
معاركه السياسية والاجتماعية
د. عواطف سراج الدين

يتميز هذا الكتاب عن غيره مما كتب حول المفكر الكبير أحمد لطفي السيد بمعايشة المؤلفة لأفكاره وكتبه وتجاربه ومعاركه لفترة من الزمن، والتي سمحت لها بأن تغوص في فكره لتتعمق فيما كتبه وما كتب عنه، ما نقد به غيره أو انتقد به، وقد ركزت المؤلفة على الجانبين السياسي والاجتماعي من حياته، ونقلت للقارئ كثيرا من أسرارهما.



- ليسانس آداب - جامعة القاهرة 1981، كما حصلت على ليسانس الحقوق - جامعة القاهرة 1998- 1999.
- ماجستير ودكتوراه في التاريخ السياسي.
- دكتوراه فخرية من الأكاديمية الدولية للعلوم (جنيف) التابعة لهيئة الأمم المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة مدارس سيتي الدولية التي أسسها يس بك سراج الدين عام 1954.
- عضو بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية واتحاد المؤرخين العرب وغيرهما من الجمعيات العلمية المتميزة.
- عضو مجلس إدارة بالعديد من الجمعيات الخيرية والثقافية كما شار... أعمال الخيرية.
- شاركت في عدة مؤتمرات علمية وتاريخية، كما نالت العديد من ال... اشين في العمل الاجتماعي مثل تكريم وزارة التربية والتعليم المصرية تقد... البارز والنهضوي في مجال التعليم عامي 2000 و 2009، وكذلك حصلت عل... ربية المتميزة لعام 2007 من مركز دراسات مشاركة المرأة العربية في جن... جانب تكريمها من كثير من الجامعات المصرية في معظم المحافظات.





www.nahdetmisr.com